



الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي
كلية الآداب والتربية
قسم / التاريخ

تاريخ القضاء في الدولة العربية الإسلامية
(من 232-11 هـ / 632 - 847)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً

لمتطلبات درجة الاجازة العالية (الماجستير)

في التاريخ الاسلامي

اعداد الطالب /

امحمد على امحمد النائب المشاي

بإشراف

الأستاذ الدكتور /

علي حسين الشطشاط

العام الجامعي

2006 - 2007

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعة _____ التحدي - سرت

كلية الآداب والتربية
قسم التاريخ

" تاريخ القضاء في الدولة العربية والإسلامية
232/11 هـ - 847/632 م "

إعداد : - إ محمد علي إ محمد التائب

أعضاء لجنة المناقشة:

1- د / علي حسين الشطشاط .

2- د / محسن محمد علي محمد

3- أ.د/ بشير رمضان التليس .

توقيع:
.....
.....
.....

بمقتضى:
أ. رجمة أبو بنبلة عبد السلام
أمين إدارة الدراسات العليا بالكلية

أ. ب. م.
بمقتضى:
أ. حمد أحمد الحايك
أمين اللجنة الشعبية لكلية الآداب والتربية



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ
النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ
سَمِيعًا بَصِيرًا﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء الآية (57)

فهرست الموضوعات

الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
ا	المقدمة
	الفصل الأول : تاريخ القضاء من العصر الجاهلي حتى القضاء
	في عصر الرسول (ﷺ)
8	أولاً : أ- المفهوم اللغوي لمعنى القضاء
10	ب- المفهوم الشرعي للقضاء
13	ثانياً : القضاء عند العرب قبل الإسلام
18	ثالثاً : القضاء في عهد الرسول (ﷺ)
27	1- القواعد والمبادئ والنظم التي تضمنتها تشريعات
	سلطته القضائية (ﷺ).
33	2- مبدأ استئناف الأحكام القضائية.
	الفصل الثاني : القضاء في عهد الخلفاء الراشدين
39	أولاً : تاريخ القضاء في عهد أبو بكر الصديق (رضي الله عنه)
	ثانياً : تاريخ القضاء في عهد عمر بن الخطاب
54	أ- عمر ونظام القاضي الفرد.
55	ب- نهج عمر في القضاء
56	ج- من قضاياء.

ثالثاً : تاريخ القضاء في عهد عثمان بن عفان

59 أ- منهجه في القضاء (رضي الله عنه).

60 ب- من قضاياه (رضي الله عنه).

رابعاً : تاريخ القضاء في عهد علي بن أبي طالب

63 أ- منهجه في القضاء.

64 ب- من قضاياه.

الفصل الثالث : تاريخ القضاء في عهد الدولة الأموية.

69 أ- مميزات القضاء في العهد الأموي.

71 ب- القضاء في عهد عمر بن عبد العزيز.

74 ج- قضاء المظالم في عهد الدولة .

77 د- تاريخ القضاء في الأندلس.

84 هـ- المرأة والقضاء.

الفصل الرابع : القضاء في العصر العباسي

93 أولاً: القضاء في عهد الخلفاء العباسيين

93 أ- أبو العباس السفاح.

94 ب- أبو جعفر المنصور.

98 ت- هارون الرشيد.

101 ثانياً : مميزات القضاء في العصر العباسي الأول.

103 ثالثاً : قضاء المظالم في العصر العباسي الأول.

108 رابعاً : قضاء الحسبة

	الفصل الخامس : الدولة والقضاء
115	أولاً : الشروط الواجب توافرها في القاضي.
121	ثانياً : تعيين القاضي.
129	ثالثاً : أرزاق القضاة.
131	رابعاً : استقلال القضاة.
138	الخاتمة
	قائمة المصادر والمراجع
141	أ- المصادر.
151	ب- المراجع.

الإهداء

إلى روم والدي الطاهرة راجياً من الله القوي العزيز

أن يرحمه برحمته الواسعة ويدخله فسيح جناته،

والى والدي العزيزة راجياً من الله القوي العزيز أن يمنحها دوام الصحة وطول
العمر .

والى زوجتي التي ضحت كثيراً من وقتها من أجل راحتي لإتمام هذا البحث

والى اولادي وبناتي الأعزاء الذين صبروا معي كثيراً وضحوا كثيراً من وقتهم من
أجل توفير الراحة لإتمام هذا العمل.

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

بمناسبة انتهائي من تدوين بحثي هذا أتقدم بجزيل الشكر وبالغ الامتنان إلى استاذي المشرف الأستاذ الدكتور / علي حسين الشطشاط لما بذله معي من جهد كبير وصبره وتعاونه معي من أجل إتمام هذا البحث .

فله مني جزيل الشكر وبالغ الامتنان والعرفان بالجميل ، كما لايفوتني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لعضوي المناقشة وهما الدكتور / بشير رمضان التليسي والدكتور / محسن محمد سليم لقبولهما مناقشة هذه الرسالة ولما بذلوه من جهد كبير من أجل تقييم هذه الرسالة وإظهارها بصورة جليلة ونقية .

كذلك أتقدم بالشكر إلى المسؤولين بجامعة التحدي لما يقومون به من أجل إنجاح الدراسات العليا في هذه الجامعة الفتيّة .

كما أتقدم بالشكر إلى العاملين بمكتبة جامعة التحدي المركزية وبمكتبة كلية الدراسات العليا بجامعة الفاتح ومكتبة جمعية الدعوة الإسلامية وبمكتبة جامعة قار يونس على تعاونهم معي وتذليل كافة الصعوبات التي واجهتني من أجل الحصول على المصادر والمراجع والتي تخص هذا البحث .

كما أتقدم بالشكر لكل من تعاون معي من أجل انجاز هذا العمل

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بعظمة شأنه وجلال قدرته، وأصلي وأسلم على أفضل خلق الله سيدنا محمد خاتم النبوة وعلى آله وأصحابه أجمعين إلى يوم الدين. وبعد،،،

إن أهم دعائم السعادة التي يسعى إليها البشر أن يطمئن الناس على حقوقهم وأن يستقر العدل بينهم، وإلا لا نكاد نعرف شيئاً أبعد للشقاء والفتن وأنفى للهدوء والاستقرار والاطمئنان بين الأفراد والجماعات، من سلب الحقوق واغتصاب الأقوياء وحقوق الضعفاء، وتسلب الجبارين على الأمنين المسالمين، وليس من ريب في أن هذه الظواهر التي ينحرف بها الظالمون عن سنن الله ونظامه في كونه - أشد ما يقطع الصلات، ويفرس الأحقاد، ويثير أعاصير الكيد والانتقام، ويهدد المجتمع بالأخطار التي تحمل الناس ما لا طاقة لهم باحتماله من آثار الخصومات أو الضغائن والأحقاد، لكي تستطيع العدالة أن تقطع دابر الفتنة وتقضي على كل هذه الظواهر الفاسدة التي تهدد الأمن والسلام والحياة.

والقضاء من الأمور المقدسة عند كل الأمم مهما بلغت درجتها من الرقي والحضارة حتى لا يصبح الناس فوضى، إذ الخصومة من لوازم البشرية وتنازع البقاء سنة الكون، ولولا التوازن الذي ينصف الضعيف من القوي والمظلوم من الظالم لاختل النظام وعمت الفوضى بين الناس.

هذا ويرجع سبب اختياري لهذا الموضوع إلى أسباب علمية وأخرى ذاتية، أما الأسباب العلمية فيمكن حصرها في النقاط التالية:

1- يعتبر نظام القضاء من الأنظمة المهمة في الدولة العربية الإسلامية، ولهذا فهو جدير بالاهتمام والبحث التاريخي.

2- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من الجانب التاريخي، حسب علمي.

أما عن الأسباب الذاتية فترجع إلى الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع، منذ أن كنت طالباً في السنة التمهيدية بالدراسات العليا، كانت لي رغبة جامحة لدراسة هذا الموضوع.

كذلك مما شجعني على الخوض في غمار هذا الموضوع الحصول على عدد لا بأس به من المصادر والمراجع التي تخص الموضوع.

أما عن أهداف الدراسة فيمكن القول أن تاريخ القضاء من أهم الموضوعات التي حوتها كتب التاريخ الإسلامي لذلك كان موضوع اهتمام المؤرخين في كل العصور، كما كان تاريخ القضاء الإسلامي يمثل جزء من التراث العالمي ويعد أحد المصادر التاريخية المهمة للقضاء، كان الدافع إلى البحث في هذا الموضوع لبيان معالمه ومعرفة تنظيماته واستقرار إجراءاته.

كما يهدف دراسة هذا الموضوع إلى إبراز عظمة الإسلام وعدالته وتقواه على كل القوانين الوضعية المعاصرة له.

كما أن تراث أية أمة هو بذرة بقائها ودعامة وجودها الحضاري، ودراسته تعني التعرف على الذات والتطلع إلى المستقبل بعين ثاقبة، وإن أية أمة لن تتقدم إلا إذا عرفت كنه ماضيها وربطت حاضرها ومستقبلها بهذا الماضي، ولذا كان الهدف هو إبراز العديد من المآثر والاجتهادات القضائية القيمة التي تركها لنا الخلفاء والفقهاء العرب في هذا المجال.

أما عن المنهج المتبع في هذه الدراسة، فقد اعتمدت على المنهج التاريخي أو الاستردادي التحليلي الذي يسرد الأحداث التاريخية ويمحصها ويقارنها بنظائرها السابقة واللاحقة بالاعتماد على المصادر والمراجع الخاصة بموضوع البحث.

لقد واجهتني صعوبات كثيرة للوصول إلى الهدف الذي رسمته، كان من أبرزها قلة المصادر التي تتعلق بهذا الموضوع مباشرة في مكتبات جامعاتنا المحلية ومكتباتنا العامة، مما اضطرني إلى الذهاب إلى بعض الدول العربية المجاورة، والاستعانة ببعض الأصدقاء للحصول على تلك المصادر والمراجع التي لم تكن متوفرة تحت يدي.

كما أن الحوادث التي تتعلق بالقضاء والقضاة المتناثرة في مصادر الفقه الإسلامية الكثيرة، وكتب الأحاديث والآثار، أو كتب السيرة النبوية أو مصادر اللغة العربية والأدب العربي والمعاجم المصدرية تطلب مني إجراء مسح شامل للكثير من هذه المصادر حتى تكون الدراسة شاملة من كافة الجوانب، وكما قيل، فإن شدة الرحام تعمق الحركة وكذلك كان.

لقد قسمت البحث إلى خمسة فصول ومقدمة وخاتمة، كان الفصل الأول بعنوان: "القضاء حتى نهاية عصر الرسول (ﷺ)" وقد تناول البحث مفهوم القضاء والحكم لغةً واصطلاحاً، ومن ثمَّ القضاء أو الحكم عند العرب في فترة ما قبل الإسلام، وذلك لنرى إن كان هناك تطور في القوانين من خلال ما طرحه الإسلام وطبيعة هذه التطورات، وبعد هذا تطرق الفصل إلى القضاء أيام الرسول (ﷺ)، حيث يلاحظ ظهور مصادر جديدة للتشريع، وهي الكتاب والسنة النبوية إضافة إلى الاجتهاد، بعد أن كان العرف القبلي هو السائد قبل ذلك.

أما الفصل الثاني الموسوم بـ " القضاء في عهد الخلفاء الراشدين" تناول البحث مولد ونشأة هؤلاء الخلفاء وكيفية مجيئهم إلى الخلافة، ثم بعد ذلك التطرق لسياستهم في مجال القضاء، وأهم التطورات التي حدثت في عهدهم في هذا المجال، مع عرض لبعض القضايا التي أشكلت رسائلهم في حلها، ومن خلال ذلك تبين تمسك الخلفاء بالكتاب والسنة والاجتهاد.

والفصل الثالث الذي عنوانه: " القضاء في عهد الدولة الأموية" فقد تناول البحث تطور القضاء في عهد الدولة الأموية في ظل تغير نظام الحكم في الدولة العربية الإسلامية من نظام قديم على مبدأ الشورى إلى نظام ملكي وراثي، وأثر ذلك على نظام القضاء، ثم تناول البحث خصائص القضاء في هذا العهد وخاصة القضاء في عهد الحليفة عمر بن عبد العزيز وما تميز به هذا الحليفة من براعة وعدل في الحكم، حتى أنه لُقّب بالحليفة الخامس. كذلك تطرق البحث في هذا الفصل لقضاء المظالم.

وهي أول محكمة إسلامية عليا للنظر في المظالم لاسترجاع الحقوق إلى أصحابها من قبل الأقوياء.

ثم تطرق هذا الفصل إلى البحث في تاريخ القضاء في الأندلس وإظهار التطورات التي حدثت للقضاء في تلك الفترة، ثم تناول البحث المرأة والقضاء ومحاولة الإجابة على التساؤل القائل هل يجوز للمرأة تولي القضاء أم لا من الناحية التاريخية والفقهية.

ويركز الفصل الرابع على : تاريخ القضاء في العصر الأول من الدولة العباسية" حيث يتناول التطورات التي حدثت لنظام القضاء في هذا العصر، والتي كان أهمها إنشاء جهاز مستقل للقضاء عن الدواوين الإدارية للدولة، واستحداث منصب قاضي القضاء ومن خلال ذلك تطرق البحث إلى خصائص القضاء ومميزاته في هذا العصر، ومحاولة جعل مقارنة بين خصائص ومميزات القضاء في عصر الدولة الأموية والعصر الأول من الدولة العباسية، كذلك كان لزاماً التطرق إلى قضاء المظالم في هذه الفترة وإبراز دوره الفعال في استرداد الحقوق إلى أصحابها، كذلك التطرق إلى الحسبة والتطورات التي حدثت فيه وأثره على المجتمع الإسلامي.

أما الفصل الخامس والأخير الذي بعنوان: "الدولة والقضاء"، فقد تناول الشروط الواجب توافرها في القاضي عند توليه القضاء، وكذلك تعيين القضاة خلال هذه الفترة الزمنية، ثم تم التطرق إلى أوضاع القضاة واستقلال القضاء عن السلطة التنفيذية والتشريعية، ومن خلال السرد التحليلي التاريخي لهذا الموضوع يمكن توضيح أن القضاء كان مستقلاً طيلة الفترة الزمنية التي تناولها هذا البحث.

هذا وقد اعتمدت في هذه الدراسة على عدد كبير من المصادر والمراجع التي تحصى البحث ومن هذه المصادر:

1 القرآن الكريم حيث تم التذليل كثير من الآيات القرآنية في أغلب فصول البحث

2- المعاحم اللعوبة مثل كتاب لسان العرب لاس منطور وتاج العروس للربدي، حيث تم الاستفادة في التعريفات الضرورية وكذلك فيما يتعلق بالقضاء والحكم قبل الإسلام.

3 كتاب جامع النيار لمؤلفه الطبري، حيث تم الاستفادة من هذا الكتاب للإحاطة على عدة تساؤلات واستفسارات حدثت في عهد الرسول (ﷺ) وخاصة في الفصل الأول.

4- كتاب أخبار القضاة لمؤلفه وكيع الذي تحدث عن أخبار الكثيرين من القضاة في أجزائه الثلاثة وعن بعض قضاياهم.

5- كتاب الطنقات الكبرى لمؤلفه ابن سعد حيث يعتبر من الكتب المهمة التي أخذت منها كثيراً من المعلومات في أغلب الفصول إذ يعتبر من المصادر المنكرة في تاريخنا.

6- كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب لمؤلفه ابن عبد البر.

7- كتاب أسد الغابة في معرفة الصحابة لمؤلفه ابن الأثير.

8- كتاب الإصابة في معرفة الصحابة لمؤلفه بن حجر العسقلاني حيث أمدت هذه الكتب معظم الفصول تقريباً بالكثير من المعلومات.

أما المراجع التي استفدت منها في هذه الدراسة فهي أيضاً عديدة ومتنوعة، حيث أفادت البحث بفتح بعض الأنواب لتدخلها، وتحقيق من صحة بعضها، أو سوء فهم بعض القضايا، وبخاصة أن معظم تلك المراجع لم تكن تستعمل التوثيق، أو كان بعضها يستعمله بشكل منقوص، ومن أهم هذه المراجع.

1- كتاب السلطة القضائية لمؤلفه ظافر القاسمي.

2- كتاب السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام لمؤلفهما نصر واصل، حيث استفاد البحث من هذين الكتبيين حيث فتحا لي بعض الأنواب والوافد التي ولحت بها وتمكنت من دراستها مع أنهما لم يستعملا التوثيق بالشكل المطلوب.

3- كتاب تاريخ القضاء لمؤلفه محمود بن عروس

4- كتاب القضاء في الإسلام لمؤلفه عطية مشرفه حيث تم ذكر الكثير من المعلومات التاريخية المهمة حيث تمت الاستفادة منه إلا أن هناك جانب من القصور في التوثيق.

5- كتاب تاريخ الحضارة العربية الإسلامية لمؤلفه علي حسين الشططاط، حيث تمت الاستفادة منه في الفصل الرابع من الناحية التاريخية في مجال القضاء وكذلك اهتمامه بالتوثيق الدقيق.

الفصل الأول

تاريخ القضاء من العصر الجاهلي حتى القضاء في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم

- أولاً: مفهوم القضاء والحكم (لغة واصطلاحاً).
- ثانياً: تاريخ القضاء عند العرب قبل الإسلام.
- ثالثاً: القضاء في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم.

أولاً: مفهوم القضاء والحكم:

أ - المفهوم اللغوي لمعنى القضاء:

"القضاء" بالمد أصله (قضاي) لأنه من قضيت فأبدلت الياء همزة لمحيثها بعد الألف الساكنة فصارت قضاء. القضاء مفرد؛ وهو مصدر لقضى الثلاثي والمصارع يفصى واسم الفاعل قاضي، ويجمع، القضاء على أقضية. أما قضية فتجمع على "قضايا" على وزن "فعالي" وقضايا أصلها "قضاي" تحركت الهمزة وانكسر ما قبلها فقلبت ياء ثم قلبت إحداهما ألفاً وفتح ما قبلها للتخفيف فصارت (قضايا)⁽¹⁾.

والقضاء في اللغة يأتي على معان كثيرة منها:

قضى الشيء قضاءً بمعنى صنعه وقدره⁽²⁾. "قاقض ما أنت قاض" أي أعمل ما أنت عامل، والقضاء الحلق⁽³⁾ "قَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ"⁽⁴⁾ خلقهن أو أحكم خلقهن⁽⁵⁾. وتأتي قضى بمعنى أقر وحتم، وهو أمر قاطع حتم، والقضاء: الحتم والأمر⁽⁶⁾ أحتم بذلك وأتمه⁽⁷⁾. وتأتي قضى بمعنى فرغ، فيقال: قضيت حاجتي "وقضى صلاته"

(1) واصل، نصر فريد محمد: السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام، المكتبة التوفيقية (القاهرة، 1397هـ)، ص 21.

(2) الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد: غلوس المحيط، المطبعة الميمنية (القاهرة، 1934)، 4/ 278

(3) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد: الفهية في غيب الحديث والأثر، تحقيق محمود الطناحي وأحمد النيرلوي، المكتبة الإسلامية (القاهرة، 1963)، 4/ 78.

(4) سورة فصلت، الآية 11.

(5) ابن فارس. أبو الحسن أحمد: معاني اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر (بيروت، 1979)، 5/ 99.

(6) ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل - المخصص، دار الفكر (بيروت، بدون تاريخ)، 12/ 214.

(7) الربيدي، عرنسي أبو القيس محمد بن محمد: تاج العروس من خواهر العاموس، مكتبة دار الحياة (بيروت، بدون تاريخ)، 10/ 296.

فرغ منها⁽¹⁾ وقضيت ديني أدبته وأنهيته⁽²⁾.

وقضى الأمر أتم⁽³⁾ وقضى وطرة: أتمه وبلغه⁽⁴⁾ وقضى عليه عهداً: أوصاه وأعدده ويفضي إليك: يبين لك بيانه⁽⁵⁾. وقضى نحوه مات، وقضى عليه أي قتله كأنه فرغ منه⁽⁶⁾ والقاضيه والقصى: الموت والمنية التي تقضي⁽⁷⁾، وسميت المنية قضاءً لأنه أمر يسفد في ابن آدم وغيره من الخلق⁽⁸⁾. وتأتي كلمة قضى أيضاً بمعنى سريع القضاء⁽⁹⁾ وقضى: حكم⁽¹⁰⁾ فالقضاء: الحكم⁽¹¹⁾، والعصل في الحكم⁽¹²⁾. والقضايا: الأحكام وفي صلح الحديبية هذا ما قاضى به محمد⁽¹³⁾. وقاصيته: حاكمته⁽¹⁴⁾ واستقضى: صار قاضياً⁽¹⁵⁾.

(1) الجوهرى، إسماعيل بن حماد: الصحاح، تحقيق أحمد عبد العور عطار، دار العلم للملايين، ط2 (بيروت، 1979)، 2463/6.

(2) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر (بيروت، 1990)، 188/15.

(3) المصدر نفسه، 187/15.

(4) الفيروز آبادي: المصدر السابق، 379/4.

(5) ابن منظور: المصدر السابق، 187/15.

(6) الزبيدي: المصدر السابق، 296/10.

(7) الجوهرى: المصدر السابق، 2963/6.

(8) ابن فارس: المصدر السابق، 99/5.

(9) الزبيدي: المصدر السابق، 296/10.

(10) الجوهرى: المصدر السابق، 2463/6.

(11) ابن فارس: المصدر السابق، 99/5.

(12) الزبيدي: المصدر السابق، 296/10.

(13) ابن الأثير، مجد الدين: المصدر السابق، 78/4.

(14) الرمضاني، جابر الله أبو القاسم محمود بن عمر: لسان البلاغة تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة (بيروت، 1979م)، ص370.

(15) الفيروز آبادي: المصدر السابق، 379/4.

وهكذا يبدو أن القضاء في اللغة يعني : انقطاع الشيء وتماحه والفراع منه⁽¹⁾ وكل ما أحكم عمله أو أتم أو حتم أو أدى أداءة فقد قضى⁽²⁾، ومنه القضاء المقرون سالفدر⁽³⁾ ويقول الزبيدي (ت1205هـ/1791م): "وهما أمران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر. لأن أحدهما بمنزلة الأساس، وهو القدر، والآخر بمنزلة البناء وهو القضاء"⁽⁴⁾.

ب- المفهوم الاصطلاحي للقضاء:

والمراد بالمفهوم الشرعي التعريف الاصطلاحي الذي لاراده الفقهاء من القضاء وهو في الجملة لا يخرج عن المعنى اللغوي الذي سبق توضيحه، فعرفه البعض بأنه: "إلزام من له الإلزام في الوقائع الخاصة بحكم الشرع"⁽⁵⁾.

كما عرّفه فقهاء الشريعة بأنه قول ملزم يصدر عن ولاية عامة أو هو الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام فيقال قضى القاضي، أي ألزم الحق أهله، وقيل القضاء معناه الدخول بين الخلق والخالق ليؤدي أوامره وأحكامه بواسطة الكتاب والسنة. ومن هذا القول: بأن القضاء فصل الخصومة ما بين خصمين فأكثر بحكم الله سبحانه وتعالى. وقيل هو الحكم بين الناس بالحق والحكم بما أنزل الله⁽⁶⁾.

كما اختلف الفقهاء في تعريف القضاء، ويرجع اختلافهم إلى اختلاف نظر كل منهم إلى الوجه المراد تعريفه، فبعضهم نظر إلى ولاية القضاء باعتبار أنها السلطة التي تُفرض على من يتولاها الفصل في الخصومات فعرّفها، وبعضهم نظر إلى الحكم

(1) الزبيدي: المصدر السابق، 296/10.

(2) ابن الأثير: النهاية، 78/4.

(3) ابن منظور: المصدر السابق، 186/15.

(4) الزبيدي: المصدر السابق، 296/10.

(5) نصر واصل: المرجع السابق، ص25.

(6) منكور، محمّد سلام: القضاء في الإسلام، دار النهضة العربية (قاهرة، 1964)، ص11-12.

الذي يصدره القاضي على أنه بواسطته يحصل الفصل في الخصومة وعرفه، وفريق ثالث نظر إلى أثر الحكم فعرفه، ولكل فريق وجهه فيما ذهب إليه⁽¹⁾.

فقد عرفه ابن رشد وابن فرحون والإمام علاء الدين أبو الحسن بن حليل الطرابلسي بأنه: "الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام"⁽²⁾، وقد نظر هؤلاء إلى صورة اللفظ أو متعلقة أو لازمة، وإلا فالقضاء بإنشاء لا إخبار مضمونه في الخارج به لا بغيره. ولذا عرفه القرافي من المالكية بأنه: "إنشاء إلزام أو إطلاق" كالإلزام بالصدق أو النقة، وكإطلاق الأرض المحيطة إذا زال إحيائها أو الصيد البريء إذا زال إحاراه، وإن كان من لازمه للمالك عدد الاختصاص⁽³⁾.

وعرفه الشافعية بأنه: "الإلزام ممن له ولاية الإلزام بحكم الشرع في الوقائع الخاصة" فخرجت الشهادة والفتيا لانتفاء ولاية الإلزام العامة، وخرج نحو الحكم بثبوت الهلال، فإنه ثبت لا حكم، لأن الحكم على عام غير ممكن⁽⁴⁾.

وعرفه فقهاء الأحناف بأنه: "قول ملزم يصدر عن ولاية عامة"⁽⁵⁾، وعرف الجمهور القضاء بأنه "الفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للنزاع بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة".

(١) الكمكي، يحيى أحمد، معالم النظام الاجتماعي في الإسلام، دار النهضة العربية (بيروت، 1992)، ص.

(2) مشرفه، عصية القضاء في الإسلام، شركة الشرق الأوسط (بدون مكان، 1966)، ص5

(3) المرجع نفسه، ص5

(4) المرجع نفسه، ص11.

(٥) الكمكي، المرجع السابق، ص107.

وعرفه ابن خلدون في مقدمته بقوله: "القضاء هو الفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للنزاع، بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة، وهو من الوظائف التابعة للحلافة، لهذا كان الخلفاء في صدر الإسلام يباشرونه بأنفسهم"⁽¹⁾.

ويبدو من مراجعة معنى كلمتي قضاء وحكم فيما يتعلق بفصل الخصومات والممارعات، إنه رغم اشتراكهما في المعنى إلا أن القضاء يحمل معنى الإلزام والقوة في ذلك أكثر من الحكم، فالقضاء إحكام الشيء وإتمامه وإمضاؤه وإنهاؤه، ومادام يحمل شيئاً من الحكم، فإنه يلزمه سلطة قوية نافذة هي سلطة الدولة⁽²⁾. أما الحكم فمع أنه يشترك مع القضاء في إظهار حقيقة الأمر وتوضيح الظالم من المظلوم لمنع الظالم من ظلمه، إلا أن درجة القطع والإلزام فيه أقل من معنى القضاء، ويبدو أن العرب قبل الإسلام أطلقوا على أولئك الأشخاص الذين كانوا يقومون بالفصل في الخصومات والمنازعات حكام العرب⁽³⁾ لأن سلطة الدولة القوية لم تكن موجودة، وكانت أقرب إلى التحكيم، في حين أطلق تعبير الفضاة في عصر الدولة الإسلامية بسبب وجود سلطة الدولة⁽⁴⁾.

ومن خلال ما تم سرده يبدو واضحاً أن الإسلام استعمل مصطلحات جديدة تتمشى والفكر الجديد، فقد استعمل كلمة القضاء بالإضافة إلى كلمة الحكم مع أنه لم يلغ الثانية، كما استخدم كلمة الجهاد بالإضافة إلى الفزو.

ثانياً: القضاء عند العرب قبل الإسلام:

(1) الشطوط، عي حسين: دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، دار قباء، ط1 (الطبعة، 1401م)، ص 175.

(2) الريدي: المصدر السابق، 296/10.

(3) ابن حبيب، أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية بن عمر: إحكام العرب المحير تحقيق بسيرة لحن، دار الأفاق الحديثة (بيروت، بدون تاريخ)، ص 132.

(4) المصدر نفسه، ص 132.

لسم تعرف شبه الجزيرة العربية وحدة سياسية تشمل كل أجزائها قبل الإسلام، وبطراً لعدم وجود مثل هذه الدولة أو السلطة المركزية فقد ساد العرف⁽¹⁾ أو القانون القبلي معظم بواحي شبه الجزيرة، وكان العرف يختلف بين قبيلة وأخرى أو بين مدينة وأخرى، كما أن تأثير الدول المجاورة مثل الفرس والروم على القوانين والتشريعات كان قليلاً⁽²⁾.

أما في المناطق التي شهدت نشوء الدول المنظمة، كما هي الحال في اليمن، فالظاهر أنه كانت هناك قوانين أقرتها الدولة، وكان الشعب يُبلغ بها⁽³⁾.

وبلاحظ أن بعض الأحكام وبعض الأقوال التي نسبت إلى بعض الحكام العرب نتيجة تجربتهم أصبحت عرفاً يأخذ صفة القانون وأخذ الناس يتناقلون بعض تلك الأحكام ويطبّقون شبيهاً عليها⁽⁴⁾.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن العصبية القبلية كانت منتشرة بأوضح صورها بسبب الأحوال السائدة، وقد أخذوا بمبدأ انصر أحاك ظالماً لو مظلوماً بحرفيته، ولذلك كان الأخذ بالنار شائعاً، كما أن معاني العدل والحق كانت تركز أساساً على القوة، والذي يطالع أشعار الجاهليين ومعلقاتهم يلاحظ هذا الأمر، فهذا زهير بن أبي سلمى يقول:

ومن لم يذد عن خوضه بسلاحه يهدم ومن لا يظلم الناس يظلم⁽⁵⁾.

(*) اعرف هو "ما اعتاده جمهور الناس وأقوالهم من قول أو فعل، تكرر مرة بعد أخرى حتى تمكن أثره في عوامهم وصارت تلقاه عقولهم بالقبول" سمير عالية: القضاء والعرف في الإسلام (بيروت، 1997) ص 39.

(1) طبر، العاسمي: نظام الحكم في الشريعة، دار الفائق، ط 41 (بيروت، 1992)، ص 9.
(2) حوا، علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين (بيروت، 1978م)، 477/5.
(3) ابن حبيب: المصدر السابق، ص 328.
(4) الزوربي، عبد الله حسين أحمد: شرح المعتقدات السبع، دار الجيل، ط 2 (بيروت، 1972)، ص 21.

واستمراراً لأهمية القوة عندهم، فقد حرموا البنات والنساء والصبيان من الميراث⁽¹⁾، كما حرموا المعتوه من حق الإرث⁽²⁾، ولم يكونوا يورثون إلا من حار الغنيمة، وقاتل على ظهور الحيل⁽³⁾.

وظهر التفاوت في قيمة الدية بين الأشراف وعامة الناس، حيث ورد في حصن الروايات أن الدية تنضاعف حسب مركز الشخص الاجتماعي وقد تصل إلى ألف بعير⁽⁴⁾. كما ظهر التفاوت في القصاص أيضاً بين القبائل العربية، وكان الأشراف أحياناً لا يودون إنما يلجأ أولياؤهم إلى القصاص، ويلاحظ ذلك جلياً في قضاء اليهود في المدينة⁽⁵⁾.

ومن الأمور التي كانت منتشرة في الجاهلية الجمع بين الأختين، كما كانوا يتزوجون نساء آبائهم⁽⁶⁾، ولم يكن للنساء عدة عند الطلاق⁽⁷⁾، وقد أعطيت لسيد القبيلة صلاحيات كبيرة جداً في الغنيمة⁽⁸⁾.

ومع كل ذلك فقد كان هناك حكام يقضون فيرضى الناس بأحكامهم⁽⁹⁾ يحكمهم عرف القبيلة في حالة الخصام بين أفراد من نفس القبيلة، أما إذا كان الخصام مع أناس

(1) الطبري، أبو جعفر محمد بن حرير: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف (القاهرة، 1962)، 185/4.

(2) جواد علي: المرجع السابق، 485/5.

(3) ابن حبيب: المصدر السابق، ص 324.

(4) ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد: كتاب الأموال، تحقيق: خليل هراس، دار الفكر، ط 3 (القاهرة، 1981)، 16/6.

(5) الطبري: المصدر السابق، 163/6.

(6) ابن حبيب: المصدر السابق، ص 325، 327.

(7) المصدر نفسه، ص 327.

(8) ابن هشام، أبو محمد عبد الملك: السيرة النبوية (3) تحقيق: محي الدين عبد الحميد، مكتبة كتاب النحرير (القاهرة، 1964)، 134/1.

(9) جواد علي: المرجع السابق، 487/5.

من قبيلة أخرى فيعاملون وفق العرف القبلي العام⁽¹⁾.

ولابد من الإشارة إلى أن المسؤولية الجماعية كانت في كثير من الأحيان تقع على العشيرة أو القبيلة، فلما أن تسلم القاتل لمحاسبته ومعاقبته وإما أن يتم خلعها ويصبح حليماً أي متراً منه⁽²⁾. ويشهدون الشهود على ذلك، وعندها يصير أقرباءه وأهل قبيلته في حل منه وقد يجد الخليج أحياناً من يمنحه حق الحوار فيصير ذلك الشخص مسئولاً عنه⁽³⁾.

كان الحكام عند العرب قبل الإسلام أشخاصاً أتصفوا بصفات ومميزات أهلهم لأن يكونوا حكاماً يطمئن الناس إلى أحكامهم في حل مشكلاتهم، وغالباً ما يكون أحدهم رئيس القبيلة أو العشيرة، وعلى المتخاصمين وأفراد القبيلة أن يطيعوا قراره، وإلا فإن عدم إطاعته من أي فرد يعتبر إهانة له لن يسكت عنها هو ومن أقر له بالرئاسة، وكانوا يتوجهون باختيارهم إلى الرجال المشهورين بالفهم والعقل والصدق والشرف والسن والتجربة، ليحكم بينهم فيما يختلفون فيه في مذاكراتهم وموارثهم ومياههم ودمائهم⁽⁴⁾. والمنافرات هي المحاكمات في الحسب، يفخر رجلان كل واحد منهما على صاحبه ثم يحكمان بينهما رجلاً⁽⁵⁾ كما فعل علقمة بن علاثة (ت 20هـ/640م) مع عامر بن الطفيل (ت 11هـ/632م) حين تناهرا إلى هرم بن قطبة الفزاري، وقيل كأنما جاءت المذاكرة في أول ما استعملت أنهم كانوا يسألون الحاكم: أئنا أعز نفراً؟⁽⁶⁾ وقد تناهرا عبد المطلب (حوالي 578م) وهرب بن أمية لتفيل بن عبد العزي فحكم لعبد المطلب⁽⁷⁾.

(1) جواد علي: المرجع نفسه، 487/5.

(2) ابن منظور: المصدر السابق، 77/8.

(3) المصدر نفسه، 77/8.

(4) اليعقوبي، أبو يعقوب أحمد بن إسحاق: تاريخ اليعقوبي، دار صادر (بيروت، 1960)، 258/1.

(5) ابن منظور: المصدر السابق، 226/5.

(6) ابن حبيب: المصدر السابق، ص 135.

(7) ابن منظور: المصدر السابق، 326/5.

وقد يكون الحاكم عرافاً أو كاهناً، إذ أن للكهان والعرافين دوراً كبيراً في حل
الخصومات والحكم بين الناس، وقد كان عراف اليمامة "رياح بن عجله" من العرافين
المشهورين الذين بلغوا إليهم بعض المتخاصمين لمعرفة الحقيقة⁽¹⁾ أما عراف نجد فهو
الاناق الأسدي⁽²⁾.

كما أنه كان للكهان دور واضح في حل الخلافات والحكم بين المتخاصمين فقد
احتكمت هند بنت عتبة (ت: 14هـ/635م) وزوجها الأول العاكه بن المغيرة إلى كاهن
في اليمن⁽³⁾، وتوجه عبد المطلب وقريش إثر خلافهم معه في حفر بئر زمزم إلى كاهنة
بني سعد هذيم بمشارف الشام للاحتكام إليها، إلا أنهم عادوا من الطريق قبل وصولهم
للكاهنة⁽⁴⁾.

ومن كهان العرب المعروفين سلمة بن أبي حبه الملقب عزى سلمه⁽⁵⁾ وغالباً ما
يكون لكل قبيلة حكم خاص بها أو أكثر⁽⁶⁾، وأن بعض الحكام تعدت شهرتهم قبائلهم
الخاصة إلى العرب عامة، وتشير المصادر العربية إلى أن أول من استقصى إليه كان

* الكاهن: وهو الذي يعتقد الناس أن له نبيماً من الجن يطلعه على الغيب. - علي الشططاط: تاريخ الجراحة
في الطب العربي، دار الكتب الوطنية، (بنغازي، 1999م) ص 36.

(1) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين: مروج الذهب ومعادن الجوهر تحقيق محمد محي الدين

مكتبة كتاب التحرير (القاهرة، 1966م) ص 47

(2) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحصري: المقدمة، كتاب التحرير (القاهرة، 1966م) ص 97

(3) ابن عبد ربه: المصدر السابق، 92/7.

(4) ابن هشام: المصدر السابق، 155/1.

(5) الحداد، أسد عثمان عمر بن محمد البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الدجني، ط 4
(بغداد، 1975)، 358/1.

(6) الأوسي، محمود شكرى: بلوغ الألب في معرفة أحوال العرب، تحقيق محمد بهجة الأثري، دار الفكر

العلمية، ط 2 (بيروت، بدون تاريخ)، 308/1.

الأفعى الحرهمي⁽¹⁾. وهو الذي حكم بين أبناء نزار (مضر وربيعة وإيد وأنمار) في ميراثهم، وكان مقامه في نجران من شمال اليمن⁽²⁾.

أما فيما يتعلق بدور المرأة في الحكم، فقد ذكرت بعض المصادر العربية⁽³⁾ أسماء بعض حكيماوات العرب، مثل: صخر بنت لقمان وهذا بنت الحمر، وجمعه بنت حابس الأيادية⁽⁴⁾، وحصيلة بنت عامر بن الظراب، وأضاف بعضهم اسم حذاف بنت الريان⁽⁵⁾. ومع أن الألويسي عقد فصلاً بعنوان "حكيماوات العرب"⁽⁶⁾ مستنداً إلى من سبقه، وليس "حاكمات العرب" فإنه أضاف قائلاً: "وكانت منهن جملة اشتهرن برصانة الحكم وفصل الخصومات، وحسن الرأي في الحكومة"⁽⁷⁾. ثم عدد الحكيمات العربيات التي ذكرها من سابقاً، ولعل في كلامه بعض العلو، إذ أن اللواتي ذكرهن قد اشتهرن بالحكمة ولم نجد في المصادر التي تم الإطلاع عليها ما يؤيد هذا القول باستثناء موقف حصيلة أو سخييه بنت عامر الظراب باتِّباع المبال في الحكم في موضوع الخنثى، حيث أن عامر بن الظراب طُلِبَ إليه أن يحكم في موضوع الخنثى⁽⁸⁾، ماعدا ذلك كل ما وجد عنهن هو مجموعة من الحكم والأقوال المتناثرة التي تؤكد فصاحتهم⁽⁹⁾. كما كما أن البيهقي (284هـ/897م) ذكر أسماء أربعة وعشرين رجلاً من حكماء العرب⁽¹⁰⁾ ولم يذكر اسم أية امرأة حكيمة وكذلك بن حبيب (245هـ/859م)⁽¹¹⁾.

(1) بن حبيب: المصدر السابق، ص 132.

(2) الطبري: المصدر السابق، 268/2-269.

(3) الجاحظ: البيان، 38/3.

(4) المصدر نفسه، 52/1.

(5) ابن منظور: المصدر السابق، 119/12.

(6) الألويسي: المصدر السابق، 338/1.

(7) المصدر نفسه، 338/1.

(8) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري: عيون الأخبار، الهيئة المصرية العامة للكتاب (قاهرة، 1973)، 73/1، 74.

(9) المصدر نفسه، 72/2، 214 و 11/4.

(10) البيهقي: المصدر السابق، 258/1.

ثالثاً: القضاء في عصر الرسول (ﷺ):

لما جاء الإسلام على يد أشرف الخلق سيدنا محمد (ﷺ) رفع لواء العدالة وقرر المساواة الكاملة بين الناس جميعاً، لا فرق بين حاكم ومحكوم، ولا أبيض وأسود، فالكل أمام عدالة الإسلام سواء، وقد قرر الإسلام مبدأ المساواة بين الناس كافة في أكمل صورة وأمثل أوضاعه، واتخذ العدل دعامة لجميع ما سنه من نظم وتشريعات تحكم علاقات الأفراد والمجتمع بعضهم مع بعض⁽¹⁾. وقد طبق الإسلام ذلك في جميع النواحي التي تقتضي العدالة الاجتماعية وتقتضي كرامة الإنسان الفرد أن يطبق فيها، فأخذ فيما يتعلق بتقدير القيمة الإنسانية المشتركة بين أفراد بني البشر جميعاً، وأخذ فيما يتعلق بالحقوق المدنية وشئون المسؤولية والجزاء، كما أخذ به في مجال الحقوق العامة كحق العمل، وحق التعليم والثقافة وأخذ به فيما يتعلق بشئون الاقتصاد، وأقام العدل في كل ناحية من هذه النواحي على قواعد واضحة متينة تكفل حمايته من العبث والانحراف، ويتيح له تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من عدالة سواء كان ذلك بين الأفراد أو بين الجماعات⁽²⁾.

وقد أمر النبي (ﷺ) بالحفاظ على هذه التعاليم وإقامة العدل بين الناس والعصل في كل ما يجد لهم من مشاكل أو منازعات ولذلك كان النبي (ﷺ) يعمل كل ما في وسعه ولا يدخر طاقة في ذلك، فأخذ يبين للناس دستور القضاء والتفاضي، ويوضح ما يسلكه القاضي في قضائه، وما يجب عليه أن يلتزمه في نظر الدعوى وفي الحكم الذي يصدره في شأنها⁽³⁾.

ولما استقر النبي (ﷺ) في المدينة المنورة بعد الهجرة جمع بين يديه السلطات جميعاً، التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولم يكن للمسلمين قاضٍ سواه، أما سلطته

(1) انظر حبيب: المصدر السابق، ص 132-137.

(2) نصر واصل: المرجع السابق، ص 37.

(3) المرجع نفسه، ص 37.

(4) نصر واصل: المرجع السابق، ص 38.

التشريعية فباعتباره مبلغ الوحي وحامل راية التشريع وعليه عاء إعلامه للكافة، وأما السلطة القضائية فلأن منهج العدالة يحتاج إلى تدريب وتنظيم وقيادة عملية حكمة يهتدي بها البشر في كل زمان ومكان، وهذه القيادة إنما تقوم برعايتها والعناية بها هداية السماء، فكان لابد من أن تكون السلطة القضائية بيده عليه الصلاة والسلام⁽¹⁾.

أما بالنسبة للسلطة التنفيذية، فإنه لما كانت القوى قبل الإسلام متناحية السراعات والأهواء وفيها من لا يلزم جانب الحق ولا يعرف معنى العدل، كما سئل شيخ قبيلة في الجاهلية عن معنى العدل والظلم فقال: "العدل أن أعير على غنم جاري فأخذها، والظلم أن يغير عليّ جاري فيسردها"⁽²⁾. ولما كان الإنسان مدنياً بطبعه، لا يستطيع أن يعيش في عزلة عن غيره، واجتماع الناس على هذا النحو مع تباين مشاربهم واختلاف رغباتهم وأهوائهم يؤدي حتماً إلى قيام المنازعات والمشاحنات ويطمع من يطمع فيما ليس له كان لابد من سلطان يتمثل في قيادة رشيدة تصون شريعة الله حتى لا يستهين بها عابث، ولا يتجرأ عليها مجترئ وتقيم صرح العدالة وترعى مصالح الناس⁽³⁾.

وقد تحدث القرآن الكريم عن الحكم والقضاء في سورة المكية والمدنية على حد سواء، إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن حكَمَ ومشتقاتها بالمعنى الذي نحنُ بصدد ذكره في القرآن الكريم أكثر من ستين مرة، بينما لم تذكر كلمة قَضَى ومشتقاتها بالمعنى الذي نحنُ بصدده سوى تسع مرات⁽⁴⁾. وفي اعتقادي أن الإسلام لم يرد إلعاء مصطلحات كانت شائعة كالحكم والتحكم ولذلك تعرض القرآن الكريم لموضوع القضاء والحكم وعرض نماذج من الأحكام التي حكم فيها بعض الأنبياء السابقين، فقد حكم داوود عليه السلام في قضية معينة أخطأ داوود في الحكم فيها بينما أصاب سليمان، فقد كانت القضية فيها نوع من الاجتهاد ولذلك لم يذم القرآن الكريم داوود في هذه

(1) البهي، أحمد عبد السموم: تاريخ القضاء في الإسلام (القاهرة، 1970)، ص 18

(2) صر واصل: المرجع السابق، ص 44.

(3) المرجع نفسه، ص 44.

(4) عبد الباقي، محمد فولاد: المعجم المعبرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الكتب المصرية (القاهرة،

1945) ص 212، 215.

القضية حيث قال جل شأنه في كتابه العزيز: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمُ فِي الْحَرْثِ إِذْ مَنَّ عَلَيْهِ عَمُّ الْقَوْمِ وَكَانَ لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْحَالِ سَخًى وَأَعْطَيْنَا دَاوُدَ الْفَيْلَ﴾⁽¹⁾. وعرضت قضية أخرى أمام داوود فأخطأ داوود وكان الخطأ يحتاج إلى توبة واستغفار، ذلك لأن داوود استعجل في الحكم حيث قال جل شأنه في كتابه العزيز: ﴿وَمَلَأْنَا ثَوْبًا نَخَصُ بِهٖ إِدَّيَسُورًا الْبُخْرَابِ﴾⁽²⁰⁾ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَرَّغَ مِنْهُمْ فَاثْبَتُوا لَا تَحْفُ خَصَمِينَ بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ⁽²¹⁾ إِنَّ قَدْ أَخْبَى لَهُ نَسْعٌ وَنَسْمُونَ حُجَّةٌ وَلِي نَجَّةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكَلْتُمْنِيهَا وَعَرَّيْتُمْ فِي الْخُطَابِ⁽²²⁾ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَجِيَّتِكَ إِلَى نَجِيَّتِهِ وَإِنْ كَبِيرًا مِنَ الْخُلَاطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ⁽²³⁾﴾⁽²⁾. وقد لُوحِدَ القرآن الكريم إلى الأساليب التي يتبعها الظالمون في ضياع الحق كما جاء في قصة سيدنا يوسف عليه السلام حيث قال سبحانه وتعالى ﴿عَلَيْتُ فِي السَّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾⁽³⁾، كما عرِضَ نماذج في دقة الملاحظة للوصول إلى الحقيقة حيث قال جل شأنه في كتابه العزيز:

﴿وَشَهِدَ شَاعِدٌ مِنْ أَمَلِهَا إِنَّ كَارِ قَبِيضَهُ قَدْ مَرَّ قَبْلَ فَصَدَقَتْ وَمُؤْمِرِ الْكَذِبِينَ﴾⁽²⁶⁾ وَإِنْ كَارِ قَبِيضَهُ قَدْ مَرَّ دُبُرَ فَكَذَّبَتْ وَمُؤْمِرِ الصِّدِّيقِينَ⁽²⁷⁾﴾⁽⁴⁾.

وهذه النماذج من الآيات المكية تكاد تخلو من التشريعات، لأنها كانت تُركِز على موضوع العقيدة، أما الآيات المدنية فقد ركز قسم منها على العدل في الحكم والحكم بما أنزل الله سبحانه وتعالى حيث قال جل شأنه ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْعِسْطِ﴾

(1) سورة الأنبياء، الآية 77.

(2) سورة ص، الايتان 20-23.

(3) سورة يوسف، الآية 42.

(4) سورة يوسف، الآية 26.

(١)، «وَإِذَا حُكِمَ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِأَمْرِنَا» (٢)، «إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَادَ اللَّهُ» (٣)، «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» (٤).

وتحدثت كثير من الآيات عن العدل في الحكم وشددت على الظلم والظالمين كما في قوله تعالى «وَأَنَّا الْقَسِطُونَ فَكَأَبُوا لَهُمْ حَظًّا» (٥). وكذلك الأحاديث النبوية الشريفة عملت في نفس الاتحاده فحضت على إقامة العدل وإحقاق الحق.

وجاءت بعض الآيات لتجيب على قضايا وتساؤلات، وقررت تلك الآيات أحكاماً ووضعت عقوبات، ونزلت آيات أخرى لمنع الاحتكام لغير الإسلام منعاً قطعياً، بل حاولت أن تبني حداراً عالياً بين المسلمين وتحكيم غيرهم في أي قضية من القضايا، واعتبر القرآن الكريم أن كل حكم غير حكم الله ورسوله هو حكم طاغوت (٦)، يحرم الاقتراب منه حيث قال تعالى في ذلك: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا» (٧).

وقيل في سبب نزول هذه الآية أن بعض الذين يدعون الإسلام رغبوا أن يستحاكموا إلى الكهان مثل الكاهن أبي برزة الأسلمي (٦٥هـ/٦٨٥م) الذي كان يقضي بين اليهود (٨).

(١) سورة المائدة، الآية ٤٤.

(٢) سورة النساء، الآية ٥٧.

(٣) سورة النساء، الآية ١٠٤.

(٤) سورة المائدة، الآية ٤٦.

(٥) سورة النحل، الآية ١٥.

(٦) الطبري: تفسير، ٨٤/٥، ٨٦.

(٧) سورة النساء، الآية ٥٩.

(٨) السيوطي: حلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد: أسباب النزول في حاشية تفسير الحلال.

دار مروان (بيروت، شون تزيح)، ص ١٧٠-١٧١.

وحاء من الأمر القاطع بأن نفي الإيمان عن كل إنسان لا يحكم الله ورسوله في أي خلاف لا يرضى كل الرضا بما يصدر عن القرآن الكريم والرسول (ﷺ) حيث قال حل شأنه في ذلك: «وَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا»⁽¹⁾. وقد نزلت هذه الآية في رجل خاصم الربير بن العوام في ماء شراج (مسيل الماء) الحرة، ولم يقتنع بحكم رسول الله (ﷺ)⁽²⁾.

ولابد من الإشارة إلى أن القرآن الكريم تولى الحكم في كثير من القضايا التي كانت تعرض على الرسول (ﷺ) وكان الوحي يتدرج عليه بذلك، فمنها ما يتعلق بالأحوال الشخصية كما حدث مع خولة بنت ثعلبة⁽³⁾ التي اشتكت من زوجها أوس بن الصامت الذي قال لها: أنت على كظهر أمي أي ظاهرها، فجاء الحكم من الله سبحانه وتعالى حيث قال: «قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُحَادِّثُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ سَمِعَ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ الَّذِينَ يَبْهَتُونَ بِكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُنْهَيْتُهُمْ أَنْ أَتَهُنَّ إِلَّا اللَّائِي وَلَدَهُنَّ»⁽⁴⁾، فالغى اعتبار الظهار طلاقاً كما كان في الجاهلية.

وجاء الحكم في قضية رفعتها إحدى النساء تشتكي ابن عمها الذي يرغب في نكاحها⁽⁵⁾ ويمنعها من نكاح زوج آخر خشية أن يذهب الزوج بالمال، وكانت الفتاة دميمة ذات مال، فنزل قوله تعالى: «وَسَتَقَوُّوكَ فِي النَّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُكَلِّ عَلَيْكُمْ فِي الْكُفِّ فِي نِسَى النَّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتِيَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعِنَاتِ مِنَ الْوُلَدَانِ وَأَنْ تَقُولُوا لِلنِّسَى بِإِفْسَاطٍ وَمَا تَقُولُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا»⁽¹⁾.

(3) سورة النساء، الآية 64.

(4) السيوطي: المصدر السابق، ص 171-173.

(5) البياضوري، أبو الحسن علي أحمد الواحدي: لسبب فنزول، مكتبة مصطفى الحلبي (القاهرة، 1959).

بص 305

(1) سورة المجادلة، الآية 1.

(2) حلال الدين السيوطي- المصدر السابق، ص 152. كذلك البياضوري- المصدر السابق، ص 108.

واشتكت في السنة الثالثة للهجرة أرملة سعد بن الربيع لرسول الله (ﷺ) قائلة : "هاتان ابنتا سعد بن الربيع، قُتل أبوهما معك في أحد شهيداً وإن عمهما أحد مالهما، فقال الرسول (ﷺ): يقضي الله في ذلك"⁽¹⁾. فنزلة آية الميراث حيث قال حل شأنه: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ خَطِّ الْأُنثَىٰ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾⁽²⁾. وعندما جاء أحد الصحابة يسأل: "أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أبقثله فقتلونه أم كيف يفعل؟"⁽³⁾.

وفي نفس الفترة أو بعد ذلك بقليل جاء صحابي آخر هو هلال بن أمية يسأل عن نفس الموضوع، فنزلة آية الملائكة⁽⁴⁾، حيث قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ * وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَيَذَرُونَ عَلَيْهَا عَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ * وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ * وَلَا فُضِّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾⁽⁵⁾.

وفيما يتعلق بالدماء بين القبائل نزل حكم في ذلك حيث كانت إحدى القبائل القوية تتطاول على للقبائل الضعيفة، وكان بينهما قتال قبل الإسلام فحلوا أن لا يرضوا حتى يقتل الحر من غيرهم بذل العبد منهم ويقتل الرجل من غيرهم بذل المرأة منهم⁽⁶⁾، حتى نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْخَيْرِ وَأَعْبُدُوا بِالْعَبْدِ

(1) سورة النساء، الآية 126.

(2) سورة النساء، الآية 11.

(3) ابن عبد البر - أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي محمد النجدي، دار الحيل (بيروت، 1994م)، 3/1226.

(4) النيسابوري: المصدر السابق، 238.

(5) سورة النور، الآية 10.

(6) السيوطي: أسباب النزول، ص 63-64.

وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى^(١). فَأَخْبِرُوا أَنَّهُ لَا يَحُوزُ قَتْلَ الْحُرِّ بِذَلِّ الْعَبْدِ وَالرَّجُلِ بِذَلِّ الْمَرْأَةِ ثُمَّ سَحَتْ هَذِهِ الْآيَةَ^(٢) فِيمَا بَعْدَ بِالْآيَةِ: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَمَّ بِالْأَمِّ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْخُرُوجَ قِصَاصَ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَوَّلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الصَّامُونَ^(٣)﴾. فَلَمَّا سَأَلَ يُقْسَلُ، وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ لِلنَّبِيِّ (ﷺ) قَتْلَ مُسْلِمٍ بِكَافِرٍ مَعْدُودٍ وَقَالَ: "أَلَا أَحَقُّ مَنْ وَفَى بَعْدَهُ"^(٤)، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ قَتَلَ عَدُوَّهُ قَتْلَنَاءَ وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ"^(٥).

وعندما أراد العباس بن عبد المطلب أن يأخذ مفتاح الكعبة من عثمان بن طلحة^(٦)، حكم الوحي لعثمان ونزل في ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾^(٧). وهكذا نلاحظ أن القرآن الكريم نزل مُتَجَمًّا ولم ينزل دفعة واحدة وكانت بعض الآيات تنزل في مناسبات معينة للإجابة على تساؤلات محددة، وكانت هناك آيات تنزل لتتسخ آيات أخرى^(٨)، ويؤكد ذلك في قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(٩).

(١) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٢) هبة الله، بن سلامة بن نصر بن علي: رسالة التاريخ والمنسوخ في القرآن الكريم، تحقيق حسين التراويش (القدس، ١٩٩٠م)، ص ٥٢.

(٣) سورة المائدة، الآية ٤٧.

(٤) هبة الله: المصدر السابق، ص ٥٤.

(٥) التتائي، أبو عبد الرحمن بن علي بن شعيب: من الفتاوى، المكتبة القطرية للدراسات (القاهرة، ١٩٣٠م)، ٢١/٨.

(٦) البسانوري: المصدر السابق، ص ١١٧.

(٧) سورة النساء، الآية ٥٧.

(٨) هبة الله: المصدر السابق، ص ٥٦.

(٩) سورة البقرة، الآية ١٠٥.

وعندما هاجر الرسول (ﷺ) إلى يثرب بدأ يوضع أسس العلاقات بين سكانها المسلمين وغير المسلمين وكانت "الصحيفة" للمهمة التي وضعها لتنظيم العلاقة بين المسلمين بعضهم مع بعض، وبين المسلمين واليهود، من أبرز ما عمله الرسول (ﷺ) بعد الهجرة، فربما يتعلق بالمسلمين جاء في الصحيفة "وإن المؤمنين المتقين على من يعصى منهم أو يتغى دسيسة* ظلم، أو إثم، أو عدوان أو فساد بين المؤمنين، أو أيدبهم عليه جميعاً، ولو كان وكذا أحدهم ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر*، ولا ينصر كافراً على مؤمن، وإن ذمة الله واحدة ولأن المؤمنين بعضهم موالى بعض دون الناس، وأنه من تتبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة، غير مطلومين ولا متناصرين عليهم، أن سلم المؤمنين واحدة، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم ... وأنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة، وآمن بالله واليوم الآخر، أن ينصر محدثاً ولا يؤويه، وأنه من نصره أو أواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف، ولا عدل، وأنكم مما اختلفتم فيه من شيء، فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله (ﷺ)، وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليتهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يونغ* إلا نفسه وأهل بيته⁽¹⁾.

وهكذا فإننا نلاحظ أن هذه الصحيفة قد أوضحت أن السلطة القضائية هي بيد رسول الله (ﷺ) وأن المشرع هو الله سبحانه وتعالى عن طريق الوحي ورسوله (ﷺ)* وبذلك أصبح رسول الله (ﷺ) هو الحكم في كل خلاف يحدث في المدينة، سواء كان من

(*) دسيسة: غشيه

(*) يوقع نفسه: يوثق نفسه.

(*) قد يعتقد البعض أن هناك تناقضاً بين هذا النص أنه لا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر وبين النص الذي أورده سابقاً أن الرسول (ﷺ) قتل مسلماً بكافر، ويجب التمييز هنا بين الكافر المحارب والمعاهد فلنك أحكامه

(1) ابن هشام: المصدر السابق، 2/120-123 (عن ابن إسحاق).

سكانها الأصليين أو الذين قَدِمُوا إليها، وقد حدث ذلك بالفعل، فقد رجم رسول الله (ﷺ) يهوديين زنيا في المدينة بعد أن رفع الأمر إليه⁽¹⁾.

وبهذا صار رسول الله (ﷺ) هو القاضي الأعلى للمسلمين في المدينة يفصي بين الناس فيما يُعرض عليه من القضايا، وأعتقد المسلمون هذا الأمر لقوله تعالى: ﴿وَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾⁽²⁾.

وكثيراً ما كان يعتمد على الإقرار والاعتراف ما لم يكن ذلك نتيجة إكراه، وأن الشخص المعترف كان بكامل قواه العقلية، وبلاحظ ذلك من موقفه مع ماعز بن مالك السدي حاء إلى الرسول (ﷺ) معترفاً بالزنا⁽³⁾ حيث تم التأكد منه بأنه بكامل قواه العقلية وذلك تم تطبيق عليه الحد، وهو الرجم حتى الموت وكذلك المرأة الغامدية⁽⁴⁾.

كما طُبق حد السرقة على فاطمة بنت الأسود المخزومية⁽⁵⁾، بقطع يدها على الرغم من المحاولات التي قام بها القرشيون لمنع تطبيق الحد وقد شفعوا أسامة بن زيد⁽⁶⁾ الذي كان يحبه الرسول (ﷺ) ويحب أباه، فأن الرسول رفض تلك الشفاعة

(1) ابن أبي شيبة، عند الله بن محمد: المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق عبد الحائق الأفغاني (نور مكن، بدون تاريخ) 501/6.

(2) سورة النساء، الآية 64.

(3) ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد بن سالم: أسد الغلة في معرفة الصحابة، دار الشعب (القاهرة، 1970)، 8/5.

(4) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق: سنن أبي داود، مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر (بيروت، بدون تاريخ)، 152/4.

(5) ابن عبد البر: المصنف السابق، 1891/4-1892.

(6) المصدر نفسه، 1891/4-1892.

وعاتب أسامة عتاباً شديداً وقال له: "أتشفع في حد من حدود الله؟" (1) وقال (ﷺ): "إما أهلك الدين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" (2).

وقد قطع الرسول (ﷺ) يد سارق مع عفو صاحب السرقة عنه (3)، إلا أنه لم يقطع يد من سرق طعاماً (4).

وكان رسول الله (ﷺ) يذكر للمتخاصمين بالله عز وجل وأنه بشر يخطئ ويصيب ويقضي بحسب ما يصل إليه من معلومات من الخصمين ويؤكد لهما أن حكمه لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً، حيث قال عليه الصلاة والسلام: "إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذ منه شيئاً، وإنما أقطع له به قطعة من النار" (5).

1- القواعد والمبادئ والنظم التي تضمنتها تشريعات سلطته القضائية (ﷺ):

ولأن النبي (ﷺ) مأمور بإقامة العدل بين الناس جميعاً والفصل في منازعاتهم، فقد أخذ عليه الصلاة والسلام يدين للناس دستور القضاء والتقاضي ويوضح ما يسلكه القاضي، وما يجب عليه أن يلتزمه في نظر الدعوى وعند الحكم الذي يصدره

(1) النيسابوري، مسلم الحجاج القشيري: صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحياة (بيروت، 1954)، 1315/3.

(2) المصدر نفسه، 1315/3.

(3) الماوردي، أبو علي الحسن بن محمد بن محمد بن حبيب: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية (بيروت، 1985)، ص 283.

(4) ابن بطالع، أبو عبد الله محمد بن مرج: قصبة رسول الله (ﷺ)، دار الكتاب المصري (القاهرة، 1978)، ص 172.

(5) صحيح مسلم: المصدر السابق، 1337/3.

نشاطها⁽¹⁾. فعيما يتعلّق بالدعوى أوضح عليه الصلاة والسلام أن كل دعوى تحتاج إلى نيسة تقوم بها الحجة على صدق صاحبها فإن عرت عن البيّنة غدت كأن لم تكن، وفي هذا المعنى يقول النبي (ﷺ): "لو يعطى الناس بدعواهم لأدعى رجال أموال قوم ودماءهم ولكن النينة على المدعي واليمين على من أنكر"⁽²⁾.

كما أوضح الرسول عليه الصلاة والسلام ضرورة سماع الخصمين قبل الفصل في النزاع، ومن ذلك قوله (ﷺ) لعلي كرم الله وجهه حينما ولاه القضاء في اليمر: "إن جلس بين يديك الخصمان فلا تقضي حتى تسمع كلام الآخر كما سمعت كلام الأول فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء"، وأوضح النبي (ﷺ) فيما أوضح من تطبيقات القضاء: أنه يجب على القاضي أن يسوي بين الخصمين، فقد روت أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله (ﷺ) قال: "من ابتلى بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لحظة وإشارته ومقعده، كما أمر الرسول (ﷺ) القضاة بتحري الحق والحكم به، فقد روي عبد الله بن عمر ومعاوية بن سفيان أنهما سمعا رسول الله (ﷺ) يقول "لا قدست أمة لا يقضي فيها بالحق"⁽³⁾.

كما بين النبي (ﷺ) أن العدل في القضاء يرفع منزلة القاضي عند الله، فقد روت عائشة (رضي الله عنها) أن رسول الله (ﷺ) قال: "أتدرون من السابقون إلى ظل الله يوم القيامة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: الذين إذا أعطوا الحق قبلوه، وإذا سئلوه بدلوه وإذا حكموا للمسلمين حكموا حكمهم لأنفسهم"⁽⁴⁾.

وقد حذر الرسول من الظلم أو الجور في القضاء فقال: "إن الله مع القاضي ما لم يجر فإذا جار وكله الله إلى نفسه، وقد بين النبي (ﷺ) أن القضاء مصعب خطير يجب أن يستولاه من هو أحق وأقدر عليه، لأنه ولاية من أعظم الولايات، فقال: "من

(1) واصل: المرحع السابق، ص 48.

(2) سنن أبي داود: المصدر السابق، 351/3.

(3) الرعيدي، أحمد بن محمد بن عبد الطيف: مختصر صحيح البخاري، دار بن البيّتم (العاهرة، بدون تاريخ).

ص 1023

(4) أحمد عبد المعصم البهي: تاريخ القضاء، ص 42.

تولى أمر المسلمين شيئاً فاستعمل عليهم رجلاً وهو يعلم أن فيهم من هو أولى، وأعلم منه بكتاب الله وسنة رسوله فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين⁽¹⁾.

كما حذر الرسول (ﷺ) أن يقضي للقاضي وهو غضبان، فقد روي عن الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال: قال رسول الله (ﷺ) "لا يقضي الحكم بين اثنين وهو غضبان"⁽²⁾.

كما حذر من أن يقضي القاضي وهو جائع أو عطشان فقد روي عن سعيد الخدري أنه قال: قال رسول الله (ﷺ) "لا يقضي القاضي إلا وهو ريان شبعان"⁽³⁾.

كما حذر الرسول (ﷺ) من قبول الرشوى لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: "لعن رسول الله (ﷺ) "الرائش والمرتشى في الحكم"، وزاد الإمام أحمد في روايته لهما الحديث "والرائش" وهو الذي يقوم بالوساطة بين صاحب الحاجة والقاضي للتفاوض على أمر الرشوة. وجاء في رواية أخرى عن أبي سلمة قال: حدثني أبي أن رسول الله (ﷺ) قال: "الرائش والمرتشى في النار"⁽⁴⁾.

كما أوضح الرسول (ﷺ) أن الإسلام لا يأبى على القاضي المسلم أن يفصل بين أهل الكتاب في خصوماتهم إذا احتكموا إليه أو طلبوا القضاء بينهم أمامه، وقد فصل عليه الصلاة والسلام فيما عرض عليه من قضاياهم، وكذلك أوفد أبا عبيدة بن الجراح (رضي الله عنه) مع وفد نصارى نجران الذين قَدِموا على الرسول بالمدينة بعد الهجرة لما رغبوا إليه عليه الصلاة والسلام في أن يشخص معهم رجلاً من المسلمين يحكم بينهم فيما اختلفوا فيه من أمور تتعلق بشئون دنياهم وقال لهم النبي (ﷺ) "هذا أمين هذه الأمة"⁽⁵⁾.

(1) الترمذي، أبو عيسى محمد: صحيح الترمذي، مكتبة مصطفى الباني الحلبي (الطبعة، 1978)، ص 480.

(2) الزبيدي: صحيح البخاري، ص 1027.

(3) الزبيدي: المعاصر نفسه، ص 1027.

(4) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد: نيل الأوطار (بدون مكان، بدون تاريخ)، 300، 8، 301.

(5) نصر وأصل: المعاصر السابق، ص 50.

وفي جميع الأحوال فلم يدع الرسول (ﷺ) القصاة إلى أنفسهم ينشئون الأحكام كما يشاءون بل ألزمهم بقانون السماء وشريعة الإسلام وبين لهم طريقهم في ذلك هو الرجوع إلى كتاب الله أولاً فإن لم يحدوا فيه نصاً يتناول الحادثة لحثوا إلى السنة ثانياً، فإن لم يحدوا فيها حكم الحادثة عولوا على الاجتهاد في استقراء الحكم على هدى نصوص الكتاب والسنة⁽¹⁾.

ولم يكن عند المسلمين سجن، إنما كان المتهم يُحبس أحياناً في المسجد ويلزمه خصمه أو من ينوب عن الخصم لئلا يحاول الفرار لمنع المذنب من الاختلاط بغيره، وكان ذلك غالباً في أضيق الحدود وأقصرها وقتاً، فقد أمر الرسول (ﷺ) شخصاً من بني تميم أن يلزمه غريمه ثم قال "ما تريد أن تفعل بأسيرك؟"⁽²⁾. وكان هذا يسمى "الحبس الشرعي" وهو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان ذلك في بيت أم في مسجد أم في غيرها⁽³⁾.

وبعد انتشار الإسلام خارج المدينة ودخول القبائل العربية فيه، أرسل الرسول (ﷺ) الولاة إلى تلك المناطق وكلفهم بالقيام بالقضاء، فقد كان الوالي هو الذي يقضي بين الناس ويصلي بهم، وكان معاذ بن جبل (ت 18هـ/639م) من أوائل من أرسلهم إلى اليمن، فقد أرسله إلى منطقة "الجند" في اليمن يعلم الناس القرآن وشرائع الإسلام ويقضي بينهم، كما جعل إليه قبض الصدقات من العمال الذين باليمن⁽⁴⁾. ومعاذ من كبار الصحابة وأعلمهم بالحلال والحرام⁽⁵⁾ قال عنه كعب بن مالك (ت 5هـ/625م): "كان معاذ يفتي بالمدينة في حياة الرسول (ﷺ) وأبي بكر"⁽⁶⁾، وقد سأله الرسول (ﷺ)

(1) المرجع السابق، ص 50.

(2) سنن أبو داود: المصدر السابق، 3/314.

(3) ابن الصلاح، المصدر السابق، ص 92.

(4) البلاذري، أحمد بن يحيى بن حابر: فتوح البلدان، تحقيق صلاح الدين المنجد، مكتبة النهضة المصرية

(القاهرة، 1956)، ص 83

(5) ابن سعد، أبو عبد الله بن سعد الزهري، الطبقات الكبرى، دار صادر (بيروت، بدون تاريخ)، 348/2

(6) المصدر نفسه، 348/2

عند إرساله إلى اليمن: "كيف تقضي إذا عرص لك القضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله تعالى. قال: فإن لم تجد في كتاب الله تعالى؟ قال: فسنة رسول الله (ﷺ). قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله (ﷺ)، ولا في كتاب الله سبحانه وتعالى؟ قال: احتد رأيي ولا الو⁽¹⁾ قال معاذ: فضرب صدري. وقال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله⁽²⁾.

وفيد جواب معاذ لرسول الله (ﷺ) إلى ثقة معاذ بأنه قادر على أن يقوم بأعباء القضاء خاصة أنه قد لازم رسول الله (ﷺ) ومن المقربين إليه⁽³⁾، وممن شهد له رسول الله (ﷺ) بمعرفة الحلال والحرام، كما أرسل علياً إلى اليمن وطلب منه أن يقضي بين الناس⁽⁴⁾ فقال علي: "يار سول الله ترسلني وأنا حديث السن لا علم لي بالقضاء؟، فقال: إن الله عز وجل سيهدي قلبك ويثبت لسانك فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضي حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء، يقول علي كرم الله وجهه: وما شككت في قضاء بعد"⁽⁵⁾، وقال عنه رسول الله (ﷺ): "أقضي أمي علي"⁽⁶⁾.

كما عدد مسروق بن الأجدع (ت 63هـ/683م) أصحاب القضاء في عهد رسول الله (ﷺ) وهم: عمرو علي وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري⁽⁷⁾.

(1) الشطشاط المرجع السابق، ص 177.

(2) ابن سعد، المصدر السابق، 347/2.

(3) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي الكناشي: الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق طه محمد الزبيدي، مكتبة الكليات الأزهرية (القاهرة، 1970م)، 220/9.

(4) ابن أبي شبة: المصدر السابق، 176/10.

(5) سنن أبي داود: المصدر السابق، 301/3.

(6) وكيع، أبو بكر محمد بن حلف بن حبان أخبار القصة، عالم الكتب (بيروت، بدون تاريخ)، 88/1.

(7) أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله السعدي تاريخ أبي زرعة، تحقيق شكر الله بن نعمة الله، مشورات مجمع اللغة العربية (دمشق، 1980م)، 65/1.

وبلاحظ من خلال هذه الدراسة والحث أن الرسول (ﷺ) كان في بعض الأحيان إذا أراد أن يكلف شخصاً بالقضاء سألته واحتره وحربه حتى يطمئن إلى أهليته لتلك المهمة، ولكنه كان يكلف بعض الأشخاص دور أسئلة نسب طمأنينته وثقة بهم، وكذلك من دراسة وملاحظة الولاية والقضاء في عهده (ﷺ) يبدو أنه لم يستعمل على الولاية أو القضاء شخصاً طلب ذلك، ويتبين ذلك عندما جاءه أبو موسى الأشعري شخصاً (ت44هـ/664م) ومعه رحلان من الأشعريين إلى رسول الله (ﷺ) وكلا الرحلين سأل العمل، فتوجه الرسول (ﷺ) إلى أبي موسى فقال له: ما تقول يا أبا موسى؟ والذي بعثك بالحق ما أطلعاني على ما في أنفسهم، وما شعرت لهما بطلان العمل، قل: إيا لا نستعمل على عملنا من أراد⁽¹⁾.

وانتلك نرى أن هذا المنهج الذي اتخذه الرسول (ﷺ) في بناء دولة الإسلام كان عامل قوة لها وتقدم، وأن لابد أن يكون الرجل المناسب في المكان المناسب حسب قدرته وعلمه وفطنته لا حسب قرابته وصدفته، كذلك قام الإسلام بنقله بوعية كبيرة في موضوع القضاء والحكم، فقد ألقى دور الكهات والعرفاء إلقاء كاملاً كما جاء في حديث رسول الله (ﷺ) حيث قال: "من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد (ﷺ)"⁽²⁾.

كما أنه قد صار لأول مرة في شبه الجزيرة العربية مرجع رئيسي في الأحكام وهو رسول الله (ﷺ) الملجأ عن ربه ويقر القضايا التي تصله من الأطراف، ويرسل رجاله إلى المناطق البعيدة للكشف والحكم، كما فعل حذيفة بن اليمان وأقره الرسول على حكمه، كما حدث لأول مرة أن كان المركز يرسل القضاء للأطراف، وقد وصفت الخطوط العريضة في كثير من القضايا التي نزل بها الوحي فيما يتعلق بكثير من الحقوق، وكانت هذه الخطوط العريضة كافية لحل معظم الإشكالات مع إبقاء موضوع

(1) ابن حنبل، الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني المسند وبهامشه منتخب كبرل العمال في سن

الأقوال والأفعال، المكتب الإسلامي (بيروت، 1978)، 409/4.

(2) المصدر نفسه، 429/2 (عن ابن هزيمة)

الاحتياط مفتوحاً للقاضي، ومن الملاحظ أيضاً أن السن والتجربة كانا أمرين أساسيين في الحكم الحاهلي فإن ذلك لم يكن شرطاً في الإسلام، فقد لوحظ أن قسماً كبيراً منهم شاباً فعلي بن أبي طالب كان حديث السن كما قال عن نفسه، وكذلك عتاب بن أسيد كان في العشرين من عمره، أما معاذ بن جبل فكان عمره ما يقارب الأربعة وعشرين عاماً⁽¹⁾.

وقد ذكر يحيى بن أكنم (ت 242هـ/857م) القاضي في العصر العباسي لما استقصى، كان عمره واحد وعشرين عاماً فقيل له "كم سن القاضي" قال: أنا أكبر من عتاب بن أسيد عندما ولاه النبي (ﷺ) إمارة مكة وقضاءها يوم الفتح، وأنا أكبر من معاذ بن جبل حين وجهه رسول الله (ﷺ) قاضياً على اليمن⁽²⁾.

2 هل أقر النبي (ﷺ) مبدأ استئناف الأحكام القضائية؟

للإجابة على هذا السؤال لابد لنا من البحث والتدقيق واستبطان الإجابة من خلال المصادر والمراجع المتوفرة لدينا.

بالرغم من زعم بعض المؤرخين أن القضاء الإسلامي يجري منذ ظهوره على أن قضاء القاضي لا يستأنف، ولا يعاد النظر فيما قضى به أمام هيئة قضائية أخرى، وهذا رغم لا سند له من التاريخ، حسب ما هو موجود في بعض المصادر التاريخية، بل ما جرى عليه العمل في عهد رسول الله (ﷺ) يدحض هذا الزعم وينفيه، فقد أجاز النبي (ﷺ) استئناف وإعادة النظر فيه أمام الجهة المختصة بذلك، والقضية التي كانت مدأ في حواز استئناف الأحكام القضائية هي القضية التي حكم فيها الإمام علي كرم الله وجهه في اليمن وتعرف باسم قضية "الزبيبة" فقد تدافع الناس عند زبيبة السد التي وقع فيها وترتب على هذا التدافع والتراحم أن سقط في حفرة الأسد أربعة من الناس، كان أوليم من أثر التراحم أما الباقيون فقد تعلقوا ببعضهم البعض، فقد سقط الأول فتعلق

(1) ابن عبد البر: المصدر السابق، 100/3.

(2) البغدادي الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي: تاريخ بغداد، المكتبة السلفية (المدينة المنورة، سنن تاريخ)

بالذي يليه، وتعلق آخر بأحر حتى حرت الأربعة فحرهم الأسد فمبهم من مات في الربيه ومبهم من مات متأثراً بحراحة بعد حروجه من الربيه وماتوا جميعاً، وكادت القنائل أن تقتل بسبب اختلافهم في تحديد المسؤولية عن الحادث والدية المبرتبة على ذلك لمن وقع في الربيه⁽¹⁾.

حسم علي كرم الله وجهه بقضائه في هذا النزاع الذي كان بينهم، فقد روى عنه أنه قال لهم: "تريدون أن تقتلوا أنفسكم ورسول الله حي وأنا إلى جنبكم، إني قاض بينكم بقضاء فإن رضيتموه فهو نافذ بينكم، وإن لم ترضوه فهو حازر بينكم، فمن جاوز فلا حق له حتى يأتي رسول الله (ﷺ) فهو أعلم بالقضاء مني، فرضوا بذلك فأمرتهم أن يجمعوا دية ثامة من الذين شهدوا البداء، ونصف دية وثلاث دية، وربع دية. قضيت أن يعطى الأسفل ربع دية من أجل أن هناك فوق ثلاثة ويعطى الذي يليه الثلث من أجل أنه فوقه اثنان، ويعطى الذي يليه النصف من أجل أنه هلك فوقه واحد، ويعطى الأعلى الذي لم يهلك فوقه أحد الدية فمبهم من رضى، ومبهم من كره، فقلت تمسكوا بقضائي حتى تأتوا رسول الله (ﷺ) ليقتضي بينكم، فوافقوا رسول الله (ﷺ) بالموسم، فلما قضى الصلاة جلس عند مقام إبراهيم فساروا إليه فحدثوه بحديثهم، فاجتنبى ببرده عليه وقال عليه الصلاة والسلام: "أبي أقضي بينكم إنشاء الله" فقال: رجل من أقصى القوم: أن علياً بن أبي طالب قد قضى بيننا باليمن فقال: وما هو فقصوا عليه القصة، فأجاز رسول الله (ﷺ) القضاء كما قضيت بينهم⁽²⁾.

وواضح مما سبق أن رسول الله (ﷺ) أيد حكم علياً في القضية بعد أن غرضت عليه، ويؤخذ من هذا أن لولي الأمر أن يعيد النظر فيما تم الفصل فيه إذا رفع إليه، أو أن ينوب عنه هيئة قضائية تُعيد النظر فيه إذا استأنف الحكم السابق أمامها⁽³⁾.

(1) مصر واصل: المرجع السابق، ص 52

(2) وكعب المصر السابق، 95/1

(3) محمد سلام مذكور المرجع السابق، ص 72

وأكدت عصر المصادر على أن مبدأ الاستئناف في عهد الحلفاء الراشدين والدولة الأموية اتخذ أشكالاً عدة، حيث أن أبا الدرداء قاضي دمشق (ت 32هـ/652م) كل إذا قضى بين اثنين ثم أدر عه قال أرحعاً، أعيد علي قضيتكما⁽¹⁾ حتى يتأكد من صحة قضائه ودقة حكمه، وكان هو نفسه يعيد النظر في القضية ويراجعها، ولا يحتاج الحضور غالباً في مثل هذه الحالة إلى استئناف قضائهم، وإعادة النظر بها، إلا أنه في بعض الحالات كان بعض العلماء الجالسين عند القاضي لا يعجبهم قضاء القاضي وحكمه فيتدخلون، فيعيد القاضي النظر في القضية بالتعاون مع أولئك العلماء ويرجع على حكمه الذي قضى به، فقد اعترض كعب بن سور (ت 36هـ/656م) على قضاء قضى به الخليفة عمر بن الخطاب ورجع عمر عن قضائه⁽²⁾.

وقد يتدخل طرف ثالث لصالح أحد الطرفين ويعرض هو القضية لأن صاحب الحق لم يحسن عرض قضيته، فقد قضى الخليفة عثمان بن عفان (ت 35هـ/655م) عن الشاعر حسان بن ثابت فتوجه حسان إلى عبد الله بن عباس وشكى إليه فقال ابن عباس لحسان: الحق لك ولكنه أخطأت حجتك، فدخل على عثمان ورافع ابن عباس عن حسان وعندها ظهرت الحقيقة لعثمان فحكم لحسان⁽³⁾.

وكان بعض القضاة أو الولاة يستشيرون الخلفاء في بعض قضائهم ابتداءً، ولا يحكمون بها فإن يأتي إليه رأي الخليفة مكتوباً، فقد استشار سعد بن أبي وقاص (ت 55هـ/675م) الخليفة عمر بن الخطاب⁽⁴⁾، وكان سمرة بن جندب (ت 60هـ/680م) والي البصرة من قبل معاوية (ت 60هـ/680م) يستشير معاوية في بعض قضائهم⁽⁵⁾.

(1) السبهي، أبو الحسن علي بن عبد الله، تاريخ قضاة لأندلس، المكتب التجاري (بيروت، بدون تاريخ)، ص 10.

(2) وكيع، المصدر السابق، 1/277.

(3) الربيعي، المصدر السابق، ص 26.

(4) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، كتاب الحراج، دار المعرفة (بيروت، 1979)، ص 171.

(5) البلاذري، المصدر السابق، 11/216.

كما أن القاضي مصر عياض بن عبد الله الأردني يستشير الخليفة عمر بن عبد العزيز
(ت 101هـ/720م) في قضايا الصعة⁽¹⁾.

كما أن هناك بعض النماذج من استئناف بعض القضايا لمن هو أعلى من
القاضي كالأمر والخليفة، وتمثل الحادثة التالية صورة لموضوع استئناف القضايا، فقد
باع شخص يدعى عجلي داراً لبني أخيه وكانوا أيتاماً، فلما عثرت الدور بالبصرة اشتمى
هؤلاء الأيتام على عميم للقاضي شريح الحارث (79هـ/698م) ف قضى شريح برب
البيع فرفع العجلي القضية للوالي زياد بن أبيه (53هـ/673م) وأخبره بقصته موضحاً
أن أبناء أخيه خاصموه حين ارتفعت أثمان الدور وعلت، فسأل زياد أبناء أخي الرجل:
أتحلفون أن الدور لو كانت على حالها في الرخص لم تخاصموا عمكم ولم تحاولوا
نقض بيعه؟ فلم يحلفوا، فقال زياد: إن عمكم لم يبع إلا نظراً لكم، فأنا أجز بيعه⁽²⁾.

وفي خلافة هشام بن عبد الملك (125هـ/743م) اشتمى يتيم على عريف قومه
لقاضي مصر يحيى بن ميمون الحضرمي (ت 114هـ/732م) فلم ينصفه القاضي بل
سجنه، ورفع شكواه للخليفة هشام بن عبد الملك فأنصفه وعزل القاضي⁽³⁾.

(1) الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف؛ ولادة مصر وأخبار قضاتها (بيروت، بدون تاريخ) ص 253-255.

(2) البلاذري المصنر السابق، 216/14

(3) الكندي، المصدر السابق، ص 256-257

الفصل الثاني

القضاء في عهد الخلفاء الراشدين ويشمل:

- أولاً: تاريخ القضاء في عهد أبوبكر الصديق - رضي الله عنه.
- ثانياً: تاريخ القضاء في عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه.
- ثالثاً: تاريخ القضاء في عهد عثمان بن عفان - رضي الله عنه.
- رابعاً: تاريخ القضاء في عهد علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه.

الخلفاء الراشدون هم: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي أبي طالب، (عليه السلام)، وقد حلّوا السي (عليه السلام) في قيادة الأمة الإسلامية، فوضعوا أسس الدولة، وقواعد الفقه والقضاء، فكان دورهم في التشريع تدعيم سائمه بالتفريع والتوسيع، وريادة أدلته بالاحتشاد عن طريق الإجماع والرأي عند الضرورة⁽¹⁾.

وقد اتبع الخلفاء الراشدون سنة النبي (عليه السلام) الشريفة ومنهج سيرته في تدبير مصالح الأمة الدينية والدنيوية، فكانت مرآة لأفضل الفضائل، فامتازوا بزهدهم وعفتهم، وعدلهم ونزاهتهم، وصبرهم وشجاعتهم، واتصفوا في الحكم بالاستقامة، والاعتدال بين الحزم واللين، حسب مقتضيات السياسة الشرعية، فلذا نُقبوا بالخلفاء الراشدين لتفريقهم عن الخلفاء الأمويين، الذين اتبعوا في سيرتهم نهج الملك الديوي⁽²⁾ كما سلى في الفصل القادم.

وامتد هذا العصر من وفاة النبي (عليه السلام) حتى آخر الخلفاء الراشدين الإمام علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - سنة 40هـ/661م، أي مدة عاماً منها ، تقريباً اثنان لأبي بكر وعشرة لعمر، واثنان عشر لعثمان وسنة لعلي (عليه السلام) جميعاً⁽³⁾. وسأتناول بشيء من التفصيل تاريخ القضاء في عصر هؤلاء الخلفاء كلاً حسب الفترة التي تولى فيها قيادة الأمة الإسلامية.

أولاً: تاريخ القضاء في عهد الخليفة الأول "أبو بكر الصديق" (عليه السلام):

(1) وكعب: المصدر السابق، 15/3.

(2) المصدر نفسه، ص15.

(3) محمدي، صبحي تراث الخلفاء الراشدين في الفقه والقضاء، دار العلم للملايين (بيروت، 1984م)

اتفق المؤرخون أن اسم أبي بكر الصديق هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تميم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي التيمي، ويلتقي مع رسول الله (ﷺ) في النسب في الحد السادس ألا وهو مرة بن كعب⁽¹⁾، وقيل اسمه عتيق والصواب الذي أحد به معظم العلماء أن عتيقاً لقناً لا اسم، ولقب عتيقاً لعنقه من النار، ومن ذلك ورد رأي ابن سعد أن عائشة (رَضِيَ اللهُ عَنْهَا) سئلت لما سَمِيَ أبو بكر عتيقاً؟ فقالت: نظر إليه رسول الله (ﷺ) فقال: "هذا عتيق الله من النار"⁽²⁾.

وقد كُنِيَ أبو بكر بلقب الصديق حيث أجمع الناس جميعاً على تلقيبه بذلك، وقد أورد العلماء والمؤرخين أسباباً كثيرة، كذلك فقد أورد السيوطي ما ذكره بن سدي أن هذا اللقب كان يُلقب به في الجاهلية لما عُرف منه من الصدق⁽³⁾، والحقيقة أن الثابت والأرجح هو ما اجتمع عليه العلماء وهو أن هذا اللقب قد لقيه به رسول الله (ﷺ) في عزوة أحد عندما خاطب عليه الصلاة والسلام جبل أحد قائلاً: "أسكن أحد، فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان"⁽⁴⁾. وقال مصعب بن الزبير وغيره: أجمعت الأمة على تسميته بالصدیق لأنه بادر إلى تصديق رسول الله (ﷺ) ولأرم الصدق فلم تقع منه هناة ما ولا وقفة في حال من الأحوال⁽⁵⁾.

أ • مولده :

ولد أبو بكر (رضي الله عنه) بعد مولد النبي (ﷺ) بسنتين وأشهر، ونشأ في مكة وينسب لقبيلة قريش، وعاش بها مثل أقرانه حياة تمثل الواجهة الاجتماعية خاصة وأن أبا بكر

(1) ابن حجر العسقلاني: المصدر السابق، 4/144.

(2) ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد، انطباعات الكثر، دار صادر (بيروت، سور تاريخ) 69/3.

(3) السيوطي: المصدر السابق، ص 31.

(4) ابن سعد المصنف السابق، ص 32.

(5) المصنف نفسه، ص 172.

(ﷺ) أحد عشر من قريش اتصل بهم شرف الحاهلية والإسلام⁽¹⁾. وقد عرف عنه (ﷺ) أنه قد حرم على نفسه الحمر في الجاهلية، كما أنه لم يسجد لصنم مطلقاً فكان رصي الخلق، رقيق الطبع ررياً لا يعلن الهوى ولا تغلب الشهوة. ويذكر عنه ابن هشام: "كان أبو بكر رجلاً مألفاً لقومه محبباً سهلاً، وكان أثب قريش لقريش، وأعلم قريش بها، وبما كان فيها من خير وشر"⁽²⁾. أي أنه كان نمائاً عالمياً بالقبائل، ومرجعاً كما أنه ألم بتاريخها وما فيها من خير وشر، فالطبقة المتفقة كانت ترتاد مجلسه لتتهل علماء لا تجده عند غيره يرجع إليه في هذا المجال.

وهكذا يتأكد لنا أن أبا بكر عاش في الجاهلية حياة تؤكد أنه مؤهل لمهمة كبرى ولدور بارز سيضطلع به في المرحلة المقبلة مرحلة الدعوة الإسلامية⁽³⁾.

(ب) إسلامه رضي الله:

لقد تجمعت في شخصية أبي بكر وفي عقله صفات ومثل جعلت المؤرخون يذكرون أنه كان من أخلاء رسول الله (ﷺ) قبل البعثة النبوية⁽⁴⁾، فقد كان يجمع بينهما حسن الخلق ودمائته، وكرم السجايا، والأمانة والبعد عن جميع مظاهر الحياة الخلابة التي ألفها المجتمع الجاهلي آنذاك، لذلك كان بإجماع العلماء والمحدثين أول من أسلم من الرجال حيث قال عليه الصلاة والسلام: "ما دعوت أحداً إلى الإسلام إلا كنت له عنه كبوة وتردد ونظر غير أبي بكر"⁽⁵⁾.

(1) السيوطي: المصدر السابق، ص 24.

(2) ابن حجر العسقلاني: المصدر السابق، 4/146.

(3) المصدر نفسه، ص 146.

(4) الحصري، محمد أتمام الوفاء في سيرة الخلفاء، المكتبة التجارية (القاهرة، بنون تاريخ) ص 17.

(5) جلال الدين السيوطي، المصدر السابق، ص 35.

وقد أسلم الصديق رضي الله عنه حمل أعباء الدعوة الإسلامية مع رسول الله (ﷺ) منذ بدايتها وتعلم أن هذا الدين يدعو للعمل والجهاد وأن الإيمان لا يكتمل في الإنسان حتى يهب نفسه وما يملك لله رب العالمين⁽¹⁾.

كان أبو بكر (رضي الله عنه) أول من أطلق عليه لقب "الخليفة"، أي خليفة النبي (ﷺ) في تولى أمور المسلمين ورعاية مصالحهم وفي حفظ الدين وسياسة الدنيا، حيث كان القرآن الكريم دستور "دولة المدينة المنورة" التي أسسها النبي وكانت الشورى أساس الحكم في الإسلام وباختيار أبوبكر رضي الله عنه لخلافة النبي (ﷺ)، حيث تغلب المسلمون على مشكلة الخلافة التي حصروها في قريش⁽²⁾.

وعندما تمت مبايعته (رضي الله عنه) خطب في المسلمين قائلاً "أما بعد أيها الناس، فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف منكم قوي عندي حتى آخذ له حقه، والقوي فيكم ضعيف حتى أخذ منه الحق إن شاء الله لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، ولا يشيع قوم قط الفاحشة إلا أعمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم"⁽³⁾.

وهكذا أوضح الخليفة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) في سياسته العامة أن الضعيف عنده قوي حتى يأخذ الحق له، أي أنه سينصر المظلوم والضعيف وسيكون هو سنده، وسيقف أمام القوي الظالم الذي يتعدى حدوده ويعتدي على غيره وصوره إنسان ضعيف لا يستطيع أن يواجه قوة الحاكم⁽⁴⁾.

وبذلك أصبحت السلطة القضائية عند خليفة المسلمين أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) كما في عهد النبي (ﷺ)، ولم يختلف عنه إلا من حيث إن أبا بكر (رضي الله عنه) قد خصص للقضاء

(1) المصري، حصل عند الله بريح الدعوة الإسلامي في رص الرسول والحفء الراشدين، مكتبة الدار (المدينة المنورة، 1987) ص 17.

(2) ابن هشام المصدر السابق، 310/4

(3) المصدر نفسه، 311/4 كذلك الطبري، المصدر السابق، 3/2

(4) صبره، عفاف سيد دراسات في تاريخ الحفء الراشدين، مكتبة الرشد (الرياض، 1424هـ) ص 57

رحلاً، فكانت ولاية القضاء مفصلة والتفرع لها عملاً لم يكن في عهد النبي (ﷺ)، حيث كان منصب القضاء تبعاً لمصوب الولاية، كما سبق توضيح ذلك، أما أبو بكر فقد أناب عنه عمر (رضي الله عنه) في قضاء المدينة فقط دون ولايتها، فقد روى عطاء بن السائب عن محارب بن دثار قال: لما استخلف أبو بكر قال لعمر، ولأبي عبيدة بن الجراح، إنه لاند لي من أعوان، فقال عمر: أنا أكفيك القضاء، وقال أبو عبيدة أنا أكفيك بيت المال⁽¹⁾.

ويؤكد ذلك الطبري بقوله: لما ولي أبو بكر، قال له أبو عبيدة: أنا أكفيك المال وقلان عمر أنا أكفيك القضاء، فمكث سنة لا يأتيه رحلان⁽²⁾ ولم يقف على رواية أخرى تفيد أن أبا بكر ولي قاصياً سوى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وبالرغم من أنه عهد إلى عمر بالقضاء فإنه (رضي الله عنه) كان يندثر القضاء بنفسه أحياناً وذلك عندما ترفع إليه الحصومة والخلاف ولا يعني هذا أن هناك تعارضاً بين مباشرته القضاء بنفسه والعهد به إلى عمر بن الخطاب، لأن الخليفة صاحب الولاية العامة من حقه أن يقضي بنفسه مع وجود من ولأه مباشرة هذا الأمر، وذلك لأن القضاء من الوظائف العامة الداخلة تحت الخلافة، وهذا يفسر لنا رواية عمر التي تقول أنه مكث سنة لا يأتيه رحلان في أمر القضاء، فربما كان المتقاصبان يذهبان إلى أبي بكر ويتركان عمر، وذلك لحوف الحصوم من المثول أمامه، لما اشتهر عنه من الشدة والحزم بين الناس في كل أموره⁽³⁾.

أما بالنسبة للقضاء خارج المدينة، فقد كان القضاء حاسماً من عمل الولاية وداعلاً في سلطنتهم، وتبعاً لذلك فقد كان ولاية أبي بكر (رضي الله عنه) لهذه الولايات هم قصته في أماكن عملهم، ولعله في هذا نهج نهج رسول الله (ﷺ) وإن كانت هناك أسباب أخرى بحسب ذلك لم تجعله (رضي الله عنه) يتجه إلى فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والسياسية

(1) وكيع المصنف السابق، 1/104

(2) انصري المصنف السابق، 3/246

(3) نصر فريد واصل، المرجع السابق، ص 54-55

كما فعل عمر (رضي الله عنه) من بعده، وهذه الأسباب منها: قصر مدته في الخلافة، فقد مكث سنتين وثلاثة أشهر وبضعة أيام، وكان همه مصرفاً حلالها إلى العطاء على الفتنة أو ما يسمى بحروب الردة التي أشعلت نارها بعض القبائل بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم)^(١). وكذلك أن أعناء الولاية في عهده لم تكن بالكثرة التي تحول بينهم وبين نفعهم لمراولة القضاة والفصل بين المتخاصمين^(٢).

أما ولاته (رضي الله عنه) الذين عهد إليهم بالفصاء خارج المدينة، فهم: عتاب بن أسيد والي مكة، وكان قد ولاه الرسول بعد فتحها فأقره أبو بكر عليها، وعثمان بن أبي العاص والي الطائف وكان والياً عليها أيضاً منذ رمن الرسول (صلى الله عليه وسلم) فأقره عليها وأبو موسى الأشعري والي ربيع ورفع من أرض اليمن، ومعاذ بن حنن والي الحند من أرض اليمن، والمهاجر بن أبي أمية والي صنعاء وكان قد فتحها بعد ردة أهلها، ورياد بن يزيد والي حصر موت، ويعلي بن أمية والي حوالة، وجريز بن عبد الله السحلي والي تحران، وعبد الله بن ثور، أحمد بن العوث والي حرش والعلاء بن الحضرمي والي البحرين، وعياض بن غنم الفيزي والي دومة الحنبل^(٣).

أما عن المنهج الذي اتخذه في القضاء (صلى الله عليه وسلم) فهو الرجوع إلى كتاب الله سبحانه وتعالى أولاً في القضية المعروضة عليه للفصل فيها فإن وجد فيه نصاً قضى به، وإذا لم يجد في الكتب حكماً في المراجع الذي يطره حكم سنة* النبي (صلى الله عليه وسلم) إن وجد فيها الحكم، وإذا لم يجد الحكم في السنة بحث في قضاء الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن حادثة مماثلة وحكم بحكم الرسول (صلى الله عليه وسلم) إذا تشابهت القضيتان، وإذا لم يجد في قضاء الرسول ما يقضي به استشار رؤوس الناس فإذا أجمعوا على شيء قضى به^(٤). فإذا لم يحتجوا

(*) المراد بالسنة ما أثر على النبي (صلى الله عليه وسلم) وثبت عنه قولاً أو فعلاً أو تقريراً بصريح أو ضمنى النص في القضاة ونظام القضاء في الإسلام، ص 57

(1) أحمد عبد المنعم المرجع السابق، ص 100

(2) المرجع نفسه ص 100

(3) الطبري: المصدر السابق، 427/3

(4) نصر فريد واصل المرجع السابق، ص 57

على شيء في الحصومة فلا مص له عن الاحتهاد، وهو آخر ما يلجأ إليه، إذا لم يجد أمامه بعد ذلك إلا التعويل عليه أو ترك الخلاف المعروف أمامه من غير فصل فيه، وترك الفصل في السراع أكثر ضرراً من ترك الاحتهاد، فلذلك كان يؤثر العمل بالاحتهاد عند الضرورة التي لا مناص منها⁽¹⁾.

ويؤيد هذا المنهج الذي سار عليه أبو بكر ما أخرجه البخاري عن ميمون بن مهران قال: "كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصوم نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به فإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله، فإن وجد فيها ما يقضي به قضى به، فإن أعياه ذلك سأل الناس هل علمتم أن رسول الله قضى فيه بقضاء فربما قام إليه القوم فيقولون: قضى فيه بكذا وكذا، فإن لم يجد سنة سنّها رسول الله (ﷺ) جمع رؤوس الناس فاستشارهم فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به"⁽²⁾.

ومن خلال الإطلاع على المصادر والمراجع التي بين أيدينا يمكن القول أن أول قضية حكم فيها الخليفة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) هي قضية السيدة فاطمة بنت الرسول (ﷺ) والعباس عم الرسول (ﷺ)، إذ طلبت فاطمة ميراثها من أبيها والعباس ميراث ما بقي، فحكم أبو بكر بعدم توريثهما، مستنداً إلى حديث الرسول (ﷺ) حيث قال "نحن معشر الأنبياء لا نورث وما تركناه صدقة"⁽³⁾. وبحكمه رال الخلاف، وكان (رضي الله عنه) يكره القول بالبراي وينفر منه وقد عُرِف عنه قوله: "أي أرض تقلني وأي سماء تظلني إن قلت في آية من كتاب الله برأي أو بما لا أعلم"⁽⁴⁾.

وروي بن سيرين بقوله "نزلت بأبي بكر قضية فلم يجد في كتاب الله منها أصلاً، ولا في السنة أثراً فاجتهد برأيه، ثم قال: "هذا رأيي فإن كان صواباً فمن الله،

(1) المرجع السابق، ص 57.

(2) ابن القيم، شمس الدين أبو عبد الله ابن محمد بن أبي بكر. أعلام الموقعين، مطبعة الشركة العبية المتحدة (القاهرة، 1968) 70/1.

(3) أحمد عبد المصم البهي: المرجع السابق، ص 169.

(4) السهر، محمد فاروق بطام الحكم في الإسلام، منشورات جامعة الكويت (الكويت، 1974) ص 618-

وإن كان خطأ فمسي، واستعفر الله". ومن مشهور قصائنه (ﷺ) أنه كان يساوي بين الناس في أعطيتهم، فقد روى أن حبيب، فقيه مصر وشيخ لليث بن سعد "أل أنا بكر لمسا قدم عليه المال جعل الناس فيه سواء وقال. وددت أني أتخلص مما أنا فيه بالكفاف ويخلص لي جهادي مع رسول الله (ﷺ)".

ثانياً: تاريخ القضاء في عهد عمر بن الخطاب (ﷺ) 13-23هـ/624-634م):

أ- مولده ونسبه :

ولد عمر بن الخطاب (ﷺ) قبل الفجار* الأعظم بأربع سنين وكان الفجار قبل البعثة بست وعشرين سنة⁽¹⁾.

ويجتمع عمر بن الخطاب المكنى بـ"أبي حفص" والملقب بـ"الفاروق" مع رسول الله (ﷺ) في النسب القرشي في قبيلة كعب بن لوي الذين كانوا هم المتحدثين عن قريش إلى غيرها من القبائل فيما يلجم من خلاف يتسلى حسمه بالمفاوضة، فقد أهلهم علمهم وحكمتهم إلى احتلال مكان السفارة والحكم في المنازعات⁽²⁾.

اجتمعت في عمر بن الخطاب صفات عديدة، فكان رجلاً ذكياً موفوراً الاحترام في قومه، شجاعاً يخوض المارك على رأس بني عدي في جراءة وثبات إلى جانب أنه كان ممن تعلموا القراءة والكتاب في عصر نذر فيه المتعلمون، كما حذق ألواناً من رياضة النتن مثل المصارعة و ركوب الخيل والفروسية، ولم يلس نصيبه من الشعر ومجادلة الشعراء، فكان يجتمع مع أئداده في سوق عكاظ يحفظ عنهم ويروي ما يروونه من شعرهم، وعندما بعث رسول الله (ﷺ) داعياً للإسلام في مكة، شق ذلك على عمر بن الخطاب الذي انبرى يحارب رسول الله (ﷺ) بحمية الشباب والفتوة حرباً حاهلية عنيفة أشد العنف، وكان كلما جاء اسم محمد (ﷺ) هاج عمر وماح، وكذلك شارك في

(*) حرب الفجار هي حرب وقعت بين الإسلام بين القبائل العربية في الحجار وأحدث هذا الاسم

(الفجار) لأنها وقعت في الأشهر الحرم التي يحرم فيها القتال أن سعد طبقت الكرى ، 369/3

(1) ابن الأثير المصدر السابق، 53/4 كذلك ابن سعد، المصدر السابق، 369/2

(2) عفاف صبرة المرجع السابق، ص 117

تعذيب المستضعفين من المسلمين من أهل مكة تعدياً لا هوادة فيه حتى يرحلوا عن ديارهم، والحقيقة أن عمر لم يكن يحارب محمداً ودعوته تعصباً وجهلاً، وإنما خوف من تقويض النظم السائدة والمتوارثة داخل مكة، وإثارة الفساد فيها، فقد رأى كيف بدأت الدعوة الإسلامية في الانتشار داخل مكة بسرعة مذهلة⁽¹⁾.

ب- إسلامه رضي الله عنه :

وفي هذا الوقت العصيب أراد الله سبحانه وتعالى لعمر بن الخطاب الهدي، حقق دعوة رسول الله (ﷺ) حينما قال: "اللهم أعز الإسلام بأحد العُمَريْن"⁽²⁾.

فقد خرج عمر متوشحاً سيفه يريد رسول الله (ﷺ) فلقبه نعيم بن عبد الله فقال له أين تريد يا عمر فقال: أريد محمداً هذا الصابي الذي فرق أمر قريش وسفه أحلامها وعاب دينها وسب آلهتنا فأقتله ! قال له نعيم : لبئس المشي مشيت يا عمر ، لقد والله غرتك نفسك من نفسك أترى بني عبد مناف ناركيك تمشي على الأرض وقد قتلت محمداً !! فتحاورا حتى علت أصواتهما فقال عمر : إني لأخذك قد صبوت ، ولو أعلم ذلك لبدأت بك ، فلما رأى نعيم أنه غير منته قال : فإني أخبرك أن أهلك وأهل أختك قد أسلموا تركوك وما أنت عليه من ضلالتك. قال عمر: وأيهم قال خنتك، وأبن عمك ،وأختك⁽³⁾.

فلما سمع أن أخته وزوجها قد أسلما احتلمه الغضب ، فذهب إليهم فلما قرع الباب قالوا : من هذا ؟ قال ابن الخطاب ، وكانوا يقرؤون كتاباً في أيديهم ، فلما سمعوا صوت عمر قاموا مبادرين فأختبوا ونسوا الصحيفة على حالها ، فلما دخل ورأته أخته عرفت الشر في وجهه فخبأت الصحيفة تحت فخذها ، قال عمر : ماهذه الهيئة التي سمعتها عندكم ؟ وكانوا يقرؤون سورة "طه" فقالوا : ماعدا حديثاً تحدثناه بيننا : قل

(1) نظيري المصدر السابق، 2/190. كلك ابن سعد: المصدر السابق، 2/269.

(2) المصدر نفسه ، 2 / 190

(3) أن هشام ، المصدر السابق ، 1 / 340

فلعلكما قد صبوتما؟ فقام له حنّته سعيد وبطش بلحيته فتواثا (1).

وكان عمر قوياً شديداً ، فصرّب سعيد الأرض ووطئه وطأة ثم جلس على صدره فصاعت أخته فدفعته عن روحها ففجعا بحة بيده فدرس وجهها ؟ فقالت وهي عصبي : يا عدو الله أتصربني على أن أوحّد الله ، قال نعم . قالت ما كنت فاعلاً وأفعل ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمد رسول الله ، لقد أسلمنا رغم أبك (2).

فلما سمع عمر ندم وقام عن صدر زوجها ثم قال أعطوني الصحيفة التي عندكم فقرأتها ، وكان عمر يقرأ الكتاب ، فقالت أخته لا أفعل . قال ويحك وقد وقع في قلبي ما قلت . فاعطينها أنظر إليها وأعطيك من الموائيق أن لا أخونك حتى تحرزها حيث شئت قالت: إنك نجس ولا "يمسه إلا المطهرون" فقم واغتسل أو توضأ فخرج عمر ليغتسل وخرج إليها خباب فقال : أنتدعين كتاب الله إلي عمر وهو كافر؟ قالت نعم إني أرجو أن يهدي الله أخي ، فدخل خباب بالبيت ، وجاء عمر فدفعت إليه الصحيفة وكان فيها "طه" وسورة أخرى فرأى فيها "بسم الله الرحمن الرحيم" فلما مر بالرحمن الرحيم ذعر ، فالتى الصحيفة من يده ثم رجع إلى نفسه فأخذها ، فأخذ عمر سيفه فتوشحه ثم عمد إلى رسول الله (ﷺ) وأصحابه فضرب عليهم الباب ، فلما سمعوا صوته وجلوا وكان حمزة وطلحة على الباب ، ففتحوا له ، وأخذ حمزة ورجل آخر بعضديه حتى أدخلاه على رسول الله (ﷺ) فقال : أرسلوة ، فأرسلوة فنهض رسول الله (ﷺ) فأخذ بمجامع ثوبه وحمائل سيفه فما تمالك عمر أن وقع على ركبتيه وقد ارتعد من هيبتة (ﷺ) ثم قال: أسلم يابن الخطاب اللهم أهد قلبه فقال عمر: أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله فكبر المسلمون تكبيرة واحدة سمعت في طرق مكة (3).

(1) ابن هشام المصدر السابق، 343/1

(2) المصدر نفسه، 348/342

(3) ابن سعد المصدر السابق ص 369

ولما أُنشِرَ بأِسلامِ عمر ، أُنقِلَ عددٌ من قُرَيشٍ على الإسلام ، ثم أُنقِلَ هذا النّسأ من الحِجارِ إلى الحِيشةِ وعُرفَ المسلمون المهاجرون فعادوا إلى وطنهم ، وبذلك دحل عمر (ؓ) في دِبرِ الله نفسَ الحمية التي كان يحارب بها رسوله من قبل ، فما لست حين أسلم أن حرص أن يديع في قريش كلها إسلامه⁽¹⁾.

ب- مبايعته رضي الله عنه 13هـ/632م:

عندما شعر أبو بكر بوطأة المرض وذبوا أحله، وحد أنه لراماً عليه أن يأحد من المسلمين البيعة لمن يرتصونه للخلافة ، فقد حاف أن يترك الناس بلا خليفة فيكون يوم وفاته كيوم السقيفة، ولم يرغب في تعيين رجل بعينه فيفعل ما لم يفعله رسول الله (ﷺ)، لذلك دعا الناس إليه، وطلب منهم أن يتحنوا غيره للخلافة وقال لهم: "إبه قد نزل بي ما ترون، ولا أطسي إلا ميتاً، لما بي من المرض وقد أطلق الله إيمانكم من بيعتي، وحل عنكم عقدي ورد عليكم أمركم فأمرؤا عليكم من أحستم، فابكم قد أمرت في حياتي من كان أأدر ألا تحلفوا بعدي". وبعد أن عرص أبو بكر الصديق (ؓ) وصبته على المسلمين أمر بالكتاب فحتمه، ثم أمر عثمان فحرج بالكتاب مختوماً فابيع الناس عمر أن الحطاب ورصوا به⁽²⁾.

يُعتبر الفاروق عمر من الحطاب هو الذي وصع الدعامه والنسأ الأولى للنظم الإسلامية، وهو الذي تمكن من تنظيم المجتمع الإسلامي بعد أن اتسعت أرحوه شرقاً وعرباً وتمكن من السيطرة على الإمبراطورية الإسلامية بروح العدل والنقوة والعلم⁽³⁾. وتعتبر سياسة عمر الداخلية نراساً سار على هداه كل من جاء بعده من الخلفاء والحكام، ولم يصيغوا إليه إلا ما دعت إليه الضرورة تنعاً لتطور العصر، ولاند لنا من عرص ملامح سياسته في محال القصاء.

(1) ابن هشام المصدر السابق، 4/655

(2) المصدر نفسه ، 4/655

(3) أمين ، أحمد فجر الإسلام ، ط3 (القاهرة، 1935) ص146-147

حيث احتل القضاء مكان الصدارة في عصر الفاروق عمر بن الخطاب (رضي الله عنه). ولا عجب أن يرى ذلك فقد كان لا يعرف غير الحق ولا تأخذه في الله لومة لائم، ولعلنا نلمس سياسته في القضاء من خلال الكتاب الذي بعث به إلى أبي موسى الأشعري وإلى غيره من القضاة⁽¹⁾.

يُعتبر هذا الكتاب دستوراً في التقاضي والحكم بين الناس، وهو النهج الذي سار عليه بنفسه بالقضاء، غير أنه رأى أن يدون ذلك، وكل ما يتعلق بالقضاء وتنظيمه وطريقة التقاضي والحكم وشروط الدعوى التي يصح النظر فيها وغير ذلك في كتاب خاص، بل يعتبر هذا الكتاب هو أساس علم المرافعات في عالم القضاء⁽²⁾، وفيما يلي نص هذا الكتاب:

"بسم الله الرحمن الرحيم، من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس، سلام عليك، أما بعد: فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فالفهم بدا أولى إليك، فإنه لا ينفع تكلم بحث لا نفاذ له، أس بين الناس في مجلسك، وفي وجهك وقضائك، حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يياس ضعيف من عدلك، البينة على من أدعى، واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً، وحرم حلالاً، ومن ادعى حقاً أو بينة، فاضرب له أمراً ينتهي إليه، فإن بينه أعطيته، وإن أعجزه ذلك استحللت عليه القضية، فإن ذلك هو أبلغ في العذر وأجلى للعلماء، ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيك فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق، فإن الحق قديم، لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل، والمسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا مجرباً عليه شهادة زور أو مجلود في حد، أو ظنيناً في ولاء أو قرابة، فإله تعالى تولى من العباد المسرائر، وستر عليهم الحدود، ألا بالسبب والإيمان، ثم الفهم فيما أولى إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة، ثم قيس الأمور عند ذلك واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله، وأشبها بالحق،

(1) الصري المصدر السابق، 253/4

(2) المصدر نفسه، 253 4

وأيّاك والعصب، والقلق والصحر والتأذي بالناس، والنكر عد الحصومة فإن القصاء
 هي مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر وبحسن الذكر، فمضى حلصت سيرة في الحق،
 ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس، ومن ترى مما ليس في نفسه شأنه الله، فإن
 الله تعالى لا يقلل من العباد إلا ما كان حالصاً، فما طيبك ثواب الله في عاجل رزقه،
 وحرائر رحمته والسلام عليك ورحمة الله وبركاته⁽¹⁾.

ويعتبر هذا الكتاب سسته صحيحة إلى عمر بن الخطاب إساداً ومناً ولا عرة
 بما أثير حوله من شكوك، فقد أكره الطاهرية وذلك لإكراههم القياس حيث أنكروا السد
 وبالتالي جعلوا الرسالة مكتوبة على عمر⁽²⁾. كما طعن بعض آخر في من الكتاب منهم
 المستشرق "حولد ريهز" وقد تنارى الكثير في الرد على هذه المراجع وأثبتوا صحة
 الكتاب سداً ومناً، ومن هؤلاء الدكتور علي حسن عند القادر في كتابه طرة عامة في
 تاريخ الفقه⁽³⁾ أحمد النهي في كتابه تاريخ القصاء في الإسلام⁽⁴⁾، ومن هنا فانه لاحاحه
 للرد على الاعتراضات الواردة وكل ما يهمنها هنا هو ثبوت صحة الكتاب وقد ثبت من
 غير شك.

ولعل موضوع القصاء يعتبر من أهم الموضوعات التي شغلت فكر الخليفة عمر
 بن الخطاب، لأن أعاء الدولة ومشاكلها تراكمت عليه، كما اتسعت حدودها بصورة
 يصعب معها الجمع بين الحكم والقصاء لذلك فصل قصاء المدينة عن سلطاته وعين أبا
 الدرداء في منصب سماه "القاضي" وكانت مهمته الحكم بين الناس فيما ينشأ بينهم من
 مشاكل ومنارعات⁽⁵⁾، كذلك فعل بالأمصار الإسلامية، فولى قصاء البصرة أبا موسى
 الأشعري، وقصاء الكوفة شريحاً بن الحارث الكندي، وقصاء مصر قيس بن أبي

(1) الفقهدي، أبو العباس أحمد بن علي صح الأعشى في صناعة الإنشاء (القاهرة، 1977) 6/462-463 وكذلك للطبري المصدر السابق، 4/253.

(2) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد المحلى دار الفكر (بيروت، بدون تاريخ) 1/58، 59.

(3) المرجع نفسه، ص 57.

(4) المرجع نفسه، ص 125.

(5) هبكن، محمد حسين: العروق عمر (القاهرة، 1364هـ) 2/323.

العاص السهمي، وكان هؤلاء القضاة يحكمون مستقلين برأيهم على هج كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) ثم بعد ذلك الاجتهاد⁽¹⁾.

تشدد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في اختيار قضاة لأنهم سيفيمون حدود الله، فأمرهم أن يحكموا بالعدل ولا يحرخوا عن قوله تعالى: "وَإِذَا حُكِمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ"⁽²⁾. وقد نجح عمر أيما نجاح في هذا الاختيار لأنه نفسه كان عالماً بالتشريع فقيهاً حتى قال عنه ابن مسعود: "لو وُضِعَ علم عمر في كفة ميزان ووضع علم أحياء الأرض في كفة لرجح علم عمر"⁽³⁾. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "قال رسول الله (ﷺ): 'لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون فإن يك في أمي أحد فإنه عمر'⁽⁴⁾. ولم يكن ذلك عجباً وقد كان عمر يتولى قبل إسلامه مهمة السفارة بين قريش وغيرها من القبائل، فلما أسلم لزمه رسول الله (ﷺ) وجعل يتلقى كل ما يوحيه الله إليه، ويقف على سنته وعلى قضاائه، هذا إلى ما كان له من فراسة صادقة في الرجال ومقدرة على زنة أقدارهم ببعض ما يراه من تصرفاتهم وقصة شريحا في قضاء الكوفة حير شاهد على ذلك⁽⁵⁾. "لقد ساوم عمر بن الخطاب رجلاً على فرس ثم ركب ليخرجه فغضب فأراد أن يردده إلى صاحبه، فأبى فقال له: اجعل بيني وبينك حكماً قال الرجل شريحاً انعراقي فتحاكماً إليه، فقال شريح بعد أن سمع حجة كل منهما، يا أمير المؤمنين خذ ما اتبعت أو رد كما أخذت قال عمر: وهل القضاء إلا هكذا وأقام شريحاً على قضاء الكوفة⁽⁶⁾.

(1) الكندي، أبو عمر محمد يوسف كتاب الولاية وكتاب العصاة (بيروت، 1912) ص 301

(2) سورة النساء، الآية 57.

(3) السيوطي: المصدر السابق، ص 47.

(4) صحيح البخاري المصدر السابق، 327/24.

(5) عذبة سيد صرة المرجع السابق، ص 137.

(6) عطية مشرفه المرجع السابق، ص 58.

ويؤكد ابن خلدون في مقدمته هذا المعنى بقوله: "أعظم الفرائض التي أولاها علماء المسلمين عنايتهم وأفاضوا في الحديث عنها وحددوا لمن يقوم عليها شروط لأهل المؤسسة الإدارية التي يتولى صاحبها إقامة العدل بين الناس ورفع المطالب عنهم وفرض الحصومات وإقامة حدود الله معتمداً أولاً وأخيراً على كتاب الله وعلى حشية الله سبحانه وتعالى⁽¹⁾. وقد عين ابن خلدون مهمة أخرى للقاضي وهي الإشراف على العاملين في وظيفة العدالة التابعة للقضاء، وكانوا يعتبرون مساعدين للقاضي فيقومون بكتابة السجلات التي تحفظ حقوق الناس وأموالهم، حتى تكون مستوفاة للحقوق الشرعية للمتقاضين⁽²⁾.

وبعد ما فتح الله سبحانه وتعالى على المؤمنين بلاد الشام والفرس والعراق ومصر وامتدت أراضي الدولة الإسلامية إلى أماكن مختلفة من العالم خارج الجزيرة العربية في عهده حيث شملت الكوفة والبصرة، الولايتان اللتان أنشئتا في عهده زيادة على حمص ودمشق ومصر اللاتي أضيفت إلى الولايات الإسلامية التي كانت تابعة للدولة الإسلامية من قبل، ونتيجة لهذا الاتساع في رقعة البلاد الإسلامية كان من الضروري أن يستعين عمر (رضي الله عنه) أن يجعل سلطة القضاء مستقلة عن عمل الوالي في بعض الولايات التي تحتاج إلى ذلك ليتفرغ الوالي للأعمال الكثيرة الأخرى و كان التزاماً عليه أن يتفرغ لها وفي مقدمتها نشر الأمن والطمأنينة في أنحاء ولايته وحمايتها من خصومها والترصد لحركاتهم ومؤامراتهم، وإزاء ذلك فصل عمر القضاء في بعض الولايات الكبيرة عن عمل الوالي وجعله سلطة مستقلة ونفذ هذا في ولايات: الكوفة، البصرة، ومصر⁽³⁾.

وقد جعل عمر (رضي الله عنه) السلطة القضائية تأسس له مباشرة، فكان هو الذي يعين القضاة ويكتب إلى واليه في الولاية أن يولي فلاناً القضاء عنده، كما كان يوجه القضاء

(1) ابن خلدون، المصدر السابق، 245/2

(2) انمصدر نفسه، 403/2

(3) مصر واصل : المرجع السابق ، ص 58.

ويراسلهم ويراسلونه فيما يشكل عليهم في القضاء، ويسألونه: أئنا كذا وكذا فما الحكم؟ وكل يجيب عليهم بما يتخونه وما يسلكونه من طريق، وكان بهذا الوصف الرئيس الأعلى للقضاة وصاحب الخطة التي يسرون عليها في قضائهم لا يحيدون عنها ولا بحال غيرها⁽¹⁾.

ويقول علي حسين الشطشاط في كتبه دراسات في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية: «ولما تولى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الخلافة وضع للقضاء نظاماً محكماً، وجعله مستقلاً عن سلطة الوالي، وعين له من ينفرد بالنظر فيه وشدد على الولاية في عدم التعرض للقضاة»⁽²⁾.

هذا وقد أبقي عمر (رضي الله عنه) بعض ولائه على القضاء أيضاً، وربما يرجع هذا إلى أن ظروفهم كانت تسمح لهم في ولايتهم بمباشرتهم القضاء بأنفسهم مع عبء السلطة التنفيذية، لأن القضاء لم يشغلهم عن العناية بشؤون الولاية، وكان عمر يرسلهم بهذا الوصف في شئون القضاء بصرف النظر عن وصف الولاية، فقد راسل المغيرة بن شعبه في أمر القضاء وكان واليه على البصرة ثم الكوفة، وراسل معاوية بن أبي سفيان واليه على الشام في أمر الخصومة والقضاء، وراسل أبا موسى الأشعري وهو في اليمن في شأن القضاء. وأما الذين ولّاهم القضاء فقط دون الولاية خارج المدينة فهم: عبد الله بن مسعود لقضاء الكوفة، وسليمان بن ربيعة على أهل القادسية، وشريحاً بن الحارث الكندي لقضاء الكوفة، وأبا مريم الحنفي لقضاء البصرة، ثم عزله لما وجد فيه ضعفاً واستعمل بدلاً منه كعب بن سور الأزدي⁽³⁾.

أما قضاة عمر (رضي الله عنه) الذين ولّاهم القضاء في المدينة: فهم علي بن أبي طالب، وريث بن ثابت، والسائب بن يزيد، فقد خصصه عمر للفصل في القضايا البسيطة، فقد روى الطبراني أن عمر قال لزيد عند تعيينه لمنصب القضاء ... (رد الناس عني في

(1) المرجع السابق، ص 58.

(2) علي الشطشاط: المرجع السابق، ص 178.

(3) نصر واصل: المرجع السابق، ص 58.

الدرهم واندروهمين) ومع ذلك فقد كان الخليفة عمر مع تخصيصه قضاء للمدينة يقضي نفسه أحياناً وأحياناً أخرى كان يحيل قضايا على ريد أو علي، وأحياناً كان يشركهما معه في بحث قضية يراها من وجهة نظره تحتاج إلى مستشارين (1).

مما سبق يمكن أن نستخلص بأن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قد قسم القضاء إلى درجتين، القضاء البسيط وهو خاص بالقضايا الصغيرة، وهذا أحله على السائب بن يزيد، والقضاء الكلي وقد خصص لما عدا ذلك من القضايا وهذه كان ينظر فيها علي بن أبي طالب أو زيد بن ثابت في المدينة أو عمر نفسه، أو هم جميعاً، أو اثنان منهم حسب مقتضيات الأحوال والظروف، أو هم جميعاً ومن يدعوهم الخليفة كمستشارين للنظر معهم في القضية المعروفة قبل الحكم فيها (2).

ج - عمر ونظام القاضي الفرد:

كان الأصل في نظام القضاء أن يُعين القاضي الواحد للقضاء وحده في الدائرة المخصصة لها، وهو يقوم على أساس نظام القاضي الفرد الذي يستقل وحده بإصدار الحكم في القضايا المعروضة عليه، وهذا النظام الذي عمل به عمر نظام معمول به في بعض الدول الآن، وذلك بالنسبة لقضاء المحاكم الجزئية وقضاء الأمور المستعجلة، ومع أن هذا هو الأصل، فقد صار عمر أيضاً في سلطته القضائية على تخويل القاضي الواحد أن يستعين بغيره في بعض القضايا المهمة، أو قد يحدد هو شروطاً معينة لبعض القضايا المهمة سلفاً، بحيث إذا انطبقت هذه الشروط عليها تعين للنظر فيها أكثر من قاض قبل الحكم فيها وقد يدعوهم الخليفة بنفسه للنظر معهم في القضية وذلك حسب الأحوال كما سبق القول (3).

(1) المرجع السابق، ص 59

(2) الطبري المرجع السابق، 141/4.

(3) وكيع النصر السابق، 188/2

ومما تقدم يمكن أن نستخلص بأن القضية الواحدة كان يطرأ أحياناً قصصين معاً أو أكثر في أيام عمر، وأن قضاء الإسلام لم يجر فيه نظام القضاء على نظام القاضي الواحد دائماً آنذاً كما زعم بعض المستشرقين، بل في نصوص الإسلام وتعاليمه وأعمال الحلقة ما يحير لأكثر من قاضي الاشتراك في قضية واحدة، وليس هذا النظام حديثاً ووليد المدينة كما زعم من دعم نظام القضاء في الإسلام^(١).

د - منهج عمر في القضاء ودستور التقاضي في عهده:

كان عمر (رضي الله عنه) في قضائه يتبع ما جاء في القرآن والسنة وإن لم يجد فيهما ما يقضي به نظر في قضاء أبي بكر فإن وجد له قضاء قضى به، وإلا استشار في ذلك فقهاء الصحابة وفي مقدمتهم علي، وزيد بن ثابت قاضيه، فقد جاء في المبسوط للسرخسي: أن عمر (رضي الله عنه) كان يستشير الصحابة مع فقيهه حتى كان إذا رفعت إليه الحادثة قال: ادعوا إلي علياً، وادعوا إلي زيداً، فكان يستشيرهما ثم يفصل بما اتفقوا عليه، وروى الشعبي قال: "كانت القضية تُرفع إلى عمر فربما يتأمل في ذلك شهراً ويستشير الصحابة"، وفيما أخرجه البغوي عم ميمون بن مهران: "أن عمر رضي الله عنه كان إذا أعياه أن يجد في القرآن والسنة حكم الحادثة نظر: هل لأبي بكر قضاء، فإن وجد أبابكر قضى بقضاء قضى به وإلا دعا رؤوس الناس فإن اجتمعوا على أمر قضى به^(٢)".

وكان القاضي في عهد عمر يجلس للحكم في بيته، ثم أضحي يعقد جلساته في المسجد، وكان يقوم بنفسه بتنفيذ الأحكام، وبطالب بتنفيذها فوراً أسوة بالرسول (ﷺ)، وكان للقضاء حرمة واستقلاله، وإن كان رمزاً للبطانة، لا يستخدم حتى سجلاً لتدوين الأحكام^(٣).

(١) أحمد أمين: المرجع السابق، ٢٨٤، ١.

(٢) طبري المصدر السابق، ١١٤١/٤.

(٣) علي الشطط المراجع السابق، ص ١٧٩.

وكان عمر (رضي الله عنه) إذا أتاه الحصان، برك على ركبتيه وقال: اللهم أعني عليهما،
فإن كل واحد منهما يرثني عن ديني، وقال: ما أألي إذا احتصم إليّ رجلان، لأيهما
كان الحق⁽¹⁾.

هـ - من قضاياه رضي الله عنه:

قصة عبيد بن حاطب: روى الإمام مالك في الموطأ "أن رقيقاً لحطب سرقوا
ساقة لرحل من مريته فاستحروها، فرُفع ذلك لعمر بن الخطاب فأمر عمر أ كثر من
الصلت بقطع أيديهم، ثم قال: أراك تحبهم، ثم قال: والله لأعز منك عمرماً يشق عليك،
ثم قال للمري: كم ثمن سافتك؟ فقال المري: قد كت والله أمبعا من أربعمئة درهم،
فقار عمر: أعطه ثمانمئة درهم⁽²⁾. وكان هده القصاء مه (رضي الله عنه) دلالة على أنه فهم أن
تشرع قطع يد السارق إما يكر لمن ارتكب هده الحرمة لا ليدفع عائله الجوع، وحين
ظهر له أن عبيد بن حاطب سرقوا بسبب ما بالهم من ألم الجوع والحرمان وحد أن
ذلك سبب يدفع عنهم قطع اليد، لأن سيدهم هو الذي دفعهم إلى ارتكاب السرقة لأنه كان
يحبهم، ورأى من العدل أن يعرّمه حتى لا يعود إلى تحويهم مرة أخرى، فحكم عليه
بضعف قيمة ثمن الساقة لصاحبها⁽³⁾.

ثالثاً: تاريخ القضاء في عهد عثمان بن عفان (رضي الله عنه) (23-35هـ/644-656م):

أ- مولده ونسبه:

هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن
قُصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن
كناة بن حريمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان⁽⁴⁾.

(1) ابن سعد، المعتمد السابق، 208/1، 209.

(2) ابن أبي شيبة، الإمام مالك الموطأ، دار الأفاق الحديثة (بيروت، 1993) 124/2.

(3) أحمد عبد المعصم البهي، المرجع السابق، ص 177-178.

(4) السيوطي، المعتمد السابق، ص 245.

وُلد عثمان بن عفان (رضي الله عنه) بالطائف في السنة السادسة من عام الفيل (الساعة والأربعون قبل الهجرة، وكان في الجاهلية يُكسب أبا عمرو، وأبا ليلي، ولم تكن لأبيه عفان الرعامة في أسرته بني أمية الدين كانت لهم الراية بيد أبي سفيان صحر بن حرب بن أمية⁽¹⁾).

وقد اشتغل عفان والده بالتجارة وأثرى من ورائها كثيراً ومات في إحدى رحلاته إلى بلاد الشام التي خرج فيها من أجل التجارة، تاركاً لابنه عثمان مالا وفيراً، فامتحن هو الآخر التجارة وارتحل وراءها، ونما ماله منها أكثر من غيره⁽²⁾. وقال ابن سعد في طبقاته عن عثمان (رضي الله عنه): أنه كان كريم الأخلاق، ذا حياء كثير، وكرم غزير، يؤثر أهله وأقاربه في الله، تأليفاً لقلوبهم عن متاع الحياة الدنيا، فجاء على قومه بما لديه من مال فأحبوه، وقدموه، وكان وجيهاً بينهم، سيداً في قومه⁽³⁾.

ب- أسلامه رضي الله عنه:

كان عثمان بن عفان يتردد على دار أبي بكر الصديق، ويرتادها أيضاً الزبير ابن العوام، وطلحة بن عبد الله، وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص، ولما أسلم أبو بكر (رضي الله عنه) دعا أصحابه هؤلاء إلى الإسلام، فاستجابوا وقبلوا منه، فأتى بهم إلى رسول الله (ﷺ)، فأسلموا وصلوا جميعاً⁽⁴⁾.

(1) الذهبي، محمد بن أحمد عثمان الحلواني الراشدون من تاريخ الإسلام، دار الكتب العلمية (بيروت، 1988) ص 177.

(2) شاكر، محمود: الأمين ذو النورين، المكتب الإسلامي (بيروت، 1997) ص 21-22.

(3) ابن سعد المصدر السابق، 41/2.

(4) ابن كثير، عماد الدين أبو نفعاء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، دار الحديث (دمشق، 1988).

ج - مبايعته بالخلافة:

تمتبيعة عثمان بالخلافة في اليوم الثالث من محرم 24 هـ كانت أول صلاة له بالمسلمين صلاة العصر، وقيل ببيع (هـ) يوم الاثنين ليلة بقيت من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين هجرية، فاستقبل بخلافته المحرم سنة أربع وعشرين⁽¹⁾. وعن أول خطبة ألقاها عثمان بن عفان، يروي سيف بن عمر عن بدر بن عثمان عن عمه أنه لما بايع أهل الشورى عثمان خرج وهو أشدهم كآبة، فأتى مبرر السبي عليه الصلاة والسلام، فخطب الناس حامداً لله والثناء عليه، والصلاة على رسوله (ﷺ) ثم قال: "إنكم في دار قلعة، وفي بقية أعمار، فبادروا آجالكم بخير ما تقررون عليه، فلقد أتيتكم صبحتم أو مسيتم، ألا وإن الدنيا طويت على العرور، فلا تعرنكم الحياة الدنيا ولا يغرنكم بالله الغرور، واعتبروا بمن مضى، ثم جئوا ولا تغفلوا فإنه لا يفعل عنكم، أين أبناء الدنيا، وأخواتها الذين أناروها وعمروها، وقعوا بها طويلاً ألم تلفظهم!! ارموا بالدنيا حيث رمى الله بها، واطلبوا الآخرة⁽²⁾."

قامت سياسة عثمان بس عفان (هـ) على أساس التمسك بكتاب الله وسنة رسوله، وسنة أبي بكر وعمر في الحكم، وإن اتسمت باللين وعدم التشدد للذين يتفق وطبيعة عثمان (هـ) وحياته، وبسبب الواقع الجديد الذي فرض نفسه، وكان لابد من التعامل معه بصبر وأناة دون الوقوع في صدام مباشر، ولم يكن ذلك على حساب حدود الشرع والقواعد التي سار عليها السلف الصالح من قبل، فعثمان بن عفان، بالرغم من ليس حانته، وعطفه على رعيته، لا يعرف في أخذ الحق صاحباً، ولا يمالئ صديقاً ولا يجامل حبيباً، بل كان يقوم إلى جانب الضعيف حتى يأخذ له حقه، ويقف في وجه الظالم حتى يأخذ الحق منه، ولهذا كان يلزم أعماله بحضور موسم الحج من كل عام، ويكتب إلى الرعية بأنه من كانت له عند أحد العمال مظلمة فليأتني إلى الموسم، فإني

(1) ابن سعد: المصدر السابق، 62/2-63.

(2) الطبري: المصدر السابق، 614/3.

أحد له حقه من عامله^(١).

وقد حدد أمير المؤمنين عثمان بن عفان (رضي الله عنه) سياسته القضائية في كتابه الذي وجهه إلى الولاة وعمال الخراج الذي حذرهم فيه من الظلم، وأمرهم أن يأخذوا الحق، ويعطوا الحق، وحثهم على الأمانة والوفاء. فقال فيه: "أما بعد، فإن الله خلق الخلق بالحق، فلا يقبل إلا الحق، خذوا الحق وأعطوا الحق به، والأمانة الأمانة، قوموا بالوفاء والوفاء، لا تظلموا اليتيم ولا المعاهد، فإن الله خصم لمن ظلمهم"^(٢).

د - منهجه في القضاء رضي الله عنه:

عندما نوبع عثمان بن عفان بالخلافة هذا حذو عمر بن الخطاب، ومن سبقه في حسن اختيار القضاة وتزويدهم بالنصائح، وكان يعتمد في قضائه على الكتاب والسنة، ثم على قضاء من سبقه من الخلفاء الراشدين، وكان إذا لم يجد فيها جواب مسألته رجع إلى استشارة الصحابة في الأمر^(٣) عملاً بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا عَصَبُوا مُمْ يُفَرُّونَ^(٣٤) وَأَذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ^(٣٥) وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ فَهُمْ لَا يَتَصَدَّرُونَ^(٣٦) وَحَرِّفُوا سِيَّتَهُ مِثْلَهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَخْرَاهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الظَّالِمِينَ^(٣٧)﴾^(٤).

كان عثمان يعتقد، كباقي الخلفاء الراشدين، بأن الرأي الذي يفتي به ليس بلازم للأمة أن تأخذ به، فمن شاء أخذ به ومن شاء تركه، كما أرسل عثمان إلى العمال والقواد وعمال الخراج وعامة المسلمين، كتباً يحثهم فيها على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك من الكتاب الذي سبق الإشارة إليه^(٥).

(١) ابن كثير: المصدر السابق، ص 250.

(٢) الطبري: المصدر السابق، 616/3.

(٣) أحمد أبيه: المرجع السابق، ص 177-178.

(٤) سورة الشورى، الآية 34-37.

(٥) محمد مذكور المرجع السابق، ص 26.

وكان عثمان بن عفان أول من اتحد داراً للفصاء وكان القضاء في عهد الخليفةين
أبو بكر وعمر عادةً ما يتم في المسجد^(١)، وكان الخليفة عثمان (رضي الله عنه) من رواة الحديث
كما اشتهر بعلم الفقه^(٢).

هـ - من قضايا رضي الله عنه:

أول قضية باشر بها عثمان بن عفان كانت قضية عبید الله بن عمر بن الخطاب
وهي أول مشكلة واجهت الخليفة الجديد، وذلك أن قتل الخليفة عمر اشتركت فيه
عناصر متعددة تمثل الأطراف المعادية للإسلام والحاكمة عليه من مجوس، ويهود
ونصارى، حيث رالت أيام الفاروق دولة فارس المجوسية، وأخرج اليهود من الجزيرة
العربية، وتراجعت دولة الروم النصرانية عن مواقع واسعة كانت تحتلها في الشام
ومصر، وبعض جهات في شمالي أفريقية، وكان أبو لؤلؤة "قيروز" الذي قام بتنفيذ
الجريمة، يمثل أتباع من بقى من المجوسية، وكان حفيظة يمثل النصرانية، واليهود،
كعادتهم دائماً، يحركون من الخلف، فهذه هي الفئات التي تأمرت وقامت بعملية اغتيال
الخليفة السابق^(٣). وقد بين ذلك عبد الرحمن بن أبي بكر بقوله: مررت على أبي لؤلؤة
قاتل عمر، ومعه حفيظة والهرمزان، وهم نجي، فلما باغتهم ثاروا فسقط من بينهم
خنجر، له رأسان، ونصابة وسطه، فانظروا ما الخنجر الذي قُتل به عمر، فلما نظروا
فيه وجدوه الخنجر الذي وصفه عبد الرحمن بن أبي بكر، فلما سمع عبید الله بن عمر
كلام عبد الرحمن بن أبي بكر، انطلق ومعه السيف حتى دعا الهرمزان، فلما خرج
إليه، قال: انطلق معي حتى تنظر إلى فرس لي، وتأخر عنه، حتى إذا مضى بين يديه
علاه بالسيف، قال عبید الله بن عمر: فلما وجد حد السيف قال: لا إله إلا الله^(٤).

(١) المرجع السابق، ص 26.

(٢) عصية مصطفى: المرجع السابق، ص 104

(٣) عوف سيد صبرة. المرجع السابق، ص 267

(٤) اس الأثير- المصدر السابق، 60/3 كذلك الطبري، المصدر السابق، 611/2-612

وقال عبيد الله: ودعوت حَقِيقة، وكان نصرانياً من الحيرة، فلما علوته بالسيف صلبت يديه، ثم انطلق عبيد الله، فقتل ابنة صغيرة لأبي لؤلؤة، وأراد عبيد الله بن عمر ألا يترك سبياً يومئذ بالمدينة إلا قتله، إلا أن الصحابة نهروه، ثم قصص عليه وسُجِر حتى ينظر في أمره الخليفة⁽¹⁾، وكان سعد بن أبي وقاص هو الذي انتزع السيف من يده، وجذبه من شعره حتى بطحه على الأرض وحبسه في بيته⁽²⁾.

فلما ولي عثمان الخلافة، طلب عبيد الله بن عمر، بعد أن جمع الصحابة حوله في المسجد كي يحاكمه على ما ارتكبه من قتل هؤلاء، ويفصل في هذه القضية، فقال عثمان لجماعة من المهاجرين والأنصار: أشيروا علي في هذا الفتق الذي فتق في الإسلام ما فتق فقال علي: أرى أن نقتله، فقال بعض المهاجرين: قُتل عمر أمس ويقتل ابنه اليوم، فقال عمرو ابن سلطان، إنما كان هذا الحدث ولا سلطان لك، قال عثمان: أنا وليهم، وقد جعلتها دية، واحتملها في مالي⁽³⁾. وبذلك يكون عثمان قد حسم قضية عبيد الله بن عمر وحقق دمه، لكن هذا الحكم لم يرض به البعض، إذ اعتبروه تحيزاً من الخليفة، ومحاباة للعرب على غير العرب، وللمسلمين على أهل الذمة، ولابن الخليفة على غيره من عامة المسلمين⁽⁴⁾.

والواقع هو أن عثمان بن عفان (رضي الله عنه) بحكمه هذا لم يعطل حداً من حدود الله، ولم يهدف إلى تفضيل عربي على أعجمي، أو مسلم على ذمي، ولا ابن خليفة المسلمين السابق على غيره من عامة الناس، إنما أراد العفو والتسامح، وهما من روح الإسلام، ودفع الدية من ماله الخاص، وهؤلاء الذين قتلوا لا ولي لكل منهم، فأصبح وليهم الخليفة، وقد عفا عن عبيد الله بن عمر وأعاد الدية إلى بيت المال⁽⁵⁾. كما عفا القماندان

(1) س كثير: المصدر السابق، ص 256.

(2) الذهبي، المصدر السابق، ص 117-118.

(3) الطبري المصدر السابق، 239/4-240. كذلك الذهبي: المصدر السابق، ص 117-118.

(4) السبراي، فتحة عبد الفتاح: عصر الخلفاء الراشدين، دار السعودية للنشر والتوزيع (الرياض).

(1957) ص 213-214.

(5) محمود شاكر: المرجع السابق، ص 108-109.

عن الهرمزان عن عبيد الله بن عمر، ولم يفتله بعد أن سلم إليه تاركاً إياه لله⁽¹⁾، وبذلك انتهت المشكلة التي شغلت مجتمع المدينة أياماً.

أما القصة الثانية، فقد روى أن الإمام علياً كان قد نسي، على عهد عمر بن الخطاب صغيراً لسد ماء السيل بين أرضه وأرض طلحة بن عدي الله، فاحتصما بسننه إلى عثمان بن عفان فركب هذا مع الطرفين إلى المكان الصغير، حتى رآه، ثم قال: "لا أرى منه ضرراً، وقد كان علي عهد عمر، ولو كان جوراً لم يدعه"⁽²⁾، وهذا الذي قام به عثمان يشبه في أيامنا هذه الكشف الحسي أو المعاينة المادية التي يقوم بها القاضي بالكشف على مكان الحادث⁽³⁾.

رابعاً: تاريخ القضاء في عهد علي بن أبي طالب (هـ) (35-40هـ/656-661م):
أ- مولده ونسبه:

هو علي بن أبي طالب، واسم أبي طالب (عبد مناف) بن عبد المطلب، واسمه شيبه بن هاشم، واسمه عمرو بن عبد مناف واسمه المغيرة بن قصي، واسمه زيد بن كلاب من مرة بن كعب ابن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن نصر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة، بن إلياس، بن مضر، بن نزار، ابن عدنان وأم علي بن أبي طالب هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف⁽⁴⁾.

ولد علي بن أبي طالب في السنة التاسعة قبل البعثة، وهو أصغر أبناء أبيه⁽⁵⁾، وأمه فاطمة بنت أسد هي التي تعهدت رسول الله (ﷺ) بالتربية، وهو يتيم الأب والأم، بعد أن كفله عمه أبو طالب⁽⁶⁾.

(1) ابن الأثير: المصدر السابق، 62/2.

(2) صبحي المحمصاني: المرجع السابق، ص 160.

(3) المرجع نفسه، ص 160.

(4) ابن سعد: المصدر السابق، 4-13/3.

(5) محمود شكر: المرجع السابق، ص 19.

(6) المرجع نفسه، ص 19.

أما عن صفاته الخلقية فيبين ذلك من أصرار معاوية بن سفيان علي ضرار الصدائي أن يصف له علياً - بعد مقتله فقال: كان والله بعيد المدى، شديد القوى، يقول فصلاً، ويحكم عدلاً، يتفجر العلم من جوانبه، وتتطلق الحكمة من بواحيه يستوحش من الدنيا وهرتها، ويأس الليل ووحشته، كان غزير العبرة، طويل الفكرة، ولا يطمع القوي في باطله، ولا ييأس الضعيف من عدله⁽¹⁾.

لقد شهد النبي (ﷺ) أن: "القضاء كما يقضي علي لو أقصى امتي علي، أو أقصاكم علي". وشهد الصحابة، ومنهم عبد الله بن مسعود وأبو هريرة، بأن علياً كان أقضى أهل المدينة، وقال عمر عنه: "أقضانا علي". وكان يتعوذ بالله من معضلة تحدث له وليس لها أبو الحسن فيقول: "تولا علي لهلك عمر"⁽²⁾.

وبالرغم من انشغال علياً (ﷺ) بالأحوال السياسية المضطربة، والفتن التي ظهرت في عهده آنذاك، فإنه لم تمنعه هذه الظروف القاسية من الاهتمام بأمر القضاء والاشتغال به، فقد كان يجلس بنفسه للحكم والقضاء بين الناس كما كان يعهد إلى الممتازين من ذوي الكفاءات، ومن مظاهر ذلك أنه أبقى شريحاً على قضاء الكوفة⁽³⁾. وقد ترك علي (ﷺ) أمر اختيار القضاة للولاة أنفسهم الذين عينهم على الأمصار بعد خلافته، فقد عزل معظم الولاة الذين كانوا في عهد عثمان وولى غيرهم⁽⁴⁾.

وقد فصل علي (ﷺ) القضاء عن الولاية، كما فعل عمر (ﷺ) وإن فوض الولاية في تعيين القضاة واختيارهم من أفضل العناصر التي تصلح للقضاء دون أن يحكموا هم بأنفسهم في قضايا الناس لضمان العدالة في القضاء بين الناس⁽⁵⁾.

(1) المرجع السابق، ص 273-274.

(2) صبحي محمدي: المرجع السابق، ص 162.

(3) وكيع المصدر السابق، 2/95.

(4) بصر واصل: المرجع السابق، ص 65.

(5) المرجع نفسه، ص 65.

فقد جاء في الرسالة التي أرسل بها علي كرم الله وجهه إلى واليه على مصر بأمر القضاء "... ثم اتخذ للحكم بين الناس لفضل رعيته في نفسك ممن لا تصيق به الأمور. ولا تحكمه الخصوم، ولا يتمادي في الثلثة، ولا يكتفي بأنني فهم دون أقصاء، وأفقههم في الشبهات، وأخذهم بالحجج وأقلهم تبرماً بمراجعة الحصمان وأصبرهم على تكشف الأمور وأحرهم عند إيضاح الحكم مما لا يزد فيه إطراء، ولا يسمي له إراء، وأولئك قليل، ثم أكثر من تعاهد قضائه، وأفسح له في البذل ما يزيل عنه، ونقل معه حاجته إلى الناس وأعطه من المنزلة ما يزيل عنه، ونقل معه حاجته إلى الناس وأعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيرك من خاصتك ليأمن بذلك اعتيال الرجال له عندك" (1).

وحكم علي بين الناس، ولما خرج إلى البصرة استخلف عبد الله بن عباس على المدينة، وولى أبا الأسود الدؤلي إمارة البصرة وقضاءها، وكلفه برفع كتاب في أصول النحو، ثم عزله بعد مدة لثورته، لأن كلامه كان يعلو على كلام الخصمين (2). وكان أمير المؤمنين علي يتعهد الولاية والقضاء بالإرشادات والتوجيهات، وقد تحدث كتب القضاء والفقه والتاريخ عن اجتهاد هذا الإمام القاضي وعن أحكامه التي اتصفت بالفتنة والذكاء، والدقة وصواب التفكير وأدت إلى إحقاق الحق وإقامة العدل (3).

من قضاياها:

1- قضية نسب: ادعى غلام أمام عمر على امرأة أنها أمه، فجاءت المرأة بنفر شهدوا بأنها لم تتزوج، وأن الولد كاذب فأمر عمر بضرب المدعي حد القذف، فعلم الإمام علي بذلك فتدخل وعرض على الغلام أن يتزوج المدعي عليها، فصرخت المرأة: "الله الله، هو النار، والله لبني" ثم أقرت أن أهلها زوجها زنجياً دون رصاها.

(1) أحمد عبد المنعم النبهى: المرجع السابق، ص 53.

(2) صبحي محمدي: المرجع السابق، ص 166.

(3) صبحي محمدي: المرجع السابق، ص 116.

فحملت منه هذا الغلام، وذهب الزوج غارياً فقتل، وبعثت هي بالوكيل إلى قوم نسا بهم، وأنفت أن يكون لبنها، فحكم على ثبوت نسب للغلام، وبإلحاقه بالمدعي عليها⁽¹⁾

2 قضية قتل: ادعى شاب لدى الإمام علي أن أباه ذهب مع نفر في سفر، وأنهم لما عادوا زعموا أن والده ميت ولم يترك له شيئاً من المال، وأن القاضي شريحاً استحلهم وأعطى سيبلهم، فأمر أمير المؤمنين علياً بتوكيل شرطيين بكل من المدعي عليهم، لمنعه من الاختلاط فيما بينهم، ثم استجوب كل منهم على حده، عن تفاصيل يوم خروجهم، ومكان نزولهم وعلة موت رفيقهم، وكيف أصيب بماله، وكيف دفن وأين، وما شاكل من الأسئلة الدقيقة، فكانت الأجوبة متناقضة. فأمر سجنهم فظن كل منهم أن صاحبه قد أقر، فأقروا عندئذ جميعاً بحقيقة القضية وبالنتيجة حكم الإمام علي بتغريمهم المال، وبإعدامهم قصاصاً⁽²⁾.

3 قضية مكر النساء: كانت امرأة تهوى شاباً لا يبادلها الهوى، فقصت بياض بيض على ثوبها وبين فخذيهما، واشتكت إلى عمر، صارفة أن الشاب عليها على نفسها، وفصحها بين أهلها، مشيرة إلى الآثار التي افتعلتها، فأنكر الشاب الدعوى، وأحال عمر القضية إلى الإمام علي، فأمر الإمام علياً (عليه السلام) بماء حار، صبه على الثوب، فحمد ذلك البياض، وهكذا ظهرت الحقيقة بفطنته ودقة بصره، فقام مقام التحليل الكيميائي، وبالنتيجة زجر الإمام للمرأة فاعترفت بحيلتها، وقضى برده دعواها⁽³⁾.

4- حادثة لغز وتوريه: تؤكد قوة تفكير الإمام علي (عليه السلام) وإبداعه تجاه حقائق الأمور، وهذه الحادثة هي أن عمر بن الخطاب ألقى حذيفة بن اليمان، فقال له كيف أصبحت بن اليمان؟ فقال أصبحت والله أكره للحق وأحب للفتنة، وأشهد بما لم أراه، وأحفظ

(1) التستري، محمد تقي: قضاء أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات (بيروت).

شؤون تاريخ، ص 9-10.

(2) المرجع نفسه، ص 21-22.

(3) المرجع نفسه، ص 16.

غير المخلوق، وأصلي على غير وضوء، ولي في الأرض ما ليس لله في السماء، فعصت عمر من قوله وأمر سجنه، ولما بلغ أمره الإمام علياً، قال لعمر أن الرجل صادق، فقد كان يقصد أنه يكره الموت، وهو حق، إذ يحب المال والولد وهما فتنة لقوله تعالى: "إنما أموالك ولولائكم فتنة" ويشهد بالوحدانية والموت والبعث والقيامة والجنة والنار والصراط ولم ير ذلك كله، ويحفظ القرآن كتاب الله وهو غير مخلوق، ويصلي على رسول الله على غير وضوء والصلاة عليه جائزة، وقصد أن له زوجة وولد والله سبحانه وتعالى لا زوجة له ولا ولد، فقال عمر كاد يهلك ابن الخطاب لولا علياً⁽¹⁾.

(1) المرجع السابق، ص 110.

الفصل الثالث

تاريخ القضاء في الدولة الأموية

ويشمل:

- أولاً: مميزات القضاء في العهد الأموي.
- ثانياً: القضاء في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز.
- ثالثاً: قضاء المظالم في عهد الدولة الأموية.
- رابعاً: تاريخ القضاء في الأندلس.
- خامساً: المرأة والقضاء.

تاريخ القضاء في عهد الدولة الأموية

(42-132هـ/661-779م)

تمهيد:

اتسعت الدولة الأموية بانتساع الفتوحات الإسلامية حتى بلغت حدودها الصين شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً وبلاد الأندلس بعد أن بدأ فتحها على يد طارق بن زياد عام 92هـ . وقد شملت رونس وقبرص وبعض جزر اليونان في البحر الأبيض المتوسط وثغور الشام والعواصم كطرسوس ونحوها إلى أقصى اليمن وقُسمت الدولة إدارياً إلى ولايات كبرى هي:

- 1- الحجاز وأواسط الجزيرة العربية واليمن.
- 2- سوريا ولبنان وفلسطين والأردن.
- 3- العراق وفارس وخراسان.
- 4- الجزيرة وأذربيجان وأرمينيا.
- 5- مصر و أفريقيا.

وكان الخليفة هو المرجع الأعلى، ولكنه جعل للولاة سلطة واسعة في الشؤون المالية والإدارية والقضائية⁽¹⁾. حيث أن القضاء لم يختلف كثيراً في هذه المرحلة من المراحل السابقة له، وبخاصة عصر عمر من ناحية السلطة القضائية وتنظيم القضاء واختيار أفضل العناصر لتولي مناصب القضاء⁽²⁾.

ظل القضاء في العصر الأموي بسيطاً، كما كان في عصر الخلافة الراشدة، إذ لم تكن المذاهب الأربعة التي تقيّد بها القضاء قد ظهرت بعد، ولذلك كان القاضي يعتمد

(1) أحمد، وزاد عد المصنف: الوسيط في التنظيم القضائي، مؤسسة شبل الجامعة

عة (الإسكندرية، بدون تاريخ) ص54.

(2) حمر هريد واصل: المرجع السابق، ص66.

على الاحتياط في الأحكام مستعيناً بالكتاب والسنة والإجماع⁽¹⁾. وكان القضاة مستقلين في آرائهم وأحكامهم، فلم تكن لميول الدولة أي أثر عليهم في تلك وكان اختيار القضاة من حق الوالي، أما قاضي دمشق فكان يعينه الخليفة، ولم يكن له أي سلطان على قضاة الأقاليم، وكان القضاة يختارون عادة من أفاضل الناس وخيرتهم، وكان لابد أن تتوفر فيهم البراعة والحلم والاقتداء بالأئمة ومشاركة أهل العلم والرأي (كالإمام الأوزاعي) وكان القضاة في العصر الأموي ينقسم إلى قضاء شرعي وقضاء مدني⁽²⁾، فالقاضي الشرعي كان يراعي الشريعة الإسلامية في أحكامه، وكان يتولى المسائل الخاصة بالزواج والطلاق والميراث، أما القضاء المدني فيتولاها المحتسب⁽³⁾ وكثيراً ما كان يجمع القاضي الشرعي بين السلطتين الشرعية والمدنية. أما المشاكل العويصة فكان يفصل فيها قاضي المظالم⁽⁴⁾ حيث سلطته القضائية أعلى من سلطة القاضي المحتسب⁽⁵⁾.

أولاً: مميزات القضاء في العهد الأموي:

تميز القضاء في العهد الأموي عن سابقه في القضاء بعدة أمور منها:

- 1- ازدادت الدائرة القضائية اتساعاً، فقد جاء في كتاب القضاء وكتاب الولاية للكندي: "أن معاوية بن أبي سفيان كتب إلى قاضي مصر سليم بن عتر يأمره بالنظر في الخراج، بالإضافة إلى ما كان ينظر من الخصومات المدنية، وأن يرفع ذلك إلى صاحب الديوان وبذلك كان القاضي سليم بن عتر أول قاضٍ نظر في الجراح

(1) حسن، إبراهيم حسن: النظم الإسلامية (القاهرة، 1970) ص 125.

(2) سالم، السيد عبد العزيز: تاريخ الدولة العربية (القاهرة، بدون تاريخ) ص 681.

(3) ابن صاخب، محمد: المعري في الأدب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر (بيروت، 1961)

(4) انكسري: المراجع السابق، ص 126.

(5) المراجع نفسه، ص 126.

وحكم فيها⁽¹⁾.

2- تميز هذا العهد عن سابقه بأنه أول عهد تُسجل وتكون فيه الأحكام، وأول من دونهها هو القاضي سليم بن عنتر قاضي مصر من قبل معاوية، فقد جاء في كتاب القضاة والولاة للكندي: أن قاضي مصر سليم بن عنتر اختصم إليه بعض الورثة في ميراث لهم، فقضى بينهم ولكنهم تناكروا ورجعوا إليه فقضى بينهم وكتب كتاباً بفضائه وأشهد فيه شيوخ الجند، فكان بذلك أول قاض سجل أحكامه. ويرجع تسجيل الأحكام وتدوينها في هذا العهد إلى كثرة التخاصم والتقاضي مع تناكر الخصوم، مما لم يسبق له مثيل في العهد السابق⁽²⁾.

3- كما أن القضاء في عصر الدولة الأموية لم يكن متأثراً بالسياسية، إذ كان القضاة مستقلين في أحكامهم لا يتأثرون بميول الدولة الحاكمة، بل كانوا مطلقين التصرف وكلمتهم نافذة حتى الولاة وعمال الخراج⁽³⁾.

4- كان القاضي يحكم بما يوحيه إليه اجتهاده، فكان يستنبط الحكم بنفسه من الكتاب والسنة والإجماع، أو أن يجتهد في الحكم اجتهاداً حسب قواعد الشريعة وأصولها⁽⁴⁾.

5- كانت السلطة القضائية في يد الخليفة الحاكم العام مع استقلال القضاة، فقد ثبت تاريخياً أن الخليفة كان يراقب أحكام القضاة ويعزل من شذ منهم عن الطريق السوي، فقد حكى الكندي: أن هشام بن عبد الملك بلغه أن يحيى بن ميمون الحضرمي لم ينصف بينما أحكم إليه بعد بلوغه، فكتب إلى عامله على مصر يقول: أنصرف يحيى عما يتولاه من القضاء مذموماً مذخوراً، وتأخير لقضاء جندك رجلاً عفيفاً وورعاً تقياً سليماً من العيوب لا تأخذه في الله لومة لائم⁽⁵⁾.

(1) الكندي: المرجع السابق، ص 126.

(2) الكندي، المصدر السابق ص 127.

(3) مصر فريد واصل: المرجع السابق، ص 66.

(4) المرجع نفسه، ص 66.

(5) الكندي، المصدر السابق، ص 423-424. كذلك حسن إبراهيم: المرجع السابق، 1/488.

ثانياً: القضاء في عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/717-720م):

كان الحلفاء الأمويون، بوجه عام، يسبِّرون في الدولة على نهج الملوك، بتحديد الحجاب ومظاهر الأبهة. وكان بعضهم يستعمل سلطانه للبطش والسيطرة والكسب، وقد مدَّ عن ذلك للخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، فأعاد الخلافة إلى سابق نهج الخلفاء الراشدين، فلُقِّبَ لذلك عن حقِّ بخامسهم⁽¹⁾. حيث اتصفت خلافة عمر بالسلم والإصلاح والاستقرار وقد استعمل عمر الهبات وللمال من أجل نشر الإسلام، وأرسل الفقهاء وإقراء إلى بلاد المغرب، ليعلموا أهل البلاد أصول الدين. وأرسل الكتب إلى الملوك ليدخلوا في الإسلام فاستجاب له أكثر هؤلاء، وأمر الخليفة بعودة الحيوث الإسلامية المحاصرة للقسطنطينية، وعمل على إرضاء الخوارج والشيعة، داعياً إلى الحوار وطرح الحجج والبراهين مما يقولونه، وعندما أعلن بسطام البشكري حروجه عن الخليفة، أرسل إليه كتاباً يطلب فيه مناظرته، ولكنه لم يستطع أن يرد على قصبة ولاية العهد من بعده يزيد بن عبد الملك فطلب مهلة مات خلالها⁽²⁾.

ولقد اهتم الخليفة عمر بن عبد العزيز بالقضاء، والقضاة، وقد روي عنه أنه بولى القضاء بنفسه، ولم يخصص مكاناً للقاضي بين يديه فحيثما انتقل صار قصباً، وقد سمع للشاكرين في بيت الأمارة، وفي البيت الذي يسكن فيه وفي راحته واستجمامه⁽³⁾.

ومن مظاهر اهتمامه بالقضاء قوله: لا يصلح للقاضي إلا أن تكون فيه حمس
حصال: عفيف، حليم، عالم بما كان قبله من القضاء، يستشير ذوي الألب ولا يحرف

(1) صمحي محمصاني: المرجع السابق، ص73.

(2) الشامي، فاطمة فتوة: تطور تاريخ العرب السياسي والحصاري، دار النهضة العربية (بيروت،

1997) ص209-210.

(3) فواد أحمد: المرجع السابق، ص55.

فسي الله لومة لائم⁽¹⁾. وقد اختار قضائه على هذه الأوصاف، فصارت طبقة القضاة في رمة مصرب المثل في العلم والورع⁽²⁾، وقد روى أن عمر كتب إلى القاصي تميم بن عبد الرحمن أن لا يقضي في المسجد، لما في ذلك من التضيق على الناس، فمهم الحائض ومنهم للجنب، وأهل النمة، وفيه امتهان للمسجد لكثرة اللغط واللحاح، وما يقع بين الخصوم من الحجج⁽³⁾.

ويؤثر عن عمر بن عبد العزيز (رحمه الله) أنه كان يقول: تحدث للدر من القضاء بقدر ما يحدثونه من العجور⁽⁴⁾. أي تحدث لهم أحكام بقدر ما يحدثونه من الأموال من السياسات والمعاملات والاحتياطات⁽⁵⁾.

ولما كان والياً على المدينة، قبل خلافته، استقضى عليها عبد الرحمن بن يزيد الأنصاري، ثم خلفه أبو بكر بن عمرو بن حزم، ولما ولي الخلافة، بقى أبو بكر هذا قاضياً على المدينة، وكان على قضاء مكة داود بن عبد الله الحضرمي، وعلى مصر أيوب ابن شريحيل وعلى فلسطين النصر بن مريم الحميري، وعلى الأردن عبادة بن نسي الكندي، وعلى بعلبك العباس بن نعيم الأوزعي، وعلى الجزيرة عدي بن عدي، وعلى خراسان الجراح بن عبد الله الحكمي، أثناء خلافته، استقضى على الكوفة القاسم بن عبد الرحمن وعامر الشعبي، وعلى دمشق عبد الرحمن العذري، وعلى اليمن وهب بن منبه، وعلى الأهواز سالم بن سالم⁽⁶⁾.

وكان من أعمال عمر بن عبد العزيز الأولى عزل اللواة الظالمين، وقد وضع شروطاً صريحة لتولي القضاء⁽⁷⁾ وإقامة العدل، ولما كتب إليه واليه على خراسان أن

(1) وكيع: المختصر السابق، 77/1.

(2) هواد عبد المنعم: المرجع السابق، ص 55.

(3) المرجع نفسه، ص 55.

(4) سمير عالية، المرجع السابق، ص 138.

(5) المرجع نفسه، ص 139.

(6) صبحي محمدي: المرجع السابق، ص 166.

(7) سمير عالية: المرجع السابق، ص 255.

القوم لا يكفهم إلا السوط والسيف، أجابه: "لقد كنت، بل يصلحهم العدل والحق فاسط ذلك بينهم". وقال له: "لا تضربن مؤمناً ولا معاهداً إلا في حق، أختر الفصاصر". وقد سمع عمر شكوى أهالي سمرقند، بخصوص غدر جيش قتيبة بن مسلم، وأحال شكواهم على القضاء. وقد رد مظالم بني أمية، فرد أموال آل معاوية التي كسب لني هاشم، ورد كل أرض اعتصبها الوليد وسائر الأمويين إلى أصحابها، منها أمره العباس بن الوليد بأن يرد ضيعة كان قد اغتصبها والده من رجل نمي من أهل حمص وكان سجلها باسم ابنه العباس⁽¹⁾.

وكان ابن عبد العزيز يهدف دائماً إلى العدل المثالي، ويتابع التحري عنه لأجل تطبيقه، فقد سأل مرة محمد بن كعب عن معنى العدل، فأجابه: "سألت عن أمر جسيم: كن لصغير الناس أباً، وكبيرهم ابناً، وللمثل منهم أخاً، وللنساء كذلك وعاقب الناس على قدر ذنوبهم". وقال في خطبة له: "ما منكم من أحد تبلغنا عنه حاجة إلا أحببت أن أسد حاجته ما قدرت عليه". وكان يقول: "إني وجدت كثيراً ممن كان قبلي من الولاة، غرّ الناس بسلطانهم وقدرته ... فلما وليت أتوني بذلك فلم يسعني إلا الرد على الصعيف من القوي، وعلى الدنيا من الشريف"⁽²⁾.

فهذا العدل يدل على ما يتحلى به عمر من جرأة في قول الحق وفي تطبيقه العملي، ومما لا ريب فيه أن معاناة العدالة القضائية والاجتماعية تصقل النفوس بالتجارب، وترهف الحس بالمحافظة. فبعد أن كان عمر بن عبد العزيز، قبل إمارته وخلافته، يتصرف في حياته الخاصة بالرهو والكبر والترف أصبح بعد ذلك يتصف بالتواضع والزهد والنقش، حتى قيل أن مشيته أصبحت مشية للرهبان، فقد شهد الإمام مالك ذلك إذ قال عنه: "كان غننا هاهنا رجلاً صالحاً عدلاً، فلما ولي الخلافة ازداد وارتفع ورهد في الدنيا وارتفع إلى فوق ما كان عليه"⁽³⁾.

(1) صبحي محمدي: المرجع السابق، ص 76، 77.

(2) سمير عالية: المرجع السابق، ص 256.

(3) صبحي محمدي: المرجع السابق، ص 78، 79.

ثالثاً: قضاء المظالم في عهد الدولة الأموية:

تميز هذا العهد بإنشاء محكمة عليا، للنظر في المظالم، وهي تعادل المحكمة الاستئنافية العليا، أو محكمة الاستئناف في عصرنا هذا، والحقيقة أنها كانت حامية لاحتصاصهما معاً، فقد كان يرأسها الخليفة بنفسه⁽¹⁾.

ومن خلال ما توفر من مصادر ومراجع يبدو أن أول من أنشأ هذه المحكمة الإسلامية العليا هو الخليفة الأموي "عبد الملك بن مروان" حيث حدد يوماً معلوماً من كل أسبوع، للنظر في المظالم التي تُرفع إليه. فإنه حدث في عهده أن استغل بعض ذوي الحياه والحسب والسلطات العامة، واعتكوا على بعض العامة، وأحدوا بعض أموالهم عصبداً، وعجز القضاء عن ردعهم وردّ الحقوق التي اغتصبوها إلى أربابها بطراً لقرينهم من الخليفة، أو لشغلهم منصباً كبيراً في الدولة، فجلس الخليفة عبد الملك لسماع هذه القضايا، وأجلس معه قاضيه ليرد إليه ما استعصى عليه من المشاكل، فكان يتصفح قصص المتخاصمين ويأمر بحلها، ويحكم فيها فوراً، وكان بالمرصاد لكل من صر عليه حكم من محكمة المظالم وتلكاً في تنفيذه، مهما كانت مكانته في الدولة أو قرابته منه⁽²⁾.

كما جلس لولاية المظالم من بعده "عمر بن عبد العزيز" الذي رد مظالم بني أمية عن المظلومين بعد أن عجز القاضي إتصافهم، حيث ذكر أنه خرج ذات يوم فصادفه رجل من اليمن متظلماً من الوليد بن عبد الملك غصبه ضيعته، فردّها إليه بعد تأكده من أنه كان على حق⁽³⁾.

هذا وكانت محكمة المظالم تتعقد في المسجد، الجامع وتتألف من خمس جماعات

(1) حسن، إبراهيم حسن، المرجع السابق 569/1.

(2) يحيى الكعكي: المرجع السابق، ص 127-128.

(3) المرجع نفسه، ص 128.

- الأولى: الحماية والأعوان، للتغلب على كل من تحدثه نفسه بالالتجاء إلى القوة، أو الصعف أو الفرار أثناء انعقاد مجلس القضاء للحكم بقضية ما.
- الثانية: الحكّام، ليردوا الحقوق إلى أصحابها بعد الإحاطة بما يجري بين الخصوم، وما يصدر من الأحكام⁽¹⁾.
- الثالثة: الفقهاء، ليرجع إليهم عندما يشكل على صاحب المظالم مسألة من المسائل الشرعية.
- الرابعة: الكتّاب، لتكوين ما يحصل أثناء الجلسة من أقوال الخصوم.
- الخامسة: الشهود الذين يشهدون بأن ما أصدره القاضي من الأحكام لا يتدفى مع الحق والعدل⁽²⁾.
- وأه بتطبيق الشريعة الإسلامية، ومهمتهم إثبات ما يعرفونه عن الخصوم، وكانوا يختارون ممن ميّزوا غيرهم في الفقه، واشتهروا بالسمعة الطيبة، ولذلك سُموا بالشهود العدول⁽³⁾.
- وكانت محكمة المظالم تنتظر في القضايا التي يرفعها الأفراك والجماعات على لولاة الدير ظلموهم، أو لم يتخذوا طريق العدل معهم، وعلى عمال الحراخ إذا توسعوا في حيازة الضرائب منهم، فإذا رفعوه إلى بيت المال أمر برده، وإن أخذوه لأنفسهم استرجعه لأربابه وعلى كتّاب الدواوين إذا أثبتوا في دفاترهم عمداً أو خطأ ما يحالف الحقيقة من أموال المسلمين، لأنهم أمناء المسلمين على ثبوت أموالهم فيما يستوفونه له ويوفون منه⁽⁴⁾.

وكذلك للنظر في تظلم المرتزقة إذا نقصت أرزاقهم أو تأخر مبعاد دفعها لهم، فيرجع إلى ديوانه في فرض العطاء العادل فيجربهم عليه، وينظر فيما نقصوه أو مبعوه من قتل، فإن أخذه ولأه أمورهم استرجعه منهم، وإن لم يأخذوه قضاه من بيت المال.

(1) الكندي: المختصر السابق، ص 423.

(2) المختصر نفسه، ص 423.

(3) المختصر نفسه، ص 424.

(4) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 69-70.

ورد العصب، سواء أكانت سلطانية تغلب عليها ولاة الحور، كالأملك المقبوضة عن أربابها، إما لرغبة فيها وإما لتعد على أهلها، فتأمر برده، أو سواء كانت تغلب عليها دوو الأيدي القوية وتصرفوا فيها تصرف الملاك بالقهر والغلبة⁽¹⁾.

ومشاركة الوقوف فيبدأ بتصفحها ليجريها على سبيلها، ويمصها على شروط واقفها إذا عرفها، ويتعبد ما وقف القضاة من أحكامها لضعفهم عن إنفاذها وعجزهم عن المحكوم عليه لتعززه وقوة يده، أو لعلو قدره وعظم خطره، فيكون ناظر المظالم أقوى يداً وأنفذ أمراً فينفذ الحكم على من توجه إليه بانتزاع ما في يده أو بإلزامه الخروج مما في ذمته⁽²⁾.

وكذلك النظر فيما عجز عنه الناظر في الحسبة من المصالح العامة كالمجاهدة بمنكر ضئيف عن دفعه، والتعدي في طريق عجز عن منعه، والتخيف في الحق، فيأخذهم بحق الله في جميعه ويحملهم على موجه، وكذلك مراعاة إقامة العبادات الظاهرة، كالجمع والأعياد والحج والجهاد من غير تقصير فيها وإخلال بشروطها، فإن حقوق الله أولى أن تستوفى وفروضه أحق أن تؤدى⁽³⁾.

ثم أيضاً النظر بين المتشاجرين، والحكم بين المتنازعين فلا يخرج في النظر بينهم عن موجب الحكم ومقتضاه، ولا يسوغ أن يحكم بينهم، إلا بما حكم الحكام والقضاة⁽⁴⁾.

ورغم أن هذه الدولة الأموية قد تحولت فيها الخلافة الدينية البحتة إلى ملك سياسي فأنها ظلت عربية مسلمة، فلم تتأثر الأحكام الدينية والقضائية بالسياسة، بل إن كثيراً من الصحابة الأجلاء والعلماء والتابعين كانوا ينتقدون الحلفاء والولاة إذا أمروا بشيء لا يوافقهم عليه، بل كان بعض الفقهاء يشتد في الزجر ويغضب فيه، فلا يستطيع الحليفة النيل منه، بل ولا الرد عليه لاحترامه لعلمه، واعتقاده أنه يمارس النصيح الذي

(1) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 69-70.

(2) يحيى الكمكي: المرجع السابق، ص 129.

(3) المرجع نفسه، ص 129.

(4) الماوردي: المختصر السابق، ص 70.

أمر الله به ونبيه والمؤمنين⁽¹⁾.

رابعاً: تاريخ القضاء في الأندلس:

يُعد القضاء في الأندلس من أهم الوظائف لصلتها بأمور الدين من احترام حكام الأندلس لهذه الوظيفة، وتطبيق أحكامها على أنفسهم وحاشيتهم إذا اقتضى الأمر ذلك⁽²⁾. وفيها قيل "وأما خطة القضاء بالأندلس فهي أعظم الخطط عند الخاصة والعامة، لتعلقها بأمور الدين، وكون السلطان لو توجه عليه حكم حضر بين يدي القاضي، هذا وصفها في زمن بني أمية، ومن سلك مسلكهم"⁽³⁾.

ويذكر النباهي ست من الخطط (الوظائف) للحكام التي تجري على أيديهم الأحكام في الأندلس هي: القضاء وأجله قضاء الجماعة أولاً، والشرطة الوسطى والصغرى ثانياً، وصاحب المظالم ثالثاً، وصاحب الرد رابعاً، وصاحب السوق خامساً، وصاحب المدينة سائماً، ويؤكد النباهي بأن لا شرف في الدنيا بعد الخلافة أشرف من للقضاء⁽⁴⁾.

وقد حددت واجبات القضاة في الأندلس في عدة أمور هي: حسم المساعات والحصومات بين المتنازعين، واستيفاء الحقوق لمن طلبها، وفرض الولاية على السفهاء والمحابين، والحجز على من أعلن إفلاسه حفظاً للأموال، والإشراف على أوقاف الناس، وإدارة أعمالها وتنفيذ الوصايا الموافقة للشرع الإسلامي وإقامة الحدود⁽⁵⁾.

(١) عوض، إبراهيم نقيب محمد: القضاة في الإسلام، مجمع البحوث الإسلامية (القاهرة، 1975) ص 54-60.

(2) عباس، رضا هادي: الأندلس محاضرات في التاريخ والحضارة، منشورات ألد (ليبيا، 1998) ص 223.

(3) المقرئ، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد: نفع الطبيب من غصن الأندلس للطبيب، دار الكتب العلمية (بيروت، 1995) 217/1-218.

(4) النباهي، أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن: تاريخ قضاة الأندلس، المكتب التجاري للطباعة والنشر (بيروت، بدون تاريخ) ص 5.

(5) المصدر نفسه، ص 5-6.

وحلال عصر الولاية (95-138هـ/714 - 755م) كانت الأندلس في فترة قلقه تعتمد الجهاد في سبيل الله في الشمال الأسباني، ووراء جبال البربات، بالإضافة إلى بعض الصراعات الداخلية. ومعنى هذا أن صفة الجندية كانت عالية على أهلها، ولهذا سُمى القاصي في هذه الفترة بقاضي الجند⁽¹⁾. وهذا تقليد قضائي موجود في شمال إفريقيا خلال هذه الفترة⁽²⁾، وأشهر قضاة الجند المسلمين في الأندلس خلال عصر لولاية ثلاثة هم: القاضي مهدي بن سليم، وهو من أبناء المسالمة والقاصي عشرة بن فلاح، والقاصي يحيى بن زيد النجيب⁽³⁾. ومن خلال تراجع هؤلاء القضاة يتبين لنا أن القاضي يحيى بن زيد، على رواية إنه تولى قضاء الأندلس بأمر من الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز⁽⁴⁾، وفي رواية أخرى أنه ولي أفريقية حنظلة بن صفوان الكلبي إلى الأندلس والي أبو الخطار حسان بن ضرار الكلبي (125-128هـ) ووجه معه يحيى بن يزيد التجيبي قاضياً⁽⁵⁾.

ويعتبر والي الأندلس هو الذي يجيز قاضي الجند، كما هو حال القاضي مهدي أسلم الذي ولاه هذا المنصب والي الأندلس عقبة بن الحجاج السلولي (116-121هـ)⁽⁶⁾.

هذا وقد وصف جميع هؤلاء القضاة بالورع والتقوى، مع تميزهم بالتحري عن الحق وإرجاعه إلى أهله مع براعتهم في البلاغة والخطابة⁽⁷⁾. وكان هؤلاء القضاة يتقبلون النقد من الناس، ويصلحون أمورهم على ضوء هذا النقد، لأن القاضي يجب أن يكون

(1) الحشبي، أبو عبد الله محمد بن حارث: قضاة قرطبة (مكتبة المثنى جداوليون تاريخ) ص 14

(2) المالكي، أبو بكر عبد الله: رياض النفوس (القاهرة، 1951) 57/1.

(3) الحشبي: المصدر السابق، ص 8-14.

(4) البباهي: المرفعة العليا، ص 43.

(5) الحشبي: المصدر السابق، ص 14.

(6) البباهي: المصدر السابق، ص 14.

(7) الحشبي: المصدر السابق، ص 9.

صافي السريّة كورعه وتقواه في الظاهر، كما حصل للقاضي عنتره بن فلاح⁽¹⁾

كما وجد تقليد قضائي أندلسي خلال هذه الفترة بكتابة عهد تولية القاضي من قبل الوالي، ووجد أيضاً عن باب إكرام القاضي أن القاضي نفسه كتب عهد التولية لنفسه كما حصل للقاضي مهدي بن أسلم⁽²⁾. ومن خلال هذا العهد يتضح ما يأتي.

أ- التلطف مع الخصوم والاستماع لكل ما يقولون، وهذا تقليد إسلامي مدح في الإسلام.

ب- تُعقد مجالس للقضاء في المسجد.

ج- وردت في هذا العهد وظائف تابعة لمنصب القضاء هي:

1- وظيفة الفتيا والمشورة وأعاون القاضي.

2- الشهود المذكون (الذين يكون حجج الخصوم)⁽³⁾.

كما أحترم الحكم العربي في الأندلس خلال هذه الفترة أهل الدمة من اليهود والنصارى، وجعل لهم الحرية الكاملة في اختيار قضائهم وفض المنازعات التي تقع بينهم، بموجب قوانينهم الخاصة، ولا تتدخل الدولة في أمورهم، ولهذا وجد اسم قاضي العجم أو القومس. وفي الحالات التي يقع فيها الخصام بين مسلم وذمي يقوم القاضي المسلم بفض المنازعات، ولذا يجلس هذا للقاضي في رحبة المسجد لكي يتمكن أهل الدمة من الوصول إليه بيسر⁽⁴⁾.

وفي عصر الأماة (138-316هـ، 755، 929م) استقرت الدولة العربية في الأندلس وبدأت نظمها تظهر أكثر وضوحاً مما كانت عليه في عصر الولاة، ولذا برز في هذا العصر الاهتمام بنظم القضاء، وقد سار عبد الرحمن الداخل (316-1929م) وأولاده وأحفاده الذين حكموا الأندلس من بعده على اختيار القضاة الجيدين الذين لا

(1) الحشبي: المصدر السابق، ص 13.

(2) الحشبي: المصدر نفسه، ص 9.

(3) مؤسس، حسين: فخر الأندلس (القاهرة، 1999)، ص 648.

(4) المرجع نفسه، ص 447.

سأحدثهم في الحق لومة لائم، ولهذا نرى من خلال بعض المصادر والمراجع المتوفرة لدينا والتي تترجم حياة كل أمير أموي تشير إلى أهم قضائته⁽¹⁾، ونرى أيضاً من خلال المراجع الأندلسية التي اهتمت بالقضاء، أنها تروي حياة القاضي مشيرة إلى اسم الأمير الذي ولاه القضاء⁽²⁾.

ونظام القضاء في عصر الإمارة عدة مميزات أهمها:

1 فاصي العاصمة قرطبة يسمى قاضي القضاء، أو قاضي الجماعة، وكانت سلطته لا تتجاوز حدود الإقليم أو المدينة نفسها، وكان للمدن والأقاليم الأندلسية الأخرى قصة لا علاقة لهم بقاضي الجماعة، ولكن أحياناً كان الأمير يستشير قاضي الجماعة في تعيين قضاة الأقاليم، وأحياناً يقوم بمهمة التحقيق مع قضاة الإقليم عندما يكلفه الأمير بذلك⁽³⁾.

وقاصي الجماعة يُقيم في العاصمة، وبقي منصب قاضي الحند الذي يرافق الحيوث في حلها وترحالها، وربما جمع المنصبان في شخص واحد كالقاصي يحيى بن زيد التجيبي فإنه كان قاضي الجماعة وقاضي العسكر لحروجه مع الأمير في الغزوات⁽⁴⁾.

2 ومن خلال دراسة نظام للقضاء في عصر الإمارة، نرى إجحام عدد كبير من الفقهاء والعلماء على تولي خطة القضاء، وقد نذر عوا بحجج كثيرة للتخلص من تولي هذا المنصب، فمنهم من هرب بعد إجباره على تولي القضاء، ومنهم من تعرض للخطر بسبب امتناعه، لأن هذا الامتناع كان يُغضب الأمير الأموي، الذي يوشك أن يفتك بهذا الرجل، ومنهم من مد عنقه لضربه بالسيف تحدياً لسلطة الأمير وامتناعاً عن قبول هذا المنصب، وأكثر الأحيان يخضع الأمير الأموي لرغبة

(1) ابن عدري، أبو عباس أحمد بن محمد: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (بيروت، 1960)

(2) السامي: المصدر السابق، ص 43.

(3) الحشني: المصدر السابق، ص 441.

(4) مؤسس: المرجع السابق، ص 645.

- الممتنع، ولكن يترجاه أن يشير عليه بمن يصلح أن يتولى هذا الأمر⁽¹⁾
- 3- ومن المعروف أن للقاضي راتباً حددته له الدولة من بيت المال⁽²⁾، ولكن يرى في الأندلس أن بعض القضاة، أمثال محمد بن إسحاق بن السليم كان يصيد السمك في نهر قرطبة ويقطع ثمنها ولا يأخذ رزقاً من الدولة⁽³⁾، ووجد من قصة الأندلس من امتنع عن أخذ الأجور عن يوم العطل والجمع، وعن الأيام التي لم ينظر فيها للقضاء بسبب انشغاله بأمور أخرى أمثال القاضي سليمان بن أسود العافقي، وعمر بن شراحيل المعافري وغيرهم، ومنهم من بقي على حاله لم يعيره المنصب أمثال القاضي محمد بن سلمة الذي بقي يسكن داراً للإيجار⁽⁴⁾.
- 4- وجد في نظام القضاء الأندلسي خلال عصر الإمارة نظام المناوبة على منصب قاضي الجماعة بقرطبة، فيعطى عاماً لقاضي، وعاماً لقاضي آخر، وقد تناوب على هذا المنصب القاضي معاوية بن صالح الحضرمي والقاضي عمر بن شراحيل المعافري، وإذا نسي الأمير (وبخاصة في عصر عبد الرحمن الداخل) عملية المناوبة يذكره القاضي صاحب الدور بهذا الأمر⁽⁵⁾.
- 5- وعهد إلى القاضي بجانب منصب الرسمي أعمالاً أخرى، فالأمير عبد الرحمن الداخل كلف القاضي معاوية بن صالح للحضرمي بأن يذهب إلى بلاد الشام لجلب أخيه أم الأصمغ، وهو الذي جلب للأندلس بعض تحف أهل الشام منها الرمان والذي عُرف فيما بعد بالرمان السفري⁽⁶⁾.
- وبجانب القضاء تولى هذا القاضي أيضاً الصلاة في المسجد الجامع، وكذلك الخروج في الجيش للجهاد في سبيل الله، حيث خرج هذا القاضي مع الأمير الداخل

(1) الباهي: المصدر السابق، ص 12.

(2) طائر القاسمي: المرجع السابق، 218/1.

(3) ابن سعيد، الأندلسي: المغرب في حلى المغرب (القاهرة، 1964) 214/1.

(4) الحنسي: المصدر السابق، ص 22-23.

(5) المصدر نفسه، ص 22.

(6) المصدر نفسه، ص 17.

في غزوة سرقسطة التي حارب بها ابن الأعرابي، والقاضي الفرح بن كالة لدى حرح مع الفائد عبد للكريم بن عبد الواحد بن مغيث إلى الشمال الأسدي يمارس الجهاد و رابط هناك⁽¹⁾.

6 وكذلك يتبين من خلال دراستنا لنظام القضاء الأندلسي في عصر الأمرة، تميز القضاة بصحة السورع والستقوى وللصلابة التي تصل أحياناً إلى تحدي الأمير وحاشيته. فنرى مثلاً القاضي نصر بن طريف اليحصبي يقف بصلابة أمام الأمير عبد الرحمن الداخل حول قضية حبيب القرشي⁽²⁾. وكذلك القاضي المصعب بن عمر بن قاضي الأمير الحكم الذي حكم عدلاً في قضية ضيعة أحد أهالي جيان متحدياً الأمير وقريبه العباس بن عبد الملك الذي اغتصب هذه الضيعة⁽³⁾. وكذلك القاضي محمد بن بشير المعافري الذي تولى القضاء للأمير الحكم على شروط منها: أن أحكامه تطبق على الجميع من الأمير إلى حارس السوق، وبالفعل نفذ أحكامه على الأمير الحكم حول رمي الفنطرة، ورفض كذلك شهادة الأمير الحكم في قضية سعيد الخير بن الأمير عبد الرحمن الداخل (عم الأمير الحكم)⁽⁴⁾. وكان للموقف الصلب الذي وقفه القاضي سليمان بن الأسود الغافقي في وجه الأمير محمد والي ماردة، في عهد أبيه الأمير عبد الرحمن الداخل، في قضية الجارية التي تعود لليهودي، هذا الموقف هو الذي دفع الأمير محمد، عندما تولى الحكم، أن يعين هذا القاضي، قاضياً للجماعة بقرطبة⁽⁵⁾.

7- وكان قضاة الأندلس، وبالذات قاضي الجماعة، إذا أشكل عليهم أمر قضائي أو فقهي، استعانوا برأي زملائهم قضاة المشرق، وهذا يدل بوضوح على الصلات الفكرية المتصلة التي تتجاوز للخلافات السياسية. فنرى القاضي يحيى بن معمر

(1) الخنسي، المصدر السابق، ص 17-18.

(2) الساهي المصدر السابق، ص 44.

(3) المصدر نفسه، ص 46. كذلك الخنسي: المصدر السابق، ص 26.

(4) الساهي المصدر نفسه، ص 48.

(5) المصدر نفسه، ص 56-57.

قاضي الأمير عبد الرحمن للداخل إذا أشكل عليه أمراً كتب به إلى القاضي أصع ابن الفرج وزملاته في مصر. وكذلك القاضي محمد بن بشير المعافري قاضي الأمير الحكم إذا أشكل عليه الأمر كتب إلى القاضي عبد الرحمن بن القسم هذا بالإضافة إلى رحلة بعضهم إلى المشرق بنفسه كرحلة القاضي عامر بن معاوية قاضي الأمير المنذر⁽¹⁾.

8- كذلك أيضاً، أن علماء الأندلس عموماً كانوا يشدون الرحال إلى المشرق للترؤد بالعلوم، ومن ثم الرجوع إلى الأندلس ينشروها في ربوع بلادهم، ولكن وجد لدينا، من خلال البحث في نظام القضاء في عصر الإمارة، ونظراً للمكانة الجليلة التي وصل إليها قاضي الجماعة في قرطبة، أن علماء من المشرق رحلوا إلى الأندلس وأخذوا منه العلم، أمثال القاضي معاوية بن صالح الحضرمي، الذي رحل إليه زيد ابن الحباب من الكوفة فسمع منه بالأندلس حديثاً كثيراً⁽²⁾.

9- ومن خلال بحثنا استقضاء القضاء في عصر الإمارة نتهاون بعض القضاة في أحكامهم مما دفع الأمراء إلى عزلهم والاستغناء عن خدماتهم، وهذا التهاون تراوح بين الاستعجال في الأحكام مثل القاضي معاذ بن عثمان الشعباني⁽³⁾، أو التهاون في إقامة حد شرعي كتهاون القاضي محمد بن زياد اللخمي في سفك دم ابن أخ عجب حظية الأمير الحكم الذي اتهم بالزندقة⁽⁴⁾.

10- ويبدو كذلك، أن نظام القضاء في الأندلس، واعتباراً من عصر الإمارة، كان مكتمل الحوائج، فهناك مجلس الشورى أو المشاورة الذي يجمعه الأمير في أمر جلل، ويشمل قاضي الجماعة وفقهاء الأندلس، ويسمى هذا المجلس بالأندلس بمجلس الشئمة، وهذا المجلس هو الذي نظر في قضية ابن أخ عجب السالفة الذكر⁽⁵⁾.

(1) السامي: المصدر السابق، ص 45-48.

(2) المصدر نفسه، ص 43.

(3) المصدر نفسه، ص 55.

(4) الحنسي: المصدر السابق، ص 59.

(5) المصدر نفسه: ص 59، 92، 101.

وكان كذلك للقاضي أعوان يسمون بأعوان القاضي، وهم الذين يستدعون الخصوم إلى مجلس القضاء في المسجد الجامع⁽¹⁾، وهم الذين يسمون أيضاً بالقوم، وهناك الأمراء الذين يعتمد عليهم القاضي وهم يشرفون على التركات والواجبات⁽²⁾، وكان القاضي كاتب، كما وجد السجن لمعاقبة المخالفين، وهناك صاحب الوثائق الذي يقدم وثائق الدعاوى لكي ينظر فيها القاضي⁽³⁾.

خامساً: المرأة والقضاء:

لقد رفع الإسلام من مكانة المرأة، كما أن للرسول (ﷺ) من يقول دائماً استوصوا بالنساء خيراً، لذلك فإن أول نص بشريعة أمنت برسالة سيدنا محمد (ﷺ) هي خديجة أم المؤمنين، التي كان لمساندتها لرسول الله (ﷺ) أكبر الأثر في دعمه وتثبيت عزيمته، وقد قدمت المرأة خدمات جليلة للإسلام بتجلى ذلك فيما يروى عن رقية بنت سفيان حين كشفت المؤامرة التي دبرها الكفار لقتل الرسول (ﷺ) قبل هجرته وأخبرته بأمرها فاتخذ حذره ونجا من المؤامرة، كذلك عندما خرج النبي (ﷺ) مع أبي بكر في أثناء الهجرة والتجأ إلى الغار، وقامت أسماء بنت أبي بكر بتقديم الطعام لهما، ووافتهن بالأخبار، وبذلك عرفت بذات النطاقين⁽⁴⁾.

وكانت النساء في الإسلام يرافقن الرجال في الميدان فيخدمن الجند ويقمن بمواساة الجرحى ومداوة المرضى، ومن النساء المسلمات من تولين قيادة الجيوش المحاربة، فقد قادت أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) المعركة ضد علي بن أبي طالب في معركة الحمل، ولم تقتصر المرأة المسلمة على ما أظهرته من سلة في الحروب بل تمسكت بحرية الرأي، وكذلك في المجال العلمي نجد أن المرأة المسلمة قد حذقت الأدب والعلوم الدينية، فهي السيدة عائشة أفصح أهل زمانها وأحفظهم

(1) الندهي: المصدر السابق، ص 57.

(2) طاهر القاسمي: المرجع السابق، 417/2.

(3) الحشني: المصدر السابق، ص 114-115.

(4) عفاف سيد صبرة: المرجع السابق، ص 308.

للحديث وتمتعفت المرأة بقسط وافر من الحرية، فقد تدخل بعضهم في شؤون الدولة وأصبح لهم دوراً سياسياً بارزاً مثل الخيزران زوجة للمهدي وأم الهادي والرشيد⁽¹⁾.

أما في مجال القضاء فلم نجد ما يؤكد أو يثبت تولي المرأة الحكم أو القضاء سواء كان ذلك في العصر الجاهلي أو في عصر الإسلام.

أما فيما يتعلق بدور المرأة في الحكم في عصر ما قبل الإسلام، فقد ذكرت بعض المصادر العربية⁽²⁾ أسماء بعض حكيكات العرب، مثل: صحر بنت لقمان، وهند بنت الخس، وجمعه بنت حابس الأيادية⁽³⁾، وخصيلة بنت عامر بن الغراب، وأضاف بعضهم اسم حذام بنت السريان⁽⁴⁾. ومع أن الألوسي عقد فصلاً بعنوان "حكيكات العرب"⁽⁵⁾ مستنداً إلى من سبقه، وليس "حاكمات العرب"، إلا أنه أضاف قائلاً: "وكانت منهن جملة اشتهرن بإصابة الحكم وفصل الخصومات وحسن الرأي في الحكومة"⁽⁶⁾. ثم عُدَّ الحكيكات العربيات اللواتي ذكرناهن سابقاً، ولعل في كلامه بعض الغلو، إذ أن اللواتي ذكرهن قد اشتهرن بالحكمة، وقد اجتهدت أن أتعرف على قضية حكمت فيها أية واحدة منهن وردت في المصادر فلم أجد، ذلك كما أن اليعقوبي (ت284هـ/897 م) ذكر أسماء أربعة وعشرين رجلاً من حكام العرب⁽⁷⁾ ولم يذكر اسم أية امرأة حاكمة، وكذلك ابن حبيب (ت245هـ/859م)⁽⁸⁾، ولذلك أشارت الكتب إلى حكيكات العرب وليس إلى حاكمات العرب.

أما خلال العصر الإسلامي، فقد كان كل القضاة من الرجال، ولم تستقضي أية

(1) عفاف سيد صبرة، المرجع السابق، ص309.

(2) التريدي المصدر السابق، 253/8. كذلك الألوسي، 242/1.

(3) اسحاق: النبل، 52/1.

(4) ابن مسطور: المصدر السابق، 119/12.

(5) لألوسي: المصدر السابق، 338/1.

(6) المصدر نفسه، 338/1.

(7) اليعقوبي: المصدر السابق، ص258.

(8) ابن حبيب: المصدر السابق، ص132-137.

امرأه طيلة هذه الفترة، أي من خلال قيام الدولة للعربية الإسلامية في المدينة المنورة إلى العصر الأول من الدولة العباسية، مع أن بعض النساء قد برزن في عصر الأمور، حيث أن الحليفة عمر بن الخطاب عين الشفاء بنت عبد الله (ت: 20هـ/640م) على شئ من السوق⁽¹⁾، وكان يقنمها في الرأي ويفضلها. ومع أن المسؤولية عن السوق تتصل بشيء من القضاء من حيث العدالة في المكاييل والموازين ومنع العش، وأن القضاء بصفاته وشروطه ومهامه لم تدخله أية امرأة، ولابد من الإشارة إلى أن الناس كانوا يستفتون بعض النساء كأم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق (ت: 58هـ/678م)⁽²⁾، وعمره بنت عبد الرحمن (ت: 98هـ/716م)⁽³⁾.

هذا من الناحية التاريخية، أما من الناحية الفقهية فإن الموضوع يتطلب بحثاً وتديقاً واستنباطاً من آراء الفقهاء والأئمة والجمهور حتى نستطيع إبداء الرأي عن إمكانية جواز المرأة لتولي القضاء أم لا.

فيقول القاضي سمير عاليه في كتابه الدولة والقضاء والعرف في الإسلام إن ما شترطه الفقه الإسلامي في القاضي أن يكون رجلاً بالغاً، فلا يصح تعيين الصبي في القضاء، كما لا يصح تعيين المرأة فيه عند الأئمة الثلاثة: مالك، والشافعي وأحمد بن حنبل. وحالف في ذلك أبو حنيفة وقال أنه يصح قضاؤها فيما تصح فيه شهادتها، وشهادتها عنه تصح في كل شئ إلا في القضايا الجزائية. وأما ابن جرير الطبري فقد أحسّر للمرأة القضاء في كل شئ يجوز للرجل أن يقضي فيه دون استثناء شئ، وفاس ذلك على جواز إفتائها، إذ تجوز منها الفتوى في كل المسائل الفقهية⁽⁴⁾. ولقد رحح الدكتور سمير عاليه ابن جرير ووافقه للرأي لأسباب الآتية:

(1) ابن عبد البر: المصدر السابق، 4/1868-1869.

(2) ابن سعد: المصدر السابق، 2/375.

(3) الذهبي: المصدر السابق، 4/507.

(4) عائبة، سمير: المرجع السابق، ص 277-278.

1 إن القرآن الكريم ساوى للمرأة بالرجل في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ

أُذُنِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ

وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾⁽²⁾.

2 إن الصحابية سمراء بنت نهيك الأمسية تولت الحسبة، وهي فرع من فروع القضاء في مكة أيام النبي (ﷺ) وقد كان لها سوطاً تُعْتَف به الغشاشين.

3- إن عمر بن الخطاب ولى الشفاء بنت أبي سليمان سوق المدينة لتأديب العشاشين ومراقبتهم.

4- إن الحرمان من حق من الحقوق يحتاج إلى نص من الشارع الأمر الذي لم يحصل⁽³⁾.

أما محمد عبد القادر أبو فارس فقد ذكر في كتابه القضاء في الإسلام أن حمهور الفقهاء ذهبوا إلى عدم جواز ولاية المرأة للقضاء مطلقاً، وذهب الحنفية إلى حوار ولايتها للقضاء في غير الحدود والقصاص وشذ ابن جرير الطبري وابن حزم فأحاروا ولايتها للقضاء مطلقاً⁽⁴⁾.

وعلى ابن جرير الطبري ذلك بأن المرأة يجوز أن تكون مقنية، فيحور أن تكون قاصية، وهذا قياس مع الفارق إذ أن هناك فروقاً كثيرة بين القاضي والمقني وبين وطيفة الإفتاء والقضاء. أما ابن حزم فقد أحتج بقوله: "وقد روى عن عمر بالخطاب أنه ولى الشفاء امرأة من قومه السوق"⁽⁵⁾.

أما الحنفية فحجبتهم في ذلك أن المرأة تجوز شهادتها في أحكام الأموال والأبدان، ولا تجوز في الحدود والقصاص، فكذا لايتها للقضاء فهم أحاروا ولايتها

(1) سورة النقرة، الآية 226.

(2) سورة التوبة، الآية 72.

(3) سميرة عاليه: المرجع السابق، ص 277، ص 278.

(4) أبو فارس، محمد عبد القادر: القضاء في الإسلام، دار الفرقان (عمان، 1995) ص 38.

(5) المرجع نفسه، ص 38.

للقضاء فيما تحوز شهادتها فيه⁽¹⁾.

وقد أيد أبو فارس أقوال الفقهاء وأدلتهم ووافقهم الرأي إلى عدد حور ولايه
المرأة للقضاء ومن هذه الأدلة:

1- من القرآن الكريم: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ
بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾⁽²⁾.

فالرجل أكفأ من المرأة لذا فهو مقدم عليها والذين يجيزون ولاية المرأة
للقضاء يقدمون المرأة على الرجل فيقدمون آخره الله. ولو سلمنا أن الآية متعلقة
بالمسؤولية في الأسرة وليست عامة، فالحجة تبقى قائمة كذلك. فإن كانت المرأة
عاجزة عن إدارة أسرة تتكون من مجموعة أفراد لا تعدو أصابع اليدين، فمن باب
أولى أن تكون أكثر عجزاً في إدارة شؤون الناس والفصل في خصوماتهم
ومنازعاتهم وحل مشكلاتهم⁽³⁾.

2- من السنة النبوية: قال رسول الله (ﷺ): "ولن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"⁽⁴⁾.
فالحديث أخبار من النبي (ﷺ) بعدم الفلاح لقوم يسندون إلى امرأة منهم أمراً عاماً
ومهما من أمورهم كالإمامة والقضاء، والمسلمون منهبون عن جلب عدم الفلاح
لأنفسهم، مأمورون باكتساب ما يكون سبباً للفلاح، ولأن النبي (ﷺ) قد اختار قضاء
كثيرين في حياته ولم يعين من بينهم امرأة واحدة قط⁽⁵⁾.

3- من أفعال الخلفاء: وقد ولي للخلفاء الراشدون ومن أتى بعدهم رجلاً كثيراً على

(1) أبو فارس: المرجع نفسه، ص 39.

(2) سورة النساء، الآية 34.

(3) أبو فارس: المرجع السابق، ص 39.

(4) صحيح البخاري: المصدر السابق، 2/215.

(5) أبو فارس: المرجع السابق، ص 40.

أعمال القضاة ولم يعينوا امرأة واحدة على القضاء⁽¹⁾. وما ذكره ابن حزم (رحمه الله) من أن عمر ولي الشفاء، فلا يصلح حجة في هذا المقام، فالخبر لم يثبت فقد ساقه غير مسند وبصيغة التمریض، وهذه للصيغة لا تؤهل للنص ليحتج به، ثم أنه لو صح وثبت فلا يفهم منه أن عمر بن الخطاب ولاها القضاء، بل يفهم منه أنه أحارها لتفاوم المبكرات المتعلقة بالنساء في السوق وتأمر بالمعروف، ولو كانت للمرأة تصح ولايتها للقضاء لم نخل جميع الأزمنة من ذلك⁽²⁾.

ولأن مجلس القضاء يحضره محافل للخصوم والرجال ويحتاج إلى كمال الرأي وتمام العقل والفتنة، والمرأة ليست أهلاً للحضور في محافل الرجال، وعطفتها جياشة تتفعل بسرعة أكثر من الرجال، كما أن التفعل والحزم عندها أقل بكثير من الرجال⁽³⁾.

(1) أبو فارس: المرجع السابق، ص 40.

(2) المرجع نفسه، ص 40.

(3) المرجع نفسه، ص 40.

الفصل الرابع

تاريخ القضاء في العصر العباسي

الأول

- أولاً: القضاء في العصر العباسي الأول.
- ثانياً: مميزات القضاء في العصر العباسي.
- ثالثاً: قضاء المظالم في العصر العباسي.
- رابعاً: الحسبة في العصر العباسي.

قامت الدولة العباسية على أثر دعاية واسعة النطاق دامت حوالي ثلث قرن تقريباً، فصمت إلى صفوفها كل العناصر المعادية للأمويين، وكلمة دعوة المقصود بها حديثاً كلمة الدعاية، والغرض من الدعاية هو استعمال طرق مختلفة شريفة أو ملتوية للإعلان عن مبدأ أو فكرة بقصد تهيئة الأفكار لقبول هذا المبدأ أو هذه الفكرة^(١).

وأول دعاية قامت في الدولة الإسلامية هي دعوة العباسيين التي نظمت تنظيمياً دقيقاً باسم الرضى من آل محمد وتمكنت في النهاية من أن تؤدي الغرض المقصود منها، وهو إسقاط الدولة الأموية وإقامة الدولة العباسية، هذا بخصوص كلمة دعوة، أما تسميتها بالدعوة العباسية، نسبة إلى العباس ابن عبد المطلب عم النبي - ﷺ - والذي تنسب إليه هذه الأسرة التي لعبت دوراً كبيراً في التاريخ الإسلامي، حيث قامت هذه الدولة على أنقاض الدولة الأموية سنة ١٣٢هـ/٧٤٩م وامتد حكمها خمسة قرون إلى أن سقطت أخيراً على أيدي المغول بزعامه هولاكو حفيد جنكيز خان سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م، وعلى الرغم من أن الأسرة العباسية الحاكمة كانت أسرة عربية هاشمية، فإنها اعتمدت في بادئ الأمر على الموالى الفرس، ولهذا لم يعد للجنس العربي تلك المكانة المرموقة التي كانت أيام الدولة العربية^(٢).

كان إعلان قيام الخلافة العباسية في الكوفة نقطة تحول كبرى في التاريخ الإسلامي، فقد انتقلت عاصمة الدولة من دمشق إلى بغداد، والعراق كما هو معروف، كان من أهم مراكز الحضارة، ونتيجة لذلك أثر للحلفاء العباسيون أن يتحلوا عن سياسة الأمويين الخارجية، التي كانت تقوم أساساً على الفتح والتوسع، واتجهوا إلى تحصين حدود دولتهم والدفاع عن ثغورها، وبالرغم من أنهم لم يحققوا ما حققه الأمويون حيث كانت إنجازاتهم الكبرى على المستوى الحضاري، مما أن وطنت الخلافة العباسية أقدامها، وأمنت وجودها، حتى فتحت أبواباً واسعة لتيارات الفكر

(١) البيهقي، أحمد مختار، تاريخ العباسيين، مؤسسة شهاب للدراسات والبحوث، بيروت، ١٩٧٦م، ص ١٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٠.

العلمي بأشكاله المختلفة، وقد تزامن ذلك مع ازدهار حركة تدوين العلوم كل فروعها⁽¹⁾.

وسبحة لازدياد النشاط العلمي والاقتصادي والاجتماعي سار الفقه بحضرة واسعة نحو الكمال والرقي واتسع مجاله، واشتمل على كل ما جد مع الحضرة الحديثة، بل ولم يقف نشاط الفقهاء عند وضع الحلول للمشكلات القائمة، وإنما أخذ الفقهاء بفرص ما لم يقع ويجتهدون في أحكام تلك الفروض، واختلف الفقهاء في الرأي وطهر الحدل والتدوين، فوحدت المذاهب، ومن ثم ظهر التقليد وقل الاجتهاد⁽²⁾.

لقد دخل الإسلام عند عظيم من الفرس والروم والدرير والمعارية، وتم نقل الكتب الفارسية والرومية إلى اللسان العربي، وظهر للجدل والخلاف، واتسع المجال للعقول، فكان الخوف من تشييت أحكام الشريعة، ودخول الفوضى في الأحكام، ومن ثم دعت الحاجة إلى أمرين مهمين:

الأول: وهو تدوين الشريعة في الكتب، والثاني: وضع قواعد عامة للتفريع من أصول الشريعة بتطبيق الحوادث التي تحدث في أحكام المعاملات على قوانين الشرع. كذلك ظهرت طوائف للفقهاء، الذين تميزوا بهذا الاسم بعد أن كانوا يعرفون بالقراء، وطهر فيهم زعماء، فانحاز كل فريق إلى زعيم أخذ عنه علمه ونشر مذهبه، ومن هؤلاء: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والأوزاعي، وداود الطاهري وغيرهم. كما ظهرت الاصطلاحات الفقهية، وتوسع الباحثون في تدوين الأحكام، فكان من المواضيع التي بحثوها ودونوا أحكامها القضاء، كحكم ولاية القضاء وحكم طليها والدخول فيها، وصفات القاضي وعمله في مجلسه وما يقضي به⁽³⁾.

(1) اعربس، عبد الحليم عبد الفتاح، وعبد الرحمن أحمد محمد سالم: إدارة القضاء العربي الإسلامي، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية (القاهرة، بدون تاريخ) 150/2.

(2) ابن عربوس، محمد بن محمود: تاريخ القضاء في الإسلام، المطبعة المصرية الأهلية الحديثة (القاهرة، 1934م) ص40.

(3) عبد سيد صبرة: المرجع السابق، ص170.

كذلك عمل الخلفاء العباسيون على ربط وظيفة القاضي بالشرعية دائماً، وكان الأمويون قد مهدوا لذلك، ولكنه عند العباسيين أصبح قاعدة ثابتة حيث يكون القاضي قديماً منحصصاً. ولم يبق مجرد عامل فقيه للحاكم، بل كانت الدولة هي التي تعينه ويبقى من يوم تعيينه إلى تخليه⁽¹⁾.

أولاً: القضاء في عهد الخلفاء العباسيين:

في العصر العباسي الأول اجتهد الخلفاء العباسيون أن يظهروا بمظهر الحرص على تطبيق شرع الله⁽²⁾. ومن أهم هؤلاء الخلفاء:

أ) أبو العباس السفاح (132-136هـ/750-754م):

كان أول من جلس على عرش الدولة العباسية أبو العباس عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، وكان أبوه محمد أول من اضطلع بنشر الدعوة العباسية في أواخر العصر الأموي حتى مات سنة 125هـ، وكان قد أوصى بالإمامة من بعده لابنه إبراهيم. وفي عهد إبراهيم دخل النزاع بين بني أمية وبني العباس، ولما قبض على إبراهيم الإمام وحُبس في حران ثم قتل، انتقلت أسرته إلى الكوفة (صفر 128هـ) واستتروا بضعة أسابيع، حتى أخرجهم أتباعهم، وسلموا على أبي العباس لأن أمه كانت عربية، وعدلوا عن أخيه أبي جعفر مع أنه كان أكبر منه لأن أمه كانت غير عربية، وكان ذلك في اليوم الثالث من شهر ربيع الأول سنة 132هـ/749م⁽³⁾.

وبعد أن تولى أبو العباس الخلافة يمكن أن نستخلص سياسته الداخلية في الحكم والقضاء من خلال الخطبة التي ألقاها مخاطباً الأمة: "إنا نحكم فيكم بما أنزل الله،

(1) حمير، حرس - موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت، 1985) ص 253.

(2) علي حمير، التشيخ: المرجع السابق، ص 180.

(3) حمير إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام، 24/2.

ويعمل فيكم بكتاب الله، ونسير فيكم بسنة رسول الله (ﷺ) (1).

ب) أبو جعفر المنصور (136-158هـ/754-775م):

ولد أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي العباس سنة 101هـ في الحميمة من أرض علي مقربة من العقبة بالشام وذلك في أواخر خلافة عمر بن عبد العزيز (2) وقد تربى في وسط كبار الرجال من جلة بني هاشم، وصحب أباه وجده فشأ أديباً، وملمٌ بسير الملوك والأمراء (3).

يؤكد بعض المؤرخين أن أبا جعفر المنصور، كان أعظم الخلفاء العباسيين شدة وبأساً ويقظة وحزماً وصلاًحاً واهتماماً بمصالح الرعية وجداً في بلاطه، وهو يعتبر بحق المؤسس الحقيقي للدولة العباسية حيث استطاع بما أوتيته من حزم وعزم أن ينتشل بلاده من عبث العابثين وخطر الخوارج، وأن يوطد دعائم ملكه على أسس قوية من النظام (4).

وكان المنصور يكره سفك الدماء إلا بالحق، فقد بلغه أن عيسى بن موسى قتل رجلاً من ولد نصر بن سيار والي مروان بن محمد الأموي، كان متخفياً في الكوفة، فأنكر ذلك على عيسى وهم بقتله، ثم عدل عن هذا العمل، بعد أن بلغه أنه لم يقم بذلك عن سوء لية أو عن موجة لهذا الرجل، فكتب إليه أبو جعفر هذا الكتاب يؤنبه فيه على فعلته، ويأمره ألا يعاقب أحداً عن ريبة أو خنة، وإنما لتثبوت التهمة عليه وتوافر الأدلة على جرمه (5).

وقد ورد في الكتاب الذي بعث به أبو جعفر المنصور: «أما بعد فإنه لولا نظر أمير المؤمنين واستبصاره، لم يؤخر كقتل ابن نصر بن سيار، واستبدادك به بما يقطع أطماع العمال في قتله. فأمنك عن ولاك أمير المؤمنين أمرة من عربي وأعجمي

(1) الأزهري، المتوكل على الله - خلاصة الذهب المسبوك، مطبعة القدس (بيروت مكان، 1885م)، ص 54.

(2) البغوي تاريخ الإسلام، 426/2.

(3) المسعودي مروج الذهب، 181/2.

(4) حسن إبراهيم حسن تاريخ الإسلام، 32/2.

(5) المرجع نفسه، ص 32.

وأحمر وأسود، ولا تستندن على أمير المؤمنين بإمضاء عقوبة في أحد قبله نداعه (طلامه)، فإنه لا يرى أن يأخذ أحداً بظنه قد وضعها الله عنه بالتوبة، ولا يحدث كل منه في حرب أعقبه الله منها سلماً، ستر به عن ذي غله، وحجز به عن محبه ما في الصدور، وليس يئأس أمير المؤمنين لأحد ولا لنفسه من الله من إقبال مدير، كما أنه لا يأمر من إدار مقبل إن شاء الله والسلام⁽¹⁾. وقد عرف عن المنصور السات عدد الشدند، ولا شك أن هذه الصفة كانت من أبرز الصفات التي كفلت له النجاح إذا صادفته إحدى الصعوبات⁽²⁾.

وقد عرف المنصور بالفصاحة في القول وإلوانه عن مقصده وميله للعدالة، وبصبح ذلك حلياً في الخطبة التي ألقاها ببغداد في يوم عرفات سنة 150هـ حيث قال "أيها الناس! إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده، وأنا حاربه على فيه، أعمل بمشيئته، وأقسمه بإرادته، وأعطيه بإذنه، فقد جعلني الله عليه فعلاً، إذا شاء أن يفتحني لأعطيائكم وقسم فينكم وأرزاقكم فتحنى، وإذا شاء أن يقعله أقفلي. فأرعوأ إلى الله أيها الناس وسلوه في هذا اليوم الشريف، الذي وهب لكم فيه من فضله ما أعلمكم به في كتابه إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ أن يوفقني للصواب، ويسدني للرشاد، ويلهمي الرأفة بكم والإحسان إليكم، ويفتحني لأعطيائكم وقسم أرزاقكم بالعدل عليكم به سميع قريب"⁽³⁾.

وقد خطب المنصور الناس بعد قتل أبي مسلم فقال: "أيها الناس لا تحرجوا عن أسن الطاعة إلى وحشية المعصية، ولا تسيروا غش الأئمة، فإن من أمر غش إمامه أظهر الله سريره في فلتات لسانه وسقطات أفعاله، وأبداها الله لإمامه، الذي نازر بأعزاز دينه به وإعلاء حقه يقلجه. إنا لم نبخسكم حقوقكم ولم نبخس الذي حقه عليكم. إبه من نازعنا هذا القميص أو طائفة ما في هذا اللعن، وإن أيا مسلم نابعاً ونايع لنا أنه

(1) الطبري المصدر السابق، 294/9.

(2) حسر إبراهيم حسن: المرجع السابق، 32/2.

(3) الطبري المصدر السابق، 310/9-311.

مر نكت بيعتنا فقد أباح دمه لنا، ثم نكت بنا هو فحكمنا عليه لأنفسنا حكمه على غيره
بنا ولم تمنعنا رعاية الحق من إقامة الحق عليه⁽¹⁾.

وقد كان الحهار القضائي الإسلامي موجوداً قبل بني العباس، مد عمر بن
الحطاب، وكان مستقلاً عن الجهاز الإداري أيضاً، لذلك كان كل ما يمكن المصور
عمله هو تعيين القضاة في الأقاليم المختلفة بعد أن كان هذا الأمر متروكاً في العهد
الأموي للولاة⁽²⁾.

وقد سجل المؤرخون للمنصور هذه الأولوية التي كان يقصد منها إلى إحكام
المركزية وتوطيدها من جهة وإلى مراقبة كفايات الولاة من جهة ثانية وإلى توحيد
الأحكام بين القضاة من جهة ثالثة، وإذا كان الهدفان الأول والثاني لهما الطابع السياسي
- الإداري فإن الهدف الثالث كان من مشاكل الدولة الكبرى التي تشغل بال الناس
طويلاً في تلك الفترة، وقد أشار إليها ابن المقفع في رسالة الصحابة إذ بحث إلى الخليفة
يقول⁽³⁾.

"... ومما ينظر أمير المؤمنين فيه ... اختلاف هذه الأحكام المتناقضة التي قد
بلغ من اختلافها أمراً عظيماً في الدماء والفروج والأموال فيتحل الدم والفرح بالحيرة
وهما يجرمان بالكوفة، ويكون مثل هذا الاختلاف في جوف الكوفة فيستعمل من ناحية
منها ما يحرم من ناحية أخرى، غير أنه على كثرة ألقائه نافذ على المسلمين في دمائهم
وحرمتهم يقضي به قضاة جلتز أمرهم وحكمهم مع أنه ليس ممن ينظر في ذلك من أهل
العراق وأهل الحجاز فريق إلا لج به العجب بما في أيديهم، والاستحفاف عن سواهم،
أما من يدعي السنة فيجعل ما ليس سنة سنة حتى يبلغ ذلك به إلى أن يسفك الدم بغير
سبب (ويحتج بأن الخليفة فلاناً فعل كذا)، فلو رأى أمير المؤمنين أن يأمر بهذه الأفضية
والسير المختلفة فترفع إليه في كتاب ويرفع معها ما يحتج به كل قوم من سنة أو قياس
ثم نظر في ذلك أمير المؤمنين وأمضى في كل قضية رأيته الذي يلهمه الله ويهيي

(1) المسعودي مروج الذهب، 236/2.

(2) مصطفى، شكري: دولة بني العباس، وكالة المطبوعات (الكويت، 1973) 564/1.

(3) المرجع نفسه، 565/1.

عن الفصاء بحلقه، وكتب بذلك كتاباً جامعاً، لرجونا أن يجعل الله هذه الأحكام المحتلطة الصواب بالخطأ حكماً واحداً صائباً ... برأي أمير المؤمنين وعلى لسانه ثم يكون ذلك من إمام آخر، آخر الدهر ...⁽¹⁾.

أراد ابن المقفع أن ينتهي للناس من تضارب اجتهادات الفقهاء مع تعدد الحياة وكثرة المجتهدين وتشتيق الآراء بمنح الخليفة سلطات إمبراطور رومي أو ملك ساساني وجعله هو القاضي الأكبر الذي يقن ويجمع الأحكام ويعملها ويصدرها في كتاب واحد جامع يكون أشبه بمجموعة جوستينيان أو غيرها وتتجدد من إمام لآخر، ويبدو أن المنصور أخذ بهذا الرأي عن ابن المقفع أو غيره، حيث أن المصادر تذكر أنه طلب من الإمام مالك بن أنس أن يضع له كتاباً في الفقه يجعله دستوراً للناس وقال له: "واقصد إلى أواسط الأمور وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة لتحمل الناس إن شاء الله على علمك وكتبك ... لكن هذا الطالب لم ينفذ من قبل مالك، والموطأ والمدونة إنما جمعهما تلاميذه من كلامه ولم يكتب على أي حال وفي النية أن يكون سجل تشريع للدولة ولكن مدونة أحاديث نبوية⁽²⁾.

ومن جهة أخرى فإن المنصور كان يعلم أنه - ولو كان الخليفة - ليس باستطاعته أن يحمل الناس في الفقه والتشريع على رأي واحد يأخذهم به في تلك الفترة التي كان الفقه فيها في مطالع تكونه وكان الفقهاء المشهورون في الإسلام (أبو حنيفة، مالك، الليث، الأوزاعي، الحسن البصري، ...) في أوج عطائهم الفكري، كما كان الحديث السوي في مرحلة التدوين والتثبيت، لذلك كان قصارى ما يستطيعه المنصور تعيين القصاصة من عنده، ومراقبة أحكامهم عن طريق صاحب البريد، ومناقشتهم في تلك الأحكام لنلا يكون فيها ما يمس الدولة من الناحية السياسية⁽³⁾.

ويتمثل ذلك في فتوة مالك بن أنس يوم ثورة محمد النفس الزكية سحلهم من

(1) كـ - علي محمد - رسائل البلاء، طبعة طرابلس (بيروت، 1913م) من 125، 126. كذلك يوسف أبو حنيفة - لآب الصغير، ص 166

(2) مصطفى شكر - المرجع السابق، ص 566.

(3) المرجع نفسه، ص 566.

سريعة المنصور "لأنكم إنما بايعتم مكرهين وليس على مكره يمين"، أو فتوى الأوزاعي ورسالته بعدم حواز ترحيل أهل الجبل في لبنان عن قراهم بسبب ثورتهم، وقد حاول المنصور أن يستقطب معونة جماهير الفقهاء وهم أهل القضاء، فهو يساير الإمام مالك بن أسر ويحاوّر عمرو بن عبيد، ويسترضي ابن أبي ذئب ويسميه حيز أهل الحجر ويعرض على الليث بن سعد إمارة مصر فلما رفضها جعل أمير مصر وقاضيها وعمالها من تحت أوامره، فإذا رابه من أحد منهم أمر كاتب فيه الحليفة فيعرّنه، ويراد أبا حنيفة على تولى القضاء فيأبى ثم يأبى للدرجة إغضاب المنصور ومجازاته على الرفض بأن يعمده مراقباً في بناء بغداد وقد أبى قبول القضاء مثل الإمام الأوزاعي⁽¹⁾.

وفي عهد الخليفة المنصور، ظهر ما بلغت النظر في النظام القضائي، وهو إيجاد جماعة من الشهود الدائمين، أمام القاضي، حيث يقول الكندي في ذلك: كان القضاة إذا شهد عندهم أحد وكان معروفاً بالسلامة، قبله القاضي، وإن كان غير معروف بها أوقف، وإن كان الشاهد مجهولاً لا يعرف، سئل عنه جيرانه فما ذكره من خير أو شر عمل به، حتى كان غوث بن سليمان في خلافة المنصور فكان أول من سأل عن الشهود بمصر في المر وقد كان سبب ذلك كثرة شهادة الزور في زمن غوث⁽²⁾.

ج) هارون الرشيد (170-193هـ/876-809م):

يعتبر هارون الرشيد أشهر خلفاء بني العباس، بلغت بغداد في عهده درجة لم تصل إليها من قبل، فأصبحت مركز التجارة، وكمية رجال العلم والأدب، واشتهر اسم الرشيد في بلاد العرب، لما كان بينه وبين شارلمان ملك الفرنجة من العلاقات السياسية وأواصر الود والصفاء، ومما زاد في ذبوع شهرته بين أمم العرب كتاب "ألف ليلة وليلة" الذي تُرجم إلى معظم اللغات الأوروبية، حتى إنه لا تكاد تخلو منه مكتبة من مكتبات الأفراد في أوروبا⁽³⁾.

(1) مصطفى شاكر: المرجع السابق، ص 567.

(2) الكندي المصدر السابق، ص 361-385.

(3) حسن إبراهيم حسن: المرجع السابق، 46/2.

ولد هارون الرشيد في شهر ذي الحجة سنة 145 هـ ، وأمه أم ولد بمسرة
حرشيه يقال لها "الخيزران"، وقد ولد الفضل بن يحيى للبرمكي قبله بسبعة أيام،
فأرصعت أم الفضل هارون الرشيد وأرصعت الخيزران الفضل بلبان الرشيد^(١).

ولى هارون الرشيد للخلافة في الليلة التي توفي فيها أخوه الهادي، وهي ليلة
الجمعة 14 من شهر ربيع الأول سنة (170 هـ/876م)، وقد كان يُعرف فيه بالنكاه
والكفيرة حيث استطاع القضاء على الفتن الداخلية وحاصلة في الموصل وإربيلية
وأرمسة، وأثر البرامكة في الدولة ونكبتهم على يده، على الرغم من عملهم على تقدم
الحضارة الإسلامية، كذلك اشتهر هارون الرشيد بحسن معاملته العلماء على كفة
مستوجبهم وفي شتى مجالاتهم والعمل على تذليل الصعوبات التي تواجههم^(٢).

وقد عظم شأن للقضاة وقوي مركزهم في عهد الخلفاء الأولين من بني العباس،
فقد كانت العادة أن الولاة يحضرون القضاة إلى مجالسهم، فلما قدم محمد بن مسروق
الكندي قاصياً على مصر من قبل الرشيد عام 177 هـ/793م أرسل إليه الأمير عبد
الله بن المسيب يأمره بحضور مجلسه، فقال: لو كنت تقدمت إليك في هذا لعل بك
وفعلت كذا وكذا، فأنقطع ذلك عن القضاة من يومئذ، بل قد انعكست الآية في القرن
الثالث الهجري، فكان الولاة يحضرون مجلس القاضي في كل صباح إلى أيام الفصي
من حروبه عام 329 هـ/941م، فكان من ركب إليه الأمراء لأنه كان لا يعوم للأمر
إذا أتاه، وكان هذا للقاضي مثلاً أعلى للعدالة، لا يطعن في حكمه ولا تلحقه فهمه^(٣).

وقد سار الرشيد على خطى والده وجده في التقرب للفقهاء والفصحاء، فتقرب إلى
السبت بن سعد وترضى الشيباني واصطنع أبا البحتري ولما يوسف ثم مضى خطوة
أخرى تجاوز فيها موقف أسلافه فأوجد في القضاء ما يشبه صاحب "الأرمه" في
لدواوير، جمع أمور القضاة في الدولة كلها في يد واحدة، وجعل للقضاة في الدولة

١ الصري المصدر السفيق، 47/10-48

٢ المصدر نفسه، 47/10-48

٣ محمد، ببناء حسن: في تاريخ الحضارة الإسلامية، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية، بدون تاريخ) ص 59

رأساً واحداً المتمثل في قاضي القضاة⁽¹⁾.

وقد يكون في إنشاء هذا المنصب ظل من الشبه أو التقليد للمنصب الذي كان يحمل الاسم نفسه بالضبط (موبذ موبذان) في العهد الماساني - الزارداشتي، ولكنه إما وحد في عهد الرشيد نتيجة حاجات الدولة وتعقد الإدارة فيها وضرورة توحيد جهاز القضاة في إشراف واحد وأهم من ذلك كله توحيد الأحكام في مذهب فقهي واحد تتبناه الدولة وبصبح هو المذهب الرسمي المتبع، ويبدو أن شخصية أبي يوسف وشخصية تلميذه الشيباني بعدما كان لأبي حنيفة من وزن ضخم في العراق جعلت الرشيد بعد أن اختار أبا يوسف لقضاء بغداد يختار من خلال مذهب أبي حنيفة مذهباً لدولته، وكان المرحل من أبرز تلاميذه، وهكذا ما لبث أن سماه الرشيد: قاضي القضاة وطلب منه وضع كتاب الخراج والإشراف على اختيار القضاة وصحة الأحكام حسب المذهب الحنفي، ولم يكن المنصب يعني أكثر من هذا، فلم يكن لأبي يوسف من اختصاص قضائي يفوق ما كان لساائر القضاة، فهم جميعاً متساوون في حقهم وفي قدرتهم على إصدار الأحكام طبق الشرع ولا ينقض قاضي القضاة حكمهم إلا بالاتفاق مع الحليفة، ولكنه يشرف على اختيار الهيئة القضائية وعلى مراقبة الكفاية الفقهية لدى القضاة⁽²⁾.

ولم يُعزز المنصب الجديد مكانة القضاء والقضاة إلا من الناحية الإدارية في مكانته الدينية كانت سابقة وظلت لاحقة خلال العصور⁽³⁾.

أما اختيار أبي يوسف له فقد عزز فقط المذهب الحنفي كمذهب رسمي لما يمتع به المرحل من مكانة فقهية كبرى، لكنه مع ذلك لم يفرض هذا المذهب على الناس لأن الشريعة كانت تحكم على مذهب الأوزاعي فلم تدافع، ومصر ظلت على مذهب الليث ابن سعد والحجاز على مذهب مالك، وقد اتفق مرة أن أمضى إسماعيل بن اليسع الكندي الأحكام في مصر على مذهب أبي حنيفة فلم يرض به أهلها وطلب الليث من الحليفة عرله قائلاً: إنك وليتنا رجلاً يكيد سنة رسول الله (ﷺ) بين أظهرنا: فاضطر الحليفة

(1) مصطفى شكر: المرجع السابق، 568/1.

(2) المرجع نفسه، تولة بني العباس، ص 568.

(3) المرجع نفسه، ص 568.

لعرله، وهكذا فإن تحول المذهب الحنفي إلى مذهب رسمي لم يكن له من سبحة مباشرة سوى توحيد مذهب القضاة في العراق وإيران خاصة، واضطرار القضاة الآخرين لرعاية هذا المذهب في الأقاليم الأخرى، حتى وصف قضاة الرشيد عامة بأنهم عثمانية إصافاً لهم بالمذهب الرسمي الحنفي⁽¹⁾.

وكان هذا أول تدخل إداري عباسي في شكل الأقضية والأحكام عامة، وفي توحيتها وكان هذا من الأسباب التي أكنت لأصحاب الورع من الفقهاء صحة موقفهم السلبي من الدولة وضرورة الإصرار على رفض أي عائق، واحتالوا في الهرب من المنصب حيلاً شتى لقد تهرب الشعبي منه بلبس المعصفر ولعب الشطرنج لكي يقال إنه من أهل اللهو فلا يصلح للقضاء والذين قبلوا منهم العمل القضائي رفضوا بدورهم الإنحناء لرغبات الخلفاء وأهوائهم⁽²⁾.

ثانياً: ميزات القضاء في العصر العباسي الأول:

نستطيع من خلال دراسة أحوال القضاء في العصر العباسي الأول أن نلتصم خصائص وتطورات ميزت القضاء عما كان عليه في العهود السابقة، ولعل من أهم تلك المميزات ما يلي:

1- ضعف روح الاجتهاد في الأحكام لظهور المذاهب الأربعة، فأصبح القاضي ملزماً بأن يصدر أحكامه وفق أحد هذه المذاهب، فكان القاضي في العراق يصدر أحكامه وفق مذهب الإمام أبي حنيفة، وإذا تقدم متخصصان على غير المذهب الشائع في بلد من البلدان، أناب القاضي عنه قاضياً على مذهب المتخصصين، ولا تزال هذه المذاهب الأربعة أحد مصادر التشريع الإسلامي إلى اليوم. وقد أطلق على العصر العباسي، عصر أئمة المذاهب⁽³⁾.

(1) محمد شاكر: المرجع السابق، ص 570.

(2) الكندي: الولاء القصبة، ص 356.

(3) التليسي، بشير ومصطفى وحمل هاشم النويبي: تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، دار المدار (بيروت).

(2002) ص 128-129.

2- تأثر القضاء بالسياسة، لأن الخلفاء كانوا يريدون أن يُكسبوا أعمالهم الصفة الشرعية، فحملوا القضاء على السير وفق رغباتهم، مما جعل عدد كبيراً من القضاة يحسموا عن تولي هذا المنصب خشية أن يحملهم الخليفة على الإفتاء بما يحالف بصوص الشرع الإسلامي الحنيف، ولا يتفق مع ذممهم وضمائرهم، لذا يرى أن أبا حنيفة يمتنع عن القضاء في عهد أبي جعفر المنصور (1).

3- اتحد العباسيون بنظام قاضي القضاء الذي كان يحتل أعلى سلطة في القضاء ويقوم بتعيين القضاة الذين ينوبون عنه، في الأقاليم والأمصار، وأول من لقب بهذا اللقب القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب كتاب الخراج، وذلك في عهد هارون الرشيد، الذي كان يحله ويحترمه، وكان يطوف على القضاة ويتفقد أحوالهم وسيرهم، وهو أول من بدل لباس العلماء، وميزهم بلباس مخصوص بهم، بعد أن كانوا يلبسون كسائر الناس (2).

وفي ذلك يقول المقرئ: "فلما قام هارون الرشيد بالخلافة، ولي القضاء أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، أحد أصحاب أبي حنيفة بعد سنة سبعين ومائة، فلم يقد بلاد المغرب وخراسان والشام ومصر إلا من أشار به القاضي أبو يوسف واعتى به، وأصبح لقاضي القضاء من بعده، الحق في تعيين قضاة بغداد، وتبع ذلك تعيين الأقاليم" (3).

4- اتحاد جماعة للشهود الدائمين "أي العدول"، ويتم ذلك بناء على تحريات سرية عن الشهود، وأحدث قائمة بالرجال الصالحين للشهادة بحيث صار وجود اسم الشخص في تلك القائمة جوازاً إلى منصة الشهود لاعتماده على الثقة، كما صارت كلمة "الشاهد" يقصد بها مثل هذا الشخص المسجل في القائمة (4).

(1) المرجع السابق، ص 129.

(2) المرجع نفسه، ص 129.

(3) المقرئ، تقي الدين أحمد: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مطبعة النيل (القاهرة)، 1324 هـ.

80/1 هـ

(4) عذاب صبرة ومصطفى الحناوي: المرجع نفسه، ص 171.

5 اتسعت سلطة القاضي في هذا العصر حيث شملت الفصل في الدعاوى والأوقاف وتنصيب الأوصياء، وقد تُضاف إليه الشرطة والحماية والمظالم والقصاص ودار الطرب وبيت المال، وقد أشار ابن خلدون إلى مهام القاضي قائلاً: "استقر مصب القضاء على أن يجمع مع الفصل بين الخصوم، استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين بالنظر في أحوال المحجور عليهم، من المجانين واليتامى والمفلسين وأهل السنة، وفي وصايا المسلمين وأوقافهم، وتزويج الأيتام عند فقد أوليائهم، على رأي من يراه، والنظر في مصالح الطرقات والأبوية، وتصفح الشهود والأمناء، وصارت هذه كلها من متعلقات وظيفته وتوابع ولايته"⁽¹⁾.

6- كذلك دعت الضرورة إلى تعيين أربعة قضاة في كل ولاية، كل واحد منهم يمثل أحد المذاهب الأربعة، وكل منهم يُعرف بقاضي القضاة حيث يقول جلال الدين السيوطي في ذلك: "كان الحلفاء يولون القاضي، المقيم ببلدهم، ولا يُلقب به إلا من هو بهذه الصفة، ومن عداه بالقاضي فقط، لو قاضي بلد كذا، وأما الآن فصار في البلد الواحد أربعة مشتركون كل منهم بلقب قاضي القضاة..."⁽²⁾.

ثالثاً: قضاء المظالم في العصر العباسي الأول:

المظالم: جمع ظلامه ومظلمة، وأصل الظلم الجور ومجاوزة الحد، والظلامه: ما تُظلمه وهي المظلمة، والمظلمة اسم ما يؤخذ منك⁽³⁾.

والنظر في المظالم هو: "قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة، وزجر المتتارعين عن التجاحد بالهيبة، فكان من شروط الناظر فيها أن يكون جليل القدر، نافذ الأمر، لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الجماعة، وثبت القضاء، فيحتاج إلى الجمع بين صفات الفريقين، وأن يكون بجلالة القدر نافذ الأمر في الجهتين"⁽⁴⁾.

(1) ابن خلدون: المصدر السابق، ص 221-222.

(2) السيوطي: المصدر السابق، 130/2.

(3) ابن مظور: لسان العرب، 379-373/12.

(4) الماوردي: الأحكام العشاقية، ص 64.

وقد عرف ابن خلدون المظالم بقوله: "هي وظيفة معترجة من سطوة السلطة وبصفة القضاء، ويحتاج إلى علو يد، وعظيم رهبة، تقمع الظالم من الحصين وترحر المعتدي"⁽¹⁾.

وتقسم المظالم إلى قسمين: ظلم الولاة والجباة والموظفين، وظلم الأفراد للزعامة، وصاحب المظالم منصب للنظر في أعمال الولاة والحكام ورجال الدولة والمستعدين خاصة والزعية عامة⁽²⁾.

ويبدو أن هذه الوظيفة كانت موجودة لدى الفرس، حيث كان ملوكهم "يرون ذلك من قواعد الملك، وقوانين العدل الذي لا يعم الصلاح إلا بمراعاته، ولا يتم التناصف إلا بمباشرته"⁽³⁾.

فناظر المظالم يجب أن يكون له من السلطان على كل أحد وفي كل أمر بمكانه، حتى لا ينازعه أحد، ولا يكون هذا الأمير أو سلطان، وحكم الملك أو السلطان إنما يجري على ما تقتضيه طبيعة العمران، وبحكم بموجب السياسة دون مراجعة الأحكام الشرعية⁽⁴⁾.

ونظر المظالم كما يقول الماوردي: يخرج من ضيق الوجوب إلى سعة الجواز فيكون الناظر فيه أوسع مجالاً وأوسع مقالاً، وبهذا يتبين لنا أن طبيعة ناظر المظالم متحرر من القيود بخلاف القاضي، لأن نظر المظالم موضوع على الأصح وعلى الجائز دون الواجب⁽⁵⁾.

وكان من نتيجة هذا كله هي الإدارة القضائية المزدوجة، إدارة دينية على أساس الشريعة، وهي إدارة القضاء، والإدارة الأخرى إدارة مدنية يقوم بها السلطان والحكام السياسيون على أساس العرف والعدل والتحكيم وهي النظر في المظالم، وهي غير

(1) ابن خلدون المقدمة، ص 222.

(2) علي حسين الشنشل: دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، ص 187.

(3) الماوردي المعتمد السابق، ص 78.

(4) عبد القادر، على موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986 (1986) 257/2 258.

(5) الماوردي المعتمد السابق، ص 79.

مقيدة بالقواعد الفقهية القصائية، ويكون نظرها في النيات والتعريض واعتماد الإمارات والقرائن، وتأخير الحكم إلى استحلاء الحق، وحمل الخصمين على الأصلح، واستحلاف الشهود وذلك كله أوسع من نظر القاضي⁽¹⁾.

حرص بعض خلفاء بني العباس على المطر في المظالم، وأسأوا لها ديواناً حتى يمكن للمتظلمين أن يلجأوا إليه، إذا ما أرادوا الطعن في حكم أصدره القاضي، أو طلب رفع ظلم وقع عليهم، كما جلسوا بأنفسهم أحياناً لرد المظالم، وأول من جلس منهم للنظر في المظالم الخليفة المهدي (158-169هـ/775-785م)، الذي كان يفتح أبوابه للناس، ويظل ينظر في مظالمهم بنفسه إلى هبوط الليل⁽²⁾.

كذلك الخليفة العباسي الهادي (169-170هـ/785-786م)، ثم هارون الرشيد (170-193هـ/786-808م)، ثم المأمون (198-218هـ/813-833م)، وكان آخر من جلس لها من الخلفاء العباسيين الخليفة المهدي (255-256هـ/860-870م)⁽³⁾، الذي أقام لها في بغداد قبة ذات أبواب أربعة، عرفت بقبة المظالم، كان يجلس فيها، لذا أشيد بسهولة الوصول إلى مجلسه، وبنفوذ الكتب عنه إلى النواحي فيما يتظلم به إليه⁽⁴⁾، وكان إذا ما حكم حكماً يرتضيه الناس⁽⁵⁾.

واشترط الفقهاء فيمن يقوم على النظر في المظالم أن يكون جليل القدر، نافذ الكلمة، عظيم الهيبة، ظاهر العفة، قليل الطمع، كثير الورع، له من علو اليد وعظيم الرهبة ما يستطيع أن يقمع به الظالم، ويمنعه عن التغالب والتجاذب⁽⁶⁾.

وفي عهد الخليفة هارون الرشيد، كان يجلس في كثير من الأحيان للنظر فيها بنفسه، عملاً بوصية قاضي قضائه أبو يوسف الذي نصحه في كتاب الحراج بذلك قائلاً: «فلو تقررت إلى الله، عز وجل، يا أمير المؤمنين بالجلوس لمظالم رعيته في

(1) علي عبد القادر: المصدر السابق، ص 258.

(2) الماوردي الأحكام السلطانية، ص 80.

(3) المصدر نفسه، ص 80.

(4) السمعوني مروج الذهب 2/ 43-43.

(5) علي حسين الشعثوط المرجع السابق، ص 189.

(6) الماوردي المصدر السابق، ص 58 كنتك ابن خنوز المعجمة، ص 222.

الشهر أو الشهرين مجلساً واحداً تسمع فيه من المظلوم، وتكرر على الظالم .. حتى يسير ذلك في الأمصار والمدن، فيخاف للظالم وقوفك على ظلمه فلا يجترئ على الظلم، ويأمل الضعيف المقهور جلوسك ونظرك في أمره فيقوى قلبه ويكثر دعاؤه، فإن لم يعكك الاستماع في المجلس الذي تجلس فيه كل من حصر من المتكلمين، نظرت في أمر طائفة منهم في أول مجلس، وفي أمر طائفة أخرى في المجلس الثاني، وكذلك في المجلس الثالث⁽¹⁾.

كما يصح بعدم تقديم شخص على شخص قائلاً: "من خرجت قصته أولاً دعي أولاً، وكذلك من بعده، مع أنه متى علم العمال والولاة أنك تجلس للنظر في أمور الناس يوماً في السنة، ليس يوماً في الشهر، تناهوا بإذن الله عن الظلم وأنصفوا من أنفسهم"⁽²⁾. وقد كان الخليفة المأمون يجلس للظالم يوم الأحد من كل أسبوع، وكتب إليه أحد الولاة جندة بأن الجند شغبوا وبهبوا، فرد عليه: "لو عدلت لم يشغبوا، ولو وفيت لم ينهبوا"⁽³⁾.

ويتألف مجلس صاحب المظالم من خمس جماعات من الأعوان، لا ينتظم إلا بحضورهم، هم: الحماة والأعوان، لجذب القوى، وتقويم الجريء والقضاة والحكام، لاستعلام ما يثبت عندهم بين الخصوم، والفقهاء يرجع إليهم فيما أشكل، ولسؤالهم عما اشتبه وأعضل من المسائل الشرعية، والكتّاب لإثبات وتدوين ما جرى بين الخصوم، وما توجب لهم أو عليهم من الحقوق، والشهود للشهادة على ما أوجب من الحقوق وأمضى من الأحكام، وللاستعانة بمعلوماتهم عن الخصوم، ولأن ما أصدر من الأحكام لا يتنافى مع العدل، فإذا استكمل مجلس المظالم بما ذكرنا من الأصناف الخمسة من الجماعات، حينئذ يشرع في النظر في المظالم⁽⁴⁾.

(1) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب كتاب الحراج، تحقيق محمد إبراهيم شيبا، دار الإصلاح (القاهرة، 981) ص 188

(2) المصدر نفسه، ص 189.

(3) عذاب سيد صبرة: نظم الإسلامية، 1/187.

(4) علي حسين الشططش: المرجع السابق، ص 190.

أما فيما يتعلق باختصاصات صاحب المطالم، فهي متعددة وواسعة، والتي من أهمها:

- 1- النظر في تعدي الولاية على الرعية، وأحدهم بالعسف في السيرة⁽¹⁾.
- 2- جور العمال فيما يحبونه من الأموال⁽²⁾.
- 3- كُتَاب الدواوين، لأهم أمداء المسلمين على ثبوت أموالهم فيما يستوفونه ويوفونه، فإن عدلوا بحق من دخل أو خرج إلى زيادة أو نقصان، أرجعه إلى قوانينه، وأذب المذنب منهم⁽³⁾.
- 4- تظلم المسترزقة من نقص أرزاقهم، أو تأخرها عنهم فيرجع إلى ديوانه في فرض العطاء العادي فيجزئهم عليه⁽⁴⁾.
- 5- رد الغُصوب، وهي ضربان: غُصوب سلطانية، قد تغلب عليها ولاية الجور، وهي موقوفة على تظلم أربابه، والضرب الثاني من الغُصوب ما تغلب عليه دور الأيدي القوية، وتصرفوا فيه تصرف المُلْك بالقهر والغلبة، وهذا موقوف على تظلم أصحابه⁽⁵⁾.
- 6- النظر في الظلمات المتعلقة بالأوقاف، وضمان تطبيقها على الوجه الأكمل⁽⁶⁾.
- 7- تنفيذ ما وقف من أحكام القضاء، سواء لضعفهم عن إنفاذه وعجزهم عن المحكوم عليه، لتعزيزه وقوة يده أو لعلو قدره، فيكون ناظر المظالم أقدر يداً، وأنفذ أمراً⁽⁷⁾.
- 8- النظر فيما عجز عنه الناظر من تنفيذه سواء كان القاضي أم المحتسب في مجال المصالح العامة، كالمجاهرة بمنكر ضعف عن دفعه والتعدي عن طريق عجز عن منعه، والتخفيف فيما يقدر على رده⁽⁸⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 190.

(2) الماوردي الأحكام السلطانية، ص 89.

(3) المصدر نفسه، ص 89.

(4) المصدر نفسه، ص 89.

(5) المصدر نفسه، ص 89.

(6) لم يعنى، محمد بن العزى الأحكام السلطانية (القاهرة 1986م) ص 59، 63.

(7) المصدر نفسه، ص 59-63.

(8) المصدر نفسه، ص 59-63.

9- مراعاة العبادات الظاهرة، كالحج والجهاد والجمع والأعياد من تقصير فيها، وإحلال بشروطها⁽¹⁾.

10- النظر في المشاجرين، والحكم بين المتنازعين، فلا يخرح في النظر بينهم عن موجب الحق ومقتضاه، ولا يسوغ أن يحكم بينهم إلا بما يحكم به الحكام والقضاة⁽²⁾.

وهناك فرق بين نظر المظالم ونظر القضاة، فلناظر المظالم من فضل الهيبة، وقوة اليد ما ليس للقضاة، في كف الخصوم عن التجاكد، منع الطلعة عن التغالب والتجاذب، فهو أوسع مجالاً ومقالاً وأكثر تأنيلاً في ترداد الخصوم عند اشتباه الأمور⁽³⁾. وله والخصوم إذا اعضلوا إلى وساطة الأمان، ليفصلوا التنازع بينهم صلحاً عن تراض، وليس للتقاضي ذلك إلا عن رضى الخصمين بالرد⁽⁴⁾.

رابعاً: قضاء الحسبة في العصر العباسي الأول:

الحسبة واحدة من النظم الإسلامية الأساسية التي وضعت أساسها الشريعة الإسلامية، وانفردت بتطبيقها الأمة الإسلامية، والحسبة عند اللغويين تعني الإنكار والردع، فقد عرفها بعضهم بأنها مشتقة من حسبك أي لكتف أو كف عن، وعرفها آخرون أنها من احتسب عليه الشيء، أي أنكره عليه، أو أنها من احتساب الأجر عند الله لعمل يقوم به الإنسان⁽⁵⁾.

أما الحسبة اصطلاحاً، فهي كما قال الماوردي: "الأمر بالمعروف إذا ظهر

(1) علي الشطشاط: المرجع السابق، ص 191.

(2) المرجع نفسه، ص 191.

(3) ماوردي: المصدر السابق، ص 83. كذلك الشطشاط: دراسات في تاريخ الحضارة، ص 191.

(4) المصدر نفسه، ص 89.

(5) حرر: تاج فرامد: فتح الإسلام، مكتبة التراث (الرياض، 2003) ص 88-89.

تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله⁽¹⁾ وأساسها قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾⁽²⁾.

وعرف ابن تيمية الحسبة فقال: هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من اختصاص الولاية والقضاة والديوان وبحوهم⁽³⁾.

كما عرفها ابن خلدون: بأنها وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي هو فرض على القائم بأمور المسلمين⁽⁴⁾.

لقد انعكست فكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ولاية الحسبة التي تهتم بأوضاع الأفراد الخلقية والدينية، والمعيشية، والاقتصادية، والتنظيمية، فتعمل على حمايتها والاهتمام بها، وهي رقابة إدارية تقوم بها الدولة عن طريق موظفين خاصين على نشاط الأفراد في مجال الأخلاق، والدين والاقتصاد، أي في المجال الاجتماعي بوجه عام تحقيقاً للعدل والفضيلة وفقاً للمبادئ المقررة في الشرع الإسلامي⁽⁵⁾.

ظهور الحسبة:

يرى بعض المؤرخين أن نشأة الحسبة ترجع إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم الذي كان أول محتسب إذ نهى عن الغش بقوله: "من غشنا فليس منا"⁽⁶⁾. ويروى أن الرسول - ﷺ - عين سعيد بن سعيد بن العاص على السوق بعد فتح مكة، وولى عمر بن الخطاب أم الشفا الأنصارية على السوق، ولعلها كانت لأمر تتعلق بالنساء، ويذهب آخرون إلى أن عمر بن الخطاب هو أول من وضع نظام الحسبة، وكان عمر يطوف في الأسواق فمتى رأى غشاشاً ضربه بها وربما أتلف بضاعته مهما كان

(1) الماوردي: أحكام، ص 299

(2) سورة آل عمران، الآية 104

(3) ابن تيمية الحسبة، ص 32

(4) ابن خلدون المقدمة ص 225

(5) تاج المر أحمد المرجع السابق، ص 89

(6) صحيح مسلم، ٧٩ (٣٠ هـ روى)

مركزة⁽¹⁾.

ولاشك بأن الحلفاء والأمراء كانوا يوصون بمنع العثر، ومعاقبة أصحابه عليه، ويكاد يُجمع المؤرخون إلى أن وظيفة المحتسب قد ظهرت في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي أيام العباسيين، ويحددها بعضهم بأنها ظهرت أيام المهدي أو الهادي أو الرشيد أو المأمون، ولكن الراجح أنها ظهرت أيام أبي جعفر المنصور، فقد أورد الطبري نصاً يشير إلى ذلك بقوله: "أن المنصور ولي رجلاً يُقال له أبو زكريا الحسبة في بغداد والأسواق"⁽²⁾.

والمحتسب من نصبه الإمام، أو الخليفة في أحوال الرعية والكشف عن أمورهم ومصالحهم⁽³⁾.

ويشترط في المحتسب أن يكون مسلماً، حراً، بالغاً، عاقلاً، عادلاً، قادراً⁽⁴⁾، وأن يكون فقيهاً، عارفاً بأحكام الشريعة الإسلامية، لعلم ما يأمر به، ويهي عنه، وأن لا يكون قوله مخالفاً لفعله، فقد قال الله عز وجل في ذم علماء بني إسرائيل: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾⁽⁵⁾. وقال فجيراً عن شعيب عليه السلام - لما نهى قومه عن بخس الموازين ونقص المكييل في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرِيدُ أَنْ أَخِلَّكُمْ إِلَى مَا أَنْفَاكُمْ عَنْهُ إِن أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ...﴾⁽⁶⁾.

ويجب على المحتسب أن يقصد بقوله وفعله وجه الله تعالى، وطلب مرضاته، خالصاً مخلص النية، لا يشوبه في طويته رياء ولا مراة، ويجتنب في عمله منافسة الناس ومفاخرتهم، لينشر الله تعالى عليه رداء القول والتوفيق، ويقذف له في القلوب مهابة وجلالة، ويجب أن يكون المحتسب مواظباً على سنن رسول الله - ﷺ - مع القيام على الفرائض والواجبات، وأن يكون شيمته الرفق في القول، وطلاقة الوجه،

(1) شهر التنسي، المرجع السابق، ص 136.

(2) الطبري تاريخ الأمم والملوك، 3/336.

(3) ابن الأثير، محمد بن محمد بن أحمد، معالم القرية في أحكام الحسبة، دار الفقه (بيروت، 1990) ص 29.

(4) علي الشنطط، نواسات في تاريخ الحسبة الإسلامية، ص 192.

(5) سورة العنكبوت، الآية 46.

(6) سورة هود، الآية 88.

وسهولة أخلاق، عند أمره وبهيه، فإن ذلك أبلغ من استمالة قلوب الناس وحصول المقصود، وليكن أيضاً متأبياً، غير منابر إلى العقوبة، ولا يؤاخذ أحداً لأول ذنب يصدر منه⁽¹⁾.

أما واجبات المحتسب واحتصاصاته فقد ازدادت واتسع نطاقها، بعد تطور المجتمع الإسلامي منذ عهد الخلفاء الراشدين وعلى امتداد العصور الوسطى، وقد ذكرها ابن خلدون بقوله: إن المحتسب "يبحث عن المنكرات ويعزر ويؤدب على قدرها، ويحمل الناس على المصالح العامة في المدينة، مثل: المنع من المضايقة في الطرقات، ومنع العمالين وأهل السفن من الإكثار في الحمل، والحكم على أهل المباني المتداعية للسقوط بهدمها وإزالة ما يتوقع من ضررها على السابلة، وضرب على أيدي المعلمين في المكاتب وغيرها في الإبلاغ في ضربهم للصبيان المتعلمين"⁽²⁾.

ويجب على المحتسب أن يتفقد الأماكن التي يجتمع فيها النساء، مثل: سوق الغزل والكتان، وشطوط الأنهار، وأبواب حمامات النساء، وغير ذلك، فإن رأى أحد الشباب متعرضاً لامرأة ويكلمها في غير معاملة في البيع والشراء، أو ينظر إليها، وجب عليه أن يعزره ويمنعه من الوقوف في تلك الأماكن⁽³⁾.

"ولا يتوقف حكمه عن تنازع أو استعداد، بل له النظر والحكم فيما يصل إلى علمه من تلك، ويرفع إليه، وليس له إمضاء الحكم في الدعاوى مطلقاً، بل فيما يتعلق بالغش والتدليس في المعاييش وغيرها، في المكايل والموازين، وله أيضاً حمل المماطلين على الإنصاف، وأمثال ذلك مما ليس فيه سماع بيّنه ولا إنفاذ حكم"⁽⁴⁾.

وفي العصر العباسي ظهرت صلاحيات جديدة للمحتسب، فبالإضافة إلى الاحتصاصات التي سبق ذكرها، أصبح ينظر في حقوق الإمام، وفي منع إحصاء العبيد، وفي مراقبة القضاة والوعاظ وأئمة المساجد والأطباء والمعلمين، والصانع، كما

(1) علي الشنيطي المرجع السابق ص 93

(2) ابن خلدون المعجم، ص 225

(3) علي حسين الشنيطي دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، ص 194

(4) ابن خلدون المعجم السابق ص 225

ينظر في أمور الزنا والعثر وفي محاسبة أصحاب السحر والشعوذة⁽¹⁾.

وفي أثناء القرن الثاني، اتسعت الدولة وازدهرت التجارة والصناعة، فعين المحتسب من قبل الخليفة أو الوالي، ويمكن أن يكون هذا قد تم في عصر أبي جعفر المصور الذي أسست فيه مدينة بغداد وبطمت أسواقها، فقد ذكر الخطيب البغدادي أن المصور عين يحيى بن زكريا محتسباً وقتله في سنة 157هـ لما أحل بعمله، وذكر أبو الفداء في تاريخ سنة 169هـ أن نفع بن أبو عبد الرحمن كان محتسباً للخليفة المهدي⁽²⁾.

وتشبه الحسنة ديوان المطالم في استقرار موصوعهما على الرهنة والقوة والصرامة، وفي تطلع كل منهما إلى إنكار النعي والعنوان، بيد أن النظر في المطالم موصوع لما يعثر عنه القضاة، والنظر في الحسنة موصوع لما يترفع عنه القضاة، وإذا جار لوالي المطالم أن يحكم، فإن والي الحسنة يأمر وبشي من غير أن يحكم وإنما الحسنة على هذا كله أمر بالمعروف، وبشي عن المنكر⁽³⁾.

وبهذا الصدد يتضح جلاء أن الحسنة وظيفة إسلامية ابتدعتها الإسلام وطورها المسلمون من غير تأثير خارجي، واعتنى بها العلماء المسلمون وطموها، وقد ذكر بعض المستشرقين أنها وظيفة مستعارة من النظام البيزنطي فيقول شاخت وقد أحلى القضاة البيزنطيون ومنهم موظفوا الأقاليم التي فتحها المسلمون ولكن وظيفة الإدارة البلدية، وهي وظيفة كان حراً منها قصائداً استعارة للمسلمين⁽⁴⁾، وهي وظيفة (عامل السوق) وصاحب السوق الذي كان له قضاء مدي وجاني محدود، فقد تطور هذا في عصر عباسيين إلى وظيفة إسلامية وهو المحتسب⁽⁵⁾. كما أن فور حرونا باوم قارب في كتابه الإسلام في العصور الوسطى بين الحسنة في الإسلام وكتاب الكامل الذي يشرح أحوال التجارة في القسطنطينية، وسبب هذه المقارنة أنه يرى أن المسلمين قلدوا الحسنة من البيزنطيين والمتشابهة التي رأها بين صفات المحتسب المسلم، وأن هذه الكتب في

(1) الحصان، عبد الرازق الحجة مصيبة البعس (بغداد، 1946) ص 27، 28.

(2) علي عبد القادر موسم عة الحصرة العربية الإسلامية 284/2.

(3) صبحي الصالح النص الإسلامي ص 24.

الحسب مماثلة لما كتبه البيرونيون⁽¹⁾.

ولكن هذه المقاربة غير قائمة بين هذا الكتاب وكتب الحسنة، لأن هذا الكتاب كتب في القرن العاشر الميلادي، ولكن الحسنة وإن لم تكن موضوعاً للكتابة في القرن الثاني والثالث الهجري، إلا أنها كتبت قائمة على القرآن والحديث والسنة النبوية والخلفاء من بعده، وذلك نحواً من قريبين قبل هذا الكتاب البيروني، حيث بدأ علم الاحتساب الذي يدور حول الحياة الاجتماعية في البلاد الإسلامية⁽²⁾.

(1) علي عبد الغفار موسوعة الحضارة الإسلامية، 286/2

(2) المصدر نفسه، ص 286/2

الفصل الخامس

الدولة والقضاء

- أولاً: الشروط الواجب توافرها فى
القاضى.
- ثانياً: يعين القاضى _____.
- ثالثاً: أرزاق القضاة _____.
- رابعاً: استعلاء القضاة _____.

الدولة والقضاء

لقد كسب نظام لقضاء في الإسلام محكماً ومصوناً ومؤدياً للدور الذي أعد له على نحو فاق غيره من الأنظمة الأخرى التي تبدو ساصعة براقة وذلك للنتائج الطيبة التي حققها القضاء أثناء التطبيق، فإن الأعمال بخواتيمها، وقيمة البصريات والمبادئ بحسب صلاحها ونجاحها بعد التجربة والتنفيذ، وثبت من التجربة أن نجاح النظام بنجاح القائمين عليه، فقد كان القضاء في الإسلام يمثلون صفحة مشرفة من صفحات التاريخ الإسلامي اللاحق، وكانت أحكامهم ونزاهتهم واستقلالهم وتجردهم مضرب المثل وكذلك بينوا شروط القاضي وشروط تعيينه، وأبرزوا مخاطر القضاء، ومن هنا كان المساواة بين الخصوم، وإقامة العدالة بينهم، مهما تفاوتت مكانتهم الاجتماعية والدينية سبباً مباشراً في اعتناق الإسلام والانضواء مع المسلمين في العقيدة⁽¹⁾.

أولاً: الشروط الواجب توافرها في القاضي:

لم يكتب الخلفاء المسلمون الأوائل شروطاً واضحة محددة عندما كانوا يودون استقضاء أحد القضاء وإنما كانت تصدر عنهم توجيهات عامة في الأمور التي يجب أن يكون عليها القاضي، ولكننا نتيجة لدراستنا للقضاء في المناطق المختلفة، وكيفية استقضاء بعضهم يمكننا أن نلاحظ أن هناك شروطاً واضحة سهلة الإدراك والمعرفة، كالإسلام، والعقل، والحرية، والذكورة، وسلامة السمع والفترة على البصر، والبلوغ، ولا تحتاج هذه الأمور إلى كبير عناء لمعرفة، وشروطاً أخرى اهتم بها أولو الأمر وبحسبوا عنها، كالعدالة والعلم، والفهم، والورع، والصرامة في أخذ القرار عند انضاج الحكم، ونلاحظ أن الرسالة التي وجهها الخليفة علي بن أبي طالب للأشتر السعي، مالك بن الحرث (ت 37هـ/657م) والي مصر، شروط القاضي وأدبه فقد قال:

(1) مصر وأصل المرجع المعلق، ص 14

كما كانت الحرية شرطاً أساساً من شروط القضاء، فلم يثبت أن المسلمين استقصوا عدداً مملوكاً، فقد فسر الفقهاء ذلك بأن من لا يملك ولاية نفسه لا يحور له أن تسعد ولايته على غيره⁽¹⁾، مع أنهم أنحوا له أن يفتي وأن يروي الحديث، أما إذا أخذ حريته فبإباح له القضاء كما حدث مع الحسن البصري⁽²⁾ كبير علماء النصرة وفتاها، أما شرط الذكورة فقد كان كل القضاة من الرجال، ولم تستقصي أية امرأة طيلة هذه الفترة، مع أن بعض النساء قد بررن في بعض الأمور، حيث أن الحليفة عمر بن الخطاب عين الشفاء بنت عبد الله (ت: سنة 20هـ/690م) على شيء من السوق⁽³⁾.

وكان يقدمها في الرأي ويفصلها، ومع أن المسؤولية عن السوق تتصل بشيء من القضاء من حيث العدالة في المكاييل والمواريث ومنع العشر، إلا أن القضاء بصفاته وشروطه ومهامه لم تدخله أية امرأة، ولاند من الإشارة إلى أن الناس كانوا يستفتون بعض النساء كأم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق⁽⁴⁾ وعمره بنت عبد الرحمن⁽⁵⁾ كما سبق توصيحه في الفصل الثالث.

ومن شروط القاضي أن يتمتع سلامة السمع وقدرته على البصر والكلام حتى يستطيع إثبات الحقوق بطلاً وسمعاً وبنطقاً، فلم يستقص صريراً أو أصم أو أكم، وقد نفى القاضي نعيم بن أوس الأشعري على القضاء حتى ذهب بصره فعزل عنه⁽⁶⁾، فال بعض القضاة كانوا ناقصي بعض الأعضاء وعندهم بعض الحلول في بعض أعضاء الجسم فيما لا يؤثر في صحة التمييز والقدرة على إدراك كل ما يمكن إدراكه، فقد كان معاد بن جبل وأبو الأسود الدؤلي أعرجين⁽⁷⁾، وكان مسروق بن الأجدع أحملاً

(1) الماوردي الأحكام السنية، ص 83.

(2) من سعد المصدر السابق 159/7.

(3) من عبد الله المصدر السابق، 868/4.

(4) من سعد المصدر السابق، ص 375/2.

(5) الذهبي سير أعلام النبلاء، 507/4.

(6) وكيع المصدر السابق، 204/3.

(7) من فتية الملوك، ص 583.

كما كانت الحرية شرطاً أساساً من شروط القضاء، فلم يثبت أن المسلمين استقصوا عنداً مملوكاً، فقد فسر الفقهاء ذلك بأن من لا يملك ولاية نفسه لا يحوز له أن تستعقد ولايته على غيره⁽¹⁾، مع أنهم أباحوا له أن يعقبي وأن يروي الحديث، أما إذا أحد حريته فيباح له القضاء كما حدث مع الحسن النصري⁽²⁾ كبير علماء النصرة وفقهائها، أما شرط الذكورة فقد كان كل القضاة من الرجال، ولم تستقصي أية امرأة طيلة هذه الفترة، مع أن بعض النساء قد برزن في بعض الأمور، حيث أن الخليفة عمر بن الخطاب عين الشفاء بنت عبد الله (ت: سنة 20هـ/690م) على شيء من السوق⁽³⁾، وكان يقدمها في الرأي ويفضلها، ومع أن المسؤولية عن السوق تتصل بشيء من القضاء من حيث العدالة في المكاييل والموازين ومنع الغش، إلا أن القضاء بصفاته وشروطه ومهامه لم تدخله أية امرأة، ولابد من الإشارة إلى أن الناس كانوا يستفتون بعض النساء كأم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق⁽⁴⁾ وعمره بنت عبد الرحمن⁽⁵⁾ كما سبق توضيحه في الفصل الثالث.

ومن شروط القاضي أن يتمتع بسلامة السمع وقدرته على البصر والكلام حتى يستطيع إثبات الحقوق نظراً وسمعاً ونطقاً، فلم يستقص ضريراً أو أصم أو أكم، وقد بقي القاضي ميمر بن أوس الأشعري على القضاء حتى ذهب بصره فغرل عنه⁽⁶⁾، فإن بعض القضاة كانوا ناقصي بعض الأعضاء وعندهم بعض الخلل في بعض أعضاء الجسم فيما لا يؤثر في صحة التمييز والقدرة على إدراك كل ما يمكن إدراكه، فقد كان معاذ بن جبل وأبو الأسود الدؤلي أعرجين⁽⁷⁾، وكان مسروق بن الأجدع أحمب أسلاً

(1) المبرودي: الأحكام السطانية، ص 83.

(2) ابن سعد: المصدر السابق، 159/7.

(3) ابن عبد البر: المصدر السابق، 1868/4.

(4) ابن سعد: المصدر السابق، ص 375/2.

(5) الأصبهني: سير أعلام النبلاء، 507/4.

(6) وكيع: المصدر السابق، 204/1.

(7) ابن قتيبة: المعارف، ص 987.

من حراحة كانت أصابته يوم القادسية⁽¹⁾ وكان عبيدة السلماني أعوراً⁽²⁾، وكان أبو بكر بن أبي موسى الأشعري⁽³⁾ وأخوه أبو بردة أحولين⁽⁴⁾.

ولم تكن الكهولة والشحوحة شرطاً في القاضي، بل كان البلوغ هو الشرط، وقد عرفت هذه الفترة عدداً من القضاة الشبان مثل كعب بن سور⁽⁵⁾، وعند الواحد بن عبد الرحمن ابن حديج قاضي مصر حيث أنه كان شاماً إلا أنه كان فقيهاً⁽⁶⁾.

أما العدالة فقد كانت شرطاً من شروط تولي القضاء، ويعني هنا بالعدالة أن يكون القاضي ذا صفات حيدة وأخلاق عالية، كالأمانة والعفة والصدق والابتعاد عن المال الحرام وتحبب الكباير وعدم الإصرار على صعائر الدنوب، وإذا كان المقروص من الشهود أن يكونوا عدولاً حتى تقبل شهادتهم استنداً إلى قول الله عز وجل: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾⁽⁷⁾. فمن باب أولى أن يكون القضاة عدولاً. وقد اتصف قضاة هذه الفترة بصفة عامة بعدالتهم، وعرفوا باستقامتهم قبل استقصائهم. وقد حدث أن ولاية الأمر عندما كانوا يشعرون بعدم عدالة واستقامة المرشح للقضاء كانوا يرفضون تعيينه⁽⁸⁾.

كما اشترطوا العلم بالأحكام الشرعية، وكان أولوا الأمر يسألون المرشح للقضاء، أو حتى القاضي في بعض الحالات عن بعض الأمور التي يحتاج إليها القاضي، كما كانوا يلزمون بعض القضاة باستشارة بعض الفقهاء في القضايا التي تصعب عليهم⁽⁹⁾ أو حتى استشارة الخليفة نفسه إذا اقتضى الأمر⁽¹⁰⁾. وعندما كان يثبت للحلقة أو الوالي أن علم القاضي يقصر عن القيام

(1) ابن قتيبة المصنف السابق، ص 583.

(2) ابن سعد، المصنف السابق، 77/6.

(3) ابن حبان، المصنف السابق، ص 303.

(4) الذهبي، سير أعلام، 43/4.

(5) الحبيب الله بن تاريج بغداد، 199/14.

(6) الكندي، المصنف السابق، ص 248.

(7) سورة الطلاق، الآية 2، ص 555.

(8) ابن عسك، نهج، 322/3.

(9) ابن عسك، عيون الأخبار، 1، 62.

(10) ابن عسك، المصنف السابق، 259/28.

نواحيات القضاء كل يعزله عن القضاء مباشرة كما فعل والي حراسل أشرس بن عند
الله السلمي، يعزل القاضي أبي المارك الكندي الذي كان قاضياً في مرو، فلما تأكد من
ضعف علمه قام بعزله⁽¹⁾.

وكانت هناك صفات أخرى تساعد في استقصاء القاضي كقوة الشخصية
والصرامة عند أتصاح الحكم، فقد قال الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): "لأعزلن أبا مريم
(الحنفي) ولأولين رجلاً إذا رآه الفاجر فوقه"⁽²⁾. وكان السبب في ذلك أن أبا مريم حلّ
خلفاً بين متخاصمين من ماله الخاص⁽³⁾.

وقد قال الفقيه عطاء بن رباح: "لا ينبغي للقاضي إذا تبين له القضاء أن يصلح
بين المتخاصمين"⁽⁴⁾. وقد عزل الخليفة عمر بن عبد العزيز قاضياً اختصم إليه اثنان
في دينار فأعطى القاضي ديناراً للمدعي من جيبه الخاص، فقال عمر: "اعتزل
قضائنا"⁽⁵⁾، وذلك أنه كان ضعيفاً ولم يبذل جهده في معرفة الحق حتى يعطي الحق
لصاحبه، وكان يستحسن في القاضي أن يكون ذا فراسة⁽⁶⁾ مع أن ذلك لم يكن شرطاً
رئيسياً في تولي القضاء، وقد امتاز عدد كبير من القضاة بالذكاء والفراسة كعلي بن
أبي طالب وعمر بن الخطاب⁽⁷⁾.

وكانت العالوية من القضاء من أصل عربي، فإنه مع نهاية القرن الأول الهجري
صار بعض القضاة من الموالي، فقد كان الناس في البداية يفضلون أن يكون القاضي
عربياً، ويوضح النقاش الذي حدث بين الحجاج والي العراق وبين سعيد بن جبير من
موالي بن أسد⁽⁸⁾ هذا الموضوع. قال الحجاج لسعيد بن جبير: "ألم أولك القضاء فضج
أهل الكوفة وقالوا: لا يصلح للقضاء إلا لعربي فاستقضيت أبا بـردة بن

(1) أبو بطي، المصدر السابق، ص 60.

(2) وكيع المصدر السابق، 27011 كذلك ابن خلدون، المصدر السابق، 386/11.

(3) وكيع، المصدر نفسه، 272/1-273.

(4) المصدر نفسه، ص 75.

(5) المصدر نفسه، ص 81.

(6) ابن عبد ربه، المصدر السابق، ص 296/2.

(7) المصدر نفسه، 296/2.

(8) ابن سعد، المصدر السابق، 256/6.

أبي موسى الأشعري وأمرته ألا يقطع أمراً دونك؟ قال سعيد: بلى⁽¹⁾. ويعطي هذا النص مدلولاً على أن الناس كانوا يفصلون أن يكون القاضي عربياً وأن الولاية كانوا يسيرون أحياناً في استقصائهم للقضاء على رغبة الناس في عدم تعيين غير العرب، ولكن مع ذلك فقد غير أشخاص من أصل غير عربي كالحسن البصري⁽²⁾.

واعتبر الفهم (سرعة إدراك الشيء) عنصراً هاماً من عناصر استقصاء القاضي، فقد اعتبر الخليفة عمر بن عبد العزيز الفهم عنصراً رئيساً من عناصر استقصاء القاضي⁽³⁾. ويوضح استقصاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه لكعب بن سور⁽⁴⁾ وإرساله قاضياً للبصرة مع أنه لم يعرفه (لأنه في ذلك اليوم أهمية الفهم، كما كان استقصاء عمر بن الخطاب لشريح⁽⁵⁾ قد استند إلى الفهم⁽⁶⁾).

وقد قال ابن هبيرة: "لا يصلح للقضاء إلا الفهم الورع العالم"⁽⁷⁾، وقال القاضي يزيد بن عبد الله بن موهب: "ثلاث إذا لم يكن في القاضي فليس بقاضي: يسأل وإن كان عالماً، ولا يسمع شكيه من أحد ليس معه خصمه، ويقضي إذا فهم"⁽⁸⁾.

ولا يؤخذ الفهم بالتعليم وإنما هي صفة يتصف بها الإنسان في سرعة الإدراك وسرعة القدرة على التحليل وإعطاء الجواب، كما تجدر الإشارة إلى أن الفهم كان سبباً في تعيين إياس معاوية (ت 122هـ/740م) قاضياً⁽⁹⁾.

وكان يفضل أن يكون القاضي ذا حسب، فقد روى أن الخليفة عمر بن الخطاب طلب من أبي موسى الأشعري استقصاء ذي المال والحسب فإن ذا المال لا يرغب في أموال الناس، وذا الحسب لا يخشى العواقب بين الناس⁽¹⁰⁾.

(1) المبرور: المصدر السابق، 439/2.

(2) ابن سعد: المصدر السابق، 156/7.

(3) وكيع: المصدر السابق، 78/.

(4) ابن سعد: المصدر السابق، 92/7.

(5) ابن كثير: المصدر السابق، 25/9.

(6) المصدر نفسه، كذلك ذكر العهد في القرآن الكريم في سورة الأنبياء، الآية 77، 78، 328.

(7) وكيع: المصدر السابق، 50/3.

(8) أبو روعة: المصدر السابق، 206/1.

(9) ابن حبان: المصدر السابق، 1/24، كذلك وكيع: المصدر السابق، 312/3-3.

(10) وكيع: المصدر السابق، 1/70.

وقد قال يباس بن معوية نعي بن أوطاة عندما طلب منه أن يدلّه على أساس ليواليهم بعض الأعمال، قال: "عليك أهل النيوتات الذين يستحيون لأحسابهم فوالهم"⁽¹⁾. كما أن بعض الولاة كانوا يفصلون أن يكون القاضي من أهل المدينة، لشرف أهل المدينة وقربهم من الرسول (ﷺ) وإعظام الناس لهم⁽²⁾.

ثانياً: تعيين القاضي:

كان رسول الله (ﷺ) يجمع في يديه جميع السلطات الرئيسية، فلما انتقل إلى الرفيق الأعلى اجتمعت تلك السلطات ومن ضمنها القضاء في يد الخليفة أبي بكر الصديق، فكان أبو بكر هو المرجع للمسلمين في حل قضاياهم، فإن الأحداث الجسيمة التي واكبت استخلافه جعلته يبحث الأمر مع كبار الصحابة، وتعهد عمر بأن يساعد الخليفة في أعمال القضاء، وتم الأمر على ذلك، فكان عمر بن الخطاب أول قاض يعينه الخلفاء الراشدين، ومكث عاماً لم يختصم إليه اثنان⁽³⁾، واستمر عمله ذاك أيام خلافة أبي بكر كلها⁽⁴⁾، وكان بالإضافة لذلك بمثابة الوزير الأول له⁽⁵⁾.

واستمر الولاة الآخرون الذين كفهم رسول الله (ﷺ) بأعمال الولاية والقضاء في عملهم كما كان الأمر في السابق، مثل عتاب ابن أسيد، ومعاذ بن جبل، وأبي موسى الأشعري، ولعلاء بن الحضرمي، وقد كان القضاء في الولايات جزءاً من الولاية، وأن القضاء كان يعطي في بعض الأحيان لمن يجمع الصدقات⁽⁶⁾ لأن وظيفة القضاء لم تكن في ذلك الوقت مستقلة استقلالاً كاملاً، ومع أن الخليفة أبا بكر كلف عمر بالقيام بأعباء القضاء، وكان يحيل إليه كثيراً من القضايا⁽⁷⁾، فإنه كان يمارس حقه أحياناً في

(1) ابن عبد ربه: المصنف السابق، 20/1

(2) وكيع: المصنف السابق، 22/3

(3) المصنف نفسه، 4 04

(4) الطبري: تاريخ الررس والملوك، 342/6

(5) الذهبي: الجعاء الراشدين، ص 121

(6) المذودي: لب، 133/1

(7) الطبري: المصنف نفسه، 386/3

القضاء فيقضي بين المتخاصمين.

ولما تولى عمر بن الخطاب الخلافة سار في بداية خلافته على نفس الطريقة، حيث كان القضاء حراً من عمل الوالي، كما كان عمر نفسه يقوم بأعمال القاضي في المدينة، فأمر إردباد المسؤولين جعلته يكلف يريد بن سعيد بن تمامه لمساعدته في أتعاء القضاء وبخاصة تلك القضايا البسيطة التي عُبِّرَ عنها بالدرهم والدرهمين⁽¹⁾، ثم توسع بعد ذلك في فصل القضاء في الولايات عن الوالي ووضع قضاة مستقلين⁽²⁾، قاستقضى كعب ابن سور اللقيطي⁽³⁾، بعد أن عزل أبا مريم الحنفي، الذي يعتبر أول من قضى في البصرة، وقد استقضاه عتبة بن غزوان⁽⁴⁾، كما أن الخليفة عمر بن الخطاب استقضى سلمان بن ربيعة الباهلي على الكوفة⁽⁵⁾ وكلف عبد الله بن مسعود بعد ذلك بالقضايا الكبيرة، ثم استقضى شريح بن الحارث الكندي، واستقضى أبا الدرداء على الشام⁽⁶⁾، وعبدادة بن الصامت على حمص وذلك بين عامي (18 - 19 هـ)⁽⁷⁾، وكتب إلى عمرو بن العاص والي مصر باستقضاء كعب بن يسار بن خننه عليها، وكان كعب هذا حكماً في الجاهلية فرفض قائلاً: "والله لا ينجيهِ الله من أمر الجاهلية وما كان فيها من الهلاك، ولكن عمرو بن العاص قال له: "لا بد من السمع والطاعة لأمر المؤمنين فاقض بين الناس حتى أكتب لأمر المؤمنين فقضى حتى أعفاه، ويقال إنه قضى شهرين⁽⁸⁾، ولم يمنع كون كعب بن يسار حكماً في الجاهلية من استقضائه في الإسلام، وكان الخليفة عمر قد طلب من عمرو بن العاص استقضاء قيس بن أبي العباس،

(1) ابن حجر: الإصابة، 348/ 0.

(2) ابن سعد: المصدر السابق، 282/3.

(3) أبو هلال العسكري: المصدر السابق، ص 244، كذلك الذهبي: تاريخ، ص 249.

(4) البلاذري: فتوح، ص 109 كذلك وكيع: المصدر السابق، 269/1.

(5) هلال بن علي: المصدر نفسه، 346/1.

(6) أبو روعة: المصدر السابق، ص 198.

(7) البلاذري: المصدر السابق، ص 67 كذلك أبو روعة: المصدر السابق، 205/1.

(8) الكندي: المصدر السابق، ص 23.

وكانت مدة قصائه ثلاثة أشهر فقط⁽¹⁾.

أما الخليفة نفسه فقد استمر بالقيام بأعمال القضاء. وكان يقضي بين الناس حيث أدركه الحضور، فإنه كان إذا كثّر عليه الحضور صرفهم إلى زيد بن ثابت⁽²⁾، وكان الخليفة عمر قد استقصاه وفرض له على القضاء رزقاً⁽³⁾، وكان يستعين في بعض الأحيان بعلي بن أبي طالب في بعض القضايا، دون أن يكون قد استقصاه⁽⁴⁾.

واستمر الولاية في القيام بأعمال القضاء في المناطق التي لم يُعين لها قاضي مستقل، كما كان الحال في اليمن، إذ كان بها أبو موسى الأشعري في أول خلافة عمر وقبل أن يتحول إلى العراق، كما كان بعلي بن أمية والي الجند في اليمن يقوم بأعمال القضاء ويستشير الخليفة في القضايا الصعبة⁽⁵⁾، وقد اتخذ الخليفة عمر بن الخطاب الصحابي محمد بن مسلمة الأوسي الأنصاري للكشف على الأمور المهمة فأرسله للكشف على قصر سعد بن أبي وقاص بالكوفة وحرقه، والتحقق من شكوى علي سعد⁽⁶⁾.

أما الخليفة عثمان بن عفان فقد استقصى زيد بن ثابت على المدينة⁽⁷⁾، كما أنه أقرّ القضاء الذين كانوا في عهد الخليفة عمر، فإنه أعطى صلاحيات لوالي الشام معاوية بن أبي سفيان تتمثل في تعيين القضاة، إذ لما توفي قاضيهما أبو الدرداء استقصى معاوية على الشام فضالة بن عبيد⁽⁸⁾ واستمر الخليفة عثمان بالقيام بأعمال القضاء كما كان الخلفيتان قبله، وكان يستعين في قضايا كبار الصحابة⁽⁹⁾.

(1) المصدر السابق، ص 238.

(2) ابن شبيب، المصدر السابق، 693/2-694.

(3) ابن سعد: المصدر السابق، 339/2. كذلك ابن قدامة: المصدر السابق، 376/1.

(4) الطبري: تاريخ، 479/3.

(5) ابن خنوم، أعلام، 213/1.

(6) الطبري: تاريخ، 47/4، 121.

(7) المصدر نفسه، 472 4.

(8) أبو زرعة: المصدر السابق، 199/.

(9) البيهقي: المصدر السابق، 112/10.

كذلك كان الخليفة علي بن أبي طالب يقوم بأعمال القضاء أيضاً، وقد حُفِظَتْ لَهُ كثير من القصص في كثير من الكتب⁽¹⁾. كما كان يشارك القضاة أحكامهم وفيما يتفقون⁽²⁾ وكان يرى فصل القضاء عن الولاية حسماً ورد في رسالته إلى الأشر النخعي وولي مصر⁽³⁾ وقد استقصى في عهد علي بن أبي طالب مجموعة من القصص منهم أبو الأسود الدؤلي على البصرة، وقصى فيها الضحاك بن عبد الله الهلالي وعند الله بن فضالة الليثي⁽⁴⁾ واستقصى محمد بن زيد بن خليفة الشيباني على الكوفة بعد القاضي شريح، إلا أنه لم يقض سوى أشهر ثم عزل وأعيد شريح⁽⁵⁾.

ولم يُعين الخليفة علي بن أبي طالب أي قاض على الشام بسبب سيطرة معاوية عليها، وكان قاضياً آنذاك فضالة بن عبيد الذي جعله معاوية أميراً على الشام أثناء توحده إلى معركة صفين (37هـ/657م)⁽⁶⁾، وقد أشار الكندي إلى أن مصر شغل فيها منصب القاضي ب وفاة قاضها عثمان بن قيس بن أبي العاص في أوائل خلافة علي⁽⁷⁾، واستمر ذلك إلى حين خلافة معاوية بن أبي سفيان، وعام الجماعة سنة (41هـ/661م)⁽⁸⁾، فإن هذا الكلام يثير بعض الشكوك، إذ يعتقد أن الأشر النخعي وقيس بن سعد⁽⁹⁾ كانا يقومان بأعمال القضاء، كما ذكر أن محمد بن أبي بكر الصديق سأل علياً في مسلم فجر بنصرانية، فأجابه: "أقم الحد على المسلم، وأرفع النصرانية إلى النصارى، يقضون فيها ما شاعوا"⁽¹⁰⁾.

كما أن خارجه بن حنيفة كان يقضي في ولاية عمرو بن العاص على مصر في

(1) وكبح المصدر السابق، 92/1-97.

(2) للمحقق: الصي، ص 206.

(3) ابن أبي الحديد: نهج البلاغة، 94/3.

(4) الطبري: المصدر السابق، 224/5.

(5) العساري، حيدة بن خياط تاريخ خيفة، دار العلم (بيروت)، 1977 (ص 200).

(6) أبو زرعة المصنف السابق، 199، 221.

(7) ابن حجر رفع الأمر، ص 387.

(8) الكندي المصدر السابق، ص 228.

(9) ابن حجر المصدر السابق، ص 387.

(10) ابن أبي شبة المصدر السابق ص 499/6.

حياة علي، وقد قتله أحد الخوارج خطأ⁽¹⁾ إذ كان يقصد قتل عمرو بن العاص⁽²⁾ وقد حدث تطور آخر في عهد بني أمية إذ ترك الخلفاء ممارسة القضاء لقضاةهم، وكان معاوية بن أبي سفيان أول خليفة لا يمارس للقضاء بنفسه، بسبب انشغاله بأمور الدولة الأخرى⁽³⁾.

وكان بعض الولاة يقوم بأعمال القضاء، مثل: أبان بن عثمان وزباد بن أبيه⁽⁴⁾، وعمر بن عبد العزيز أيام ولايته⁽⁵⁾، وكذلك مروان بن الحكم⁽⁶⁾. وقد ترك الخلفاء الأمويون لولايتهم في الأمصار حق اختيار القضاة الذين يرونهم لولايتهم⁽⁷⁾ عدا العاصمة دمشق، إذ كان الخلفاء أنفسهم هم الذين يعينون القاضي بها، فقد عين مروان بن الحكم والي المدينة في خلافة معاوية القاضي عبد الله بن نوفل بن الحارث على المدينة⁽⁸⁾. ولما خلفه على الولاية سعيد بن العاص استقضى أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف⁽⁹⁾، واستقضى مروان في ولايته الثانية أيام معاوية أيضاً مصعب بن عبد الرحمن بن عوف⁽¹⁰⁾، كما استقضى الوليد بن عتبة والي المدينة القاضي عمرو بن عبد زمعه العامري عليها⁽¹¹⁾. وقام ولاية البصرة بتعيين قضاتها أيام معاوية⁽¹²⁾. ولم يحدث أي تغيير على طريقة تعيين القضاة في خلافة يزيد بن معاوية، فقد استمر القضاة السابقون في أعمالهم، واستقضى والي المدينة عمرو ابن سعيد بن العاص قاضياً جديداً للمدينة هو عبد الله بن عثمان النيمي⁽¹³⁾.

(1) ابن سعد، المصدر السابق، 188/4، كذلك الطبري، المصدر السابق، 253/4.

(2) ابن عبد البر، المصدر السابق، 552/2.

(3) انظر مع، 552/28.

(4) الذهبي، سير، 118/5.

(5) ابن كثير، المصدر السابق، 258/8.

(6) الخطيب البغدادي، تاريخ، 103/14.

(7) حليفة بن خياط، المصدر السابق، 238.

(8) ربيع، المصدر السابق، 116/1، كذلك الذهبي، سير، 291/4.

(9) الذهبي، المصدر السابق، 249/1.

(10) ربيع، المصدر السابق، 120/1.

(11) حليفة بن خياط، المصدر السابق، 227.

(12) الذهبي، المصدر السابق، 473.

(13) حليفة بن خياط، المصدر السابق، 269.

وفي خلافة الوليد بن عبد الملك استمر الولاية في تعيين وعزل القضاة، كما كان في أيام عبد الملك، فقد أراد والي مصر الحديد عبد الله بن عبد الملك بن مروان استدال عمال عمه عبد العزيز وعزل عبد الرحمن بن معاوية بن حديج واستقضى عمران بن عبد الرحمن الحسني⁽¹⁾، وقام والي المدينة آنذاك عمر بن عبد العزيز باستقضاء عبد الرحمن بن يزيد بن جارية⁽²⁾، ثم استقضى بعده أب بكر بن محمد بن حزم. ولم يحدث ما يلفت النظر في خلافة سليمان بن عبد الملك في موضوع القضاء غير تعيين القاضي عياض بن عبيد الله الأزدي على قضاء مصر⁽³⁾.

أما الخليفة عمر بن عبد العزيز، فمع قصر المدة التي تولى الخلافة بها فإنه تدخل أكثر من غيره في استقضاء القضاة، وأشرف على الولاية في هذا الأمر، فقد اقترح على والي البصرة عدي بن أرطاة أن يستقضي أحد شخصين هما: أياس بن معاوية والقاسم بن ربيعة الجوشني⁽⁴⁾، كما أن الخليفة نفسه استقضى عبد الله بن يزيد بن خذامر على مصر⁽⁵⁾، ويحيى بن يزيد التجيبي على الأندلس⁽⁶⁾. وكان عمر بن عبد العزيز يختار رجاله ويختبرهم ويضمن إلى عدالتهم⁽⁷⁾، ويسترجع ذاكرته عن بعضهم في مواقف كان قد لاحظها منهم سابقاً⁽⁸⁾.

واستمر الولاية بعد ذلك في تعيين قضاة الأمصار وعزلهم، فإن بعض الخلفاء كانوا يعينون بعض القضاة أحياناً، كما حدث مع الخليفة هشام بن عبد الملك عندما استقضى يحيى بن ميمون الخضرمي، ولكنه بعد أن تبين له عدم استقامة القاضي طلب من واليه على مصر الوليد بن رفاعه أن يستقضي رجلاً عفيفاً ورعاً سليماً من العيوب

(1) ابن عبد الحكم فتوح مصر وأخبارها، ص 238 كذلك الكندي المصدر السابق، ص 245.

(2) الذهبي تاريخ الإسلام وروايات المشاهير والأعلام، ص 7، 4.

(3) الكندي المصدر السابق، ص 256.

(4) وكيع المصدر السابق، 312/1.

(5) الكندي المصدر السابق، ص 254.

(6) الحسني المصدر السابق، ص 47.

(7) ابن سعد المصدر السابق، 395/5 كذلك بن عساكر تهذيب تاريخ دمشق، 396/1.

(8) المصدر نفسه ص 1، 3، 6.

ولا تأخذه في الله لومة لائم^(١).

واستقصى أمير البصرة القاصي ثمامه بن عبد الله بن أسد الأنصاري^(٢)، ثم استقصى بلال بن أبي بردة الذي كان الخليفة عمر بن عبد العزيز قد رفض استعماله على أي عمل^(٣). وقد حُصِّل للال الإمارة والقضاء والأحداث والصلاة^(٤). واستمر الولاية في استقصاء القضاء، في أيام خلفاء بني أمية المتأخرين، فقد قام ولاية الكوفة والبصرة وغيرهم باستقصاء القضاء لأن الخلفاء كانوا وقتها منصرفين لمعالجة المشاكل الكثيرة، وخاصة تلك الثورات التي اشتدت أيام مروان بن محمد^(٥).

ومن خلال هذه الدراسة في تعيين القضاء في هذه الفترة التي امتدت من تأسيس لدولة العباسية في المدينة المنورة إلى نهاية الدولة الأموية يمكن استخلاص النتائج التالية.

- كان تعيين القاصي يتم بساطة شديدة، فإذا اعتقد ولي الأمر - الخليفة أو والي - أن رجلاً ما يمكن أن يتولى هذا المنصب بنجاح مقدرته على حل إشكال معين أو سرعة فهم قضية ما، فإنه يُسَدِّ إليه مسؤولية الفهم بأبناء القضاء، وما تعيين قاصي البصرة كعب بن سور اللقيطي^(٦) أو شريح بن الحارث قاصي الكوفة بعد أن اكتشف الخليفة عمر ميرانتهما والمؤهلات التي يتمتع بها هذان الرجلان إلا دليل على ذلك^(٧).

- كان القاصي يوصع تحت اختيار معين - قبل استقصائه - ويتحدد وصع الرجل تبعاً لذلك، إذ لما رأى الخليفة عمر بن عبد العزيز لروم بلال بن أبي بردة إحدى سوارى المسجد واجتهاده في العبادة كاد أن يعتز به معتقداً أن ذلك شيء عظيم إذ

(١) الكندي المصدر السابق، ص 257.

(٢) الطبري تاريخ الأمم والملوك، 53/7.

(٣) المصدر نفسه، 66/7.

(٤) المصدر نفسه، 112/7.

(٥) المصدر نفسه، 2/7.

(٦) ابن عبد البر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، 13 8.

(٧) ابن سعد طبقات، 37/6.

يمكن استعماله على إحدى الوظائف الهامة، فأرسل إليه الخليفة أحد مقربيه ليشره
أن بإمكانه أن يستعمله على عمل هام لكنه يريد مقابل هذه الخدمة شيئاً، فوعده
بلا، وكان نتيجة ذلك أن استند بلا من أي عمل أيام عمر بن عبد العزيز⁽¹⁾.

- كان القاضي يعين أحياناً باقتراح من قاصر آخر، إذ لما حضرت أبا الدرداء الوفاة
سأله معاوية عن يراه لهذا الأمر بعده فأجاب أبو الدرداء بأنه يقترح أن يكون
فصلة من عبيد⁽²⁾ هو القاضي بعده، وتم ذلك كما أشار القاضي شريح على
الحجاج باستقصاء أبي بردة بن أبي موسى الأشعري⁽³⁾، واقترح نوه بن نمر
الحصرمي عند استعفائه - استقصاء كاتبه حير بن نعيم⁽⁴⁾.

- وقد يُسأل المرشح للقضاء بعض الأسئلة التي يمكن أن تواجه القاضي حتى يتأكد
ولي الأمر من علم القاضي لاستقصائه⁽⁵⁾.

أما العصر العباسي الأول فقد شهد ظهور منصب قاضي القضاة، أي رئيسهم،
الذي قيل فيه إنه المنصب القضائي الساساني "موبدان موبذ" أي قاضي القضاة أو
رئيسهم. وهذه الوظيفة أعلى الوظائف الدينية قدراً ورتبة، فهو قاضي الدولة كلها، ومن
سواه من القضاة في الأقاليم والأمصار نواب عنه فهو المتصرف فيهم تعييناً وعزلاً،
مثل وزير العدل اليوم⁽⁶⁾. وأول من تقلد هذا المنصب اليوم أبو يوسف يعقوب إبراهيم
صاحب كتاب الحراج، وأحد أقطاب المذهب الحنفي في عهد هارون الرشيد، وكان مقر
قامته بغداد، ويسند إليه قضاء العاصمة، وسائر الأمصار في الأقاليم والأقطار شرقاً
 وغرباً وعداً وقرباً⁽⁷⁾، كما صار منذ القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي يعرّد
تعيين القضاة وعزلهم في سائر الأقاليم والبلاد التابعة للخلافة، والإشراف عليهم

1 ابن عسك المصنف السابق، 3/221.

2 أبو زرعه المصنف السابق، 1/97.

3 ابن قتيبة عود الأخبار، 1/62.

4 ابن عبد الحكم المصنف السابق، ص 240.

5 ابن قتيبة المصنف السابق، 1/64.

6 على الشنشاد براسيت في تاريخ الحضارة الإسلامية، ص 85.

7 المرجع نفسه، ص 189.

ومراقبتهم، بعد أن تعذر ذلك على الخليفة⁽¹⁾. كما كان يفتي الخليفة في شؤونه الخاصة والعمامة ويحصر مجالسه العلمية وبصاحبه في أسفاره وعزواته وحجه⁽²⁾. وقد أدى الاتجاه إلى تركيز القضاء في العصر العباسي الأول إلى إنشاء مركز قاضي القضاة بعاصمة الدولة، فكان الخلفاء يستشيرونه في تعيين القضاة في الأمصار وعزلهم، كما صار منذ القرن الرابع للهجري العاشر الميلادي ينعقد بتعيين القضاة وعزلهم في سائر الأقاليم بالبلاد⁽³⁾.

ثالثاً: أرزاق القضاة:

كان القضاة يتقاضون على عملهم أجوراً من الدولة أطلق عليها اسم "الأرزاق"، وقد بدأت فكرة أرزاق العمال من أيام الرسول (ﷺ)، حيث صرف لعتاب بن أسيد والي مكة وقاصيها أربعين أوقية من القضاة في السنة⁽⁴⁾، وقد فرض الخليفة الثاني عمر بن الخطاب لزيد بن ثابت رزقاً عندما استقضاه⁽⁵⁾، وفرض رزقاً للقاضي شريح ابن الحارث مئة درهم في الشهر⁽⁶⁾، كما أنه رزق عبد الله بن مسعود في الكوفة ربع شاة⁽⁷⁾، وكان عبد الله يقضي بين الناس ويعلمهم ويشرف على بيت المال، وكتب الخليفة عمر بن الخطاب إلى معاذ بن جبل، وأبي عبيدة في بلاد الشام، أن انظروا رجالاً من أهل العلم من الصالحين قبلكم فاستعملوهم على القضاء ووسعوا عليهم في الرزق⁽⁸⁾.

(1) ابن قتيبة الإسلام والسياسة، 312/2.

(2) علي الشصايط المرجع السابق، ص 185.

(3) علي عبد القادر: موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، 254/2.

(4) ابن هشام: سيرة النبي (ﷺ)، 143/4.

(5) ابن قدامة: المختار، ويلي شرح الكبير، 376/11.

(6) المبرودي: أدب القاضي، 295/2.

(7) ابن قدامة: المصدر السابق، 376-377.

(8) المصدر نفسه، 376-377.

وقد راد الحليفة علي بن أبي طالب رزق شريح فصار رزقه خمسمائة درهم⁽¹⁾، وكان الحلفاء والولاة يزيدون أوراق القاضي بزيادة مسؤولياته، فقد زاد زياد بن أبيه مسؤوليات شريح، بأن أسند إليه ولاية بيت المال بالإضافة إلى القضاء، وأخرى عليه رزقه ألفاً وكان يأخذها⁽²⁾.

كما رزق عمر بن عبد العزيز عندما كان والياً للمدينة أحد قصائمه، لعنه عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، دينارين في الشهر⁽³⁾، كما رزق عبد الرحمن بن سالم الجيشاني قاضي مصر أيام مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية عشرة دنانير في الشهر، وقد كتب بها خازن بيت المال كتاباً⁽⁴⁾. وكان رزق القاضي إياس بن معاوية مائة درهم⁽⁵⁾.

وكان الحجاج بن يوسف الثقفي يرسل لمالك بن شراحبيل الخولاتي قاضي مصر بحله وثلاثة آلاف درهم كل سنة⁽⁶⁾، كما كان قاضي الكوفة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى يتقاضى مائة درهم في الشهر، وقد قال له والي العراق يوسف بن عمر الثقفي: قد وليتك القضاء بين أهل الكوفة وأجريت عليك مائة درهم في الشهر، فأجلس لهم بالغداة والعشي فألما أنت أجبر للمسلمين⁽⁷⁾.

ويلاحظ أن هذه الرواتب زادت زيادة ملحوظة في العصر الأول من الدولة العباسية، حيث كان عيسى بن المتكدر قاضي مصر في عهد المأمون يتقاضى 270 دينار في الشهر، وهو أكبر ما عُرف من رواتب القضاة زمن العباسيين⁽⁸⁾، وكان لقاضي قضاة بغداد ديوان يُعرف بديوان قاضي القضاة ومن أشهر موظفي هذا الديوان:

(1) وكيع المصدر السابق، 227/2.

(2) جيلادري؛ أصاب، 501/4.

(3) وكيع المصدر السابق، 134/1.

(4) ابن حجر، رفع الأجر، ص 320. كذلك لكدي المصدر السابق، ص 268.

(5) وكيع المصدر السابق، 142/1.

(6) ابن عبد الحكم المصدر السابق، 236.

(7) الذهبي المصدر السابق، 317/6.

(8) بشير قنيسي وجمال النوبت تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، ص 31.

- 1- الكاتب: ويتقاضى 300 درهم في الشهر.
 - 2- الحاجب: ويتقاضى 100 درهم في الشهر.
 - 3- عارض الأحكام: ويتقاضى 150 درهم في الشهر.
 - 4- حارس ديوان الحكم وأعوابه ويتقاضون 600 درهم في الشهر⁽¹⁾.
- رابعاً: استقلال القضاء:

لا تتحقق ثمرة القضاء، وهي العدل بين الناس، ولا تبقى هيبة وخشيته بين الجميع، بحيث يكون عوناً للمظلوم وسيفاً بتاراً على الظالم محافظة على حقوق الناس وأموالهم، إلا إذا كان القضاء نزيهاً محصناً من العبث به والدخول فيه لأي شخص مهما كانت مكانته أو علا منصبه ليكون ذلك سباجاً منيعاً يعمل فيه القضاة وهم آمنون إلا من الله الذي هو دائماً خشيته في كل حركة من حركاتهم أو قول من أقوالهم عند التهيؤ للحكم بين الناس⁽²⁾.

لقد عالج النظام الإسلامي هذا الجانب من النظام القضائي الحاصر بنزاهة القضاة علاجاً لم ترق إليه أي نظم من قبل أو من بعد في النظم الوضعية، فقد راعى الإسلام الجانب العقدي والجانب الأخلاقي وركز على ذلك كثيراً بحيث لم يكن القاضي في قضائه معزولاً بحصانته عن كل خوف، بل أمامه الثواب والعقاب والجزاء والحساب الذي ينتظره من الله إن خيراً فخير وإن شراً فشر كما ركز الإسلام على الجانب الشخصي في هذا الذي يمسك بزمام العدالة ويعتلي منصة القضاء واشترط في الشخص مظهراً معيناً يليق بذلك وشروطاً لا بد من توافرها فيه وإلا فهو غير أهل لأن يكون من بين رجال العدالة⁽³⁾.

ومما تقدم يمكن أن نعرف استقلال القضاة بأن لا يقع القضاء تحت تأثير سلطة أو شخص من شأنه أن يحرف القضاء عن هدفه الأسمى وهو إقامة العدل بين الناس

(1) مصر واصل السلطة القضائية ونظام قضاء في الإسلام، ص 70

(2) مصر واصل المرجع نفسه، ص 70

(3) المرجع نفسه، ص 215

وإيضاح الحقوق إلى أصحابها⁽¹⁾.

وبعد هذا التعريف المبسط لاستقلال القضاء لابد من الإجابة على التساؤل
القائل: هل كان القضاء مستقلاً في عصر الدولة العربية الإسلامية خلال الفترة من
الخلافة الراشدة إلى العصر العباسي الأول من الدولة العباسية؟ وهو موضوع بحث.
ولإجابة على هذا التساؤل من خلال المصادر والمراجع المتوفرة لسا يمكن
القول:

أن الخلفاء الراشدين لم يحاولوا التدخل في أحكام القضاة وتركوا لهم حرية
لقضاء، شريطة أن تكون تلك الأحكام مستندة إلى القرآن الكريم والسنة النبوية
والسوابق القضائية، أو غير متعارضة مع ما ذكر، وترك للقاضي حرية مشاورة
الحلقة في الأمور الغير منصوص عليها⁽²⁾، وكانوا يعتبرون أن المشاورة لا تعص من
قيمة القاضي، فقد ضرب الخلفاء الراشدين للقضاة أمثلة كثيرة في ذلك بمشوراتهم
لكبار الصحابة في العديد من القضايا. وكان سلوك الخلفاء الراشدين مع القضاة يؤيد
استقلال القضاء استقلالاً كبيراً، وحرص الخلفاء على حفظ حرمة القضاء، وتوفير
المهبة والاحترام للقضاة، وضمان الاستقلال لقراراتهم. ولم يحد الخلفاء غصاصة من
لتقاضي أمام القضاة بصورة تعطي للقاضي أهمية كبيرة وثقة عالية بالنفس، فقد احكم
الحليفة عمر بن الخطاب ورجل أخذ منه قرصاً إلى شريح بن الحارث، وحكم شريح
على الحليفة، وأعجب عمر بقضاء شريح فاستقضاء بعد ذلك على الكوفة⁽³⁾.

ويعتبر هذا الموقف من للخليفة عمر تشجيعاً للقضاة على استقلال الرأي.
كما أن موقف القاضي شريح مع الخليفة علي بن أبي طالب الذي انتقد درعاً ثم
وحده عند دمي يدل على استقلال القضاء، إذ سأل شريح علياً: "هل من بينة" قال علي:
نعم، قسر ولحسن ابني. فقال شريح: شهادة الابن للأب لا تجوز، فقال علي: سحر

(1) الفصائل، جبر محمود: قضاء في الإسلام، دار عمان (مقط، 1991) ص 254.

(2) وكيع المصدر السابق، 189/2

(3) المصدر نفسه، 189/2

الله رحل من أهل الحنة لا تحور شهادته⁽¹⁾.

كما أن انتقاد الحليفة عمر بن الخطاب للقاصي ريد بن ثابت لما احتكم إليه مع أني بن كعب عندما تعامل ريد مع الحليفة بشكل أفضل، قال عمر لريد ابن ثابت "هذا أول حورك"⁽²⁾، إن مثل هذا الموقف كان يعطي للقاصي دفعة قوية في استقلالية قراره، والحكم بالعدل، وبلغ من مواقف الحلفاء والتي تعتبر عصاة للقصة، أن أقام للحليفة عمر بن الخطاب الحد على صهره قدامة بن مطعون عامله على البحرين بعد أن تيقن أنه شرب المسكر⁽³⁾. كما أن لحليفة عمر بن الخطاب حكم ليهودي على مسلم عندما احتصما إليه ورأى أن الحق مع اليهودي⁽⁴⁾.

ووقف عدد من حلفاء بني أمية مواقف حيدة في دعم الحق والقرارات الصائبة التي كانوا يصدرونها. فلقد كتب أنس بن عثمان إلى عبد الملك بن مروان أن عبد الله بن الربيع قصى بين الناس بأقصية، فما يرى أمير المؤمنين أمصيتها أم أردوها؟ فكتب عبد الملك إلى أنس بن عثمان: "إيا والله ما عينا على ابن الربيع أقصيته ولكن عسا عليه ما تناول من الأمر، فإذا أتاك كتابي هذا فأنفذ أقصيته فإن ترداد الأقصية عدوا يتعسر"⁽⁵⁾ أما مواقف الحليفة عمر بن عبد العزيز في إعطائه الحقوق لأصحابها فقد تحدثت عنها كثير من المصادر⁽⁶⁾، مما جعل الناس يتجرأون على التظلم ممن ظلمهم سواء كانوا من بني أمية أو من غيرهم.

ولما كانت هذه تصرفات الحلفاء في قصاياهم أو أمام قصاتهم فيها أعصت القصة دفعة قوية في إحقاق الحق، جعلتهم يقفون أمام الولاة وقعات حق، فالقاصي نوفل بن مساحق وقف موقفاً صارماً مع والي المدينة مروان بن الحكم في قضية رفعها إليه

(1) المصدر نفسه، 2/195، 200

(2) ابن حزم المصدر السابق، 9/381

(3) ابن حجر، إصابته، 8/145

(4) وكيع المصدر السابق، 1/45

(5) المصدر نفسه، 1/130

(6) ابن عبد الحكم المصدر السابق، ص 5

رحل في خلاف في دار مما اضطر مروان إلى إرضاء الرجل وسحب اندعوى^(١).
 كما أن قاضي المدينة عند الله بن نوفل بن الحارث حكم على روح فاطمة بنت
 الحكم، أخت مروان بن الحكم والي المدينة آنذاك، فأرسل إليه مروان قائلاً: "عذلت
 عليه في لقضاء، فأرسل القاضي إليه: أمضى الله عليه قضاءه قتل قصائي عليه"^(٢)
 فأعجب ذلك مروان من قوله وفعله.

حاء الأشعث بن قيس إلى القاضي شريح في مجلس القضاء فقال شريح:
 "مرحباً بشيخنا وسيدنا هاهنا، فأجلسه معه، فإذا رجل حارس بين يدي شريح، فقال
 شريح: مالك يا عبد الله؟ قال: حئت أحاصم الأشعث بن قيس، قال شريح: قم مع
 خصمك قال الأشعث: وما عليك أن تقصي وأنا هاهنا، قال: قم قلل أن تقام"^(٣). فقام
 الأشعث وهو معصب.

وقصى سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت على والي المدينة، وكان قد عصب
 من قوم مالا لهم، فحاول الوالي عزل القاضي فعزل الوالي من أجله^(٤). وبلغ من هيبة
 القاضي سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الذي أحرق القبة التي كان الخليفة
 الوليد بن يزيد يريد صبها على الكعبة فطلبه الخليفة إلى الشام، فلما ذهب إلى الشام
 رأى حال الخليفة ثملاً، فخلده ثمانين سوطاً. فدخل حال الخليفة على الخليفة وهو
 محالود. فقال الخليفة: "من فعل هذا به؟ قالوا: مدني كان في المسجد، فقال: عليّ به،
 فوحده قد حرح متوجهاً إلى المدينة، فلحقوه على مرحلة، فردوه إلى الخليفة. فقال له
 الخليفة: ماذا فعلت بالناس أحيك؟ قال: بك ولينا أمراً من أمورك، وإني رأيت حفاً شـ
 طالماً -، فكرهت أن يرحع الناس عنك بتعطيل الحدود، فأقمت عليه الحد فقتل
 الخليفة: حراك الله حيراً"^(٥)، ولم يذكره شيئاً من أمر القبة، ولما عزل عن القضاء كان

(١) وكج المصدر السابق، ١٢٧/.

(٢) المصدر نفسه، ١٤٤/١.

(٣) المصدر نفسه، ٢٧/١.

(٤) الأثير تاريخ الإسلام، ص ٧٦.

(٥) وكج المصدر السابق ١٦٢.

يُتَقَى كما كان يتقى وهو في القضاء⁽¹⁾.

وقد رفض أغلب القضاة أن يتدخل أحد في قضاياهم، حتى أن قاضي مصر تونه
بن عمر، قال لزوجته: "لا تعرضن لي في شيء من القضاء، ولا تكريبي حصم. ولا
تسأليني عن حكومة فإن فعلت شيئاً من هذا فأنت طالق، فأما أن تقيمي مكرمة وإم ل
تذهبي ذميمة⁽²⁾".

وكان بعض القضاة لا يخافون في الله لومة لائم ولا يخشون من العزل، فقد قال
يزيد بن عبد الله بن موهب، عندما خوفوه من العزل: "أليس في ريتنا (قرينته) خبز
وزيت؟ سأرجع إليها"⁽³⁾. وكان بعضهم يرفض هدايا الحكام كما فعل القاضي مسروق
بن الأجدع مع زياد ابن أبيه⁽⁴⁾. ولقد وقف للقضاة مع أهل الذمة مواقف توضح احترام
المسلمين لهم، وترك الحكم بأمورهم الشخصية لهم، فقد قال الحسن البصري: "خلوا بين
أهل الكتاب وبين أحكامهم، فإذا ارتفعوا إليكم فأقيموا عليهم كما في كتابكم"⁽⁵⁾. أم
الخليفة علي ابن أبي طالب فقد أجاب محمد بن أبي بكر على سؤال عن مسلم فجر
بنصرانية: "أقم الحد على المسلم الذي فحر بالنصرانية وأرفع النصرانية إلى النصاري
يقضون فيها ما شاءوا"⁽⁶⁾.

ولقد تقدم الخليفة عمر بن عبد العزيز خطوة متقدمة في استقلال القضاء، إذ لما
هرب القاضي أياس بن معاوية من وإلى البصرة عدي بن لوطاة وكتب عدي إلى
الخليفة أن أياساً هرب إليك من أمر لزمه، وإني وليت الحسن بن أبي الحسن
(البصري) القضاء، فكتب إليه عمر: "الحسن أهل لما وليته، ولكن ما أنت والقضاء؟
فرق ما بينهما فرق الله بين أعضائك"⁽⁷⁾. ويعتبر قول عمر بن عبد العزيز: ما أنت

(1) ابن حجر تهذيب التهذيب، 464/3.

(2) الكشي، المصدر السابق، ص 258.

(3) أبو زرعة حمزة الحلي، 206/1.

(4) الذهبي، المصدر السابق، ص 239.

(5) ابن أبي شيبة، المصدر السابق، 499/1.

(6) المصدر نفسه، 499/1.

(7) وكيع، المصدر السابق، 316/1.

والقضاء، دعوة لعدم التدخل في القضاء، وأكد على ذلك بالجميل التي تلتها، 'فرق ما بينهما' أي فرق بين الولاية والقضاء، وترك القاضي يقوم بأعماله كما يراها ولا تتدخل بشؤونها.

أما عن استقلال القضاء في العصر العباسي الأول فيروي القاضي أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة عن نفسه، أنه جاءه رجل يدعي أن له بستاناً في يد الخليفة فحضر الخليفة "هارون الرشيد" إلى مجلس القضاء وطلب من المدعي البينة فقال: عصبه المهدي مني ولا بينة لدي وليلحف الخليفة، فقال الخليفة، البستان لي اشتراه لي المهدي ولم أجر به عقداً، فوجه القاضي أبو يوسف إلى الخليفة اليمين ثلاث مرات فلما لم يحلف قضى بالبستان للرجل⁽¹⁾.

وقد حكى البيهقي في الجزء الثاني من كتابه المحاسن والمساوي ما حدث بين الخليفة المأمون وقاضيه يحيى بن أكتم صيفي قاضي بغداد في زمنه وقد وقف رجل من عامة الشعب بين يدي المأمون، وفي مجلس المظالم يتظلم منه، فترادا الكلام ساعة فلم يتفقا، حتى وقف هذا الرجل المغمور من عامة الناس بحاجة للخليفة على حق له عنده فلا يصل معه إلى اتفاق⁽²⁾.

فيقول له المأمون: فمن يحكم بيننا؟ فيقول للرجل غير هباب ولا وجل: القاضي الذي أقمته لرعيك، وكان يومئذ يحيى بن أكتم - داعيه المأمون فقال له: أقضي بيننا، فقال القاضي في حكم وقضية (أي دعوى) قال للمأمون نعم، قال للقاضي: لا أفعل، فعجب المأمون وقال: لماذا؟ قال لأن أمير المؤمنين لم يجعل دله مجلس قضاء، فإن كانت له دعوى وليأت مجلس الحكم. فقال الخليفة: قد جعلت دلري مجلساً للقضاء⁽³⁾.

قال القاضي: إذن فإني أبدأ بالعامّة ليصح مجلس القضاء تكون للعامّة، وبإدى المحصر، وأخذت الرقاع (أوراق الدعوى) ودعا الخصوم على ترتيبهم، حتى جاءت السوية إلى المتظلم من الخليفة، فقال له القاضي: ما تقول؟ قال الرجل: أقول إن تدعوا

(1) المصدر السابق ص 316.

(2) البيهقي السن الكبري، 1/ 184 - كذلك وأصل: المرجع السابق، ص 223.

(3) ر. ص. المرجع السابق، ص 223.

شخص أمير المؤمنين، فنادى المحضر : عبد الله المأمون، فإذا بالمأمون قد حرح في رداء وقميص ومروال في نعل رقيق، ومعه غلام يحمل مصلى حتى وقف أمام القاضي يحيى بن أكتم ويحيى جالس في مكانه فقال للمأمون: اجلس، فطرح العلام المصلى ليقد عليه الخليفة، فمنعه القاضي حتى جاء بمصلى مثله فسط للحصم وجلس عليه وقضى بينهما⁽¹⁾.

ومن خلال ما تم مرده خلال هذه الفترة الزمنية عن نزاهة القضاء واستقلاله يتضح أن القضاء في هذه الفترة كان مستقلاً ونزيهاً وكان عامل من عوامل قوة الدولة وازدهارها في شتى المجالات حيث أن العدل كان سائداً بين أفراد المجتمع، وعند تأثر القضاء بالسياسة كما حدث في العصر العباسي الثاني، وافترق القضاء استقلاله ونزاهته، دبت الفوضى والاضطرابات بين أفراد المجتمع وتفككت الدولة العربية الإسلامية إلى دويلات صغيرة وأصبحت عاجزة عن مقاومة أعدائها، وبذلك يعتبر القضاء في الدولة إما عامل من عوامل قوتها أو عامل من عوامل ضعفها ونهايتها.

(1) إير همد نجيب: القضاء في الإسلام، ص 81. كذلك نصر واصل المرجع السابق، ص 223.

الخاتمة

فصل من الله سبحانه وتعالى وعونه أكملت هذا البحث الذي تصمّن تاريخ القضاء في الدولة العربية الإسلامية منذ تأسيسها إلى نهاية العصر العباسي الأول ، حيث أن أهم دعائم السعادة التي يسعى إليها البشر في هذه الحياة أن يستقر العدل بينهم كي يطمئن الناس على حقوقهم في معاملاتهم التي تقتضي بالضرورة الجمع بين غنيهم وفقيرهم ، وقويهم وضعيفهم ، وصالحهم وطالحهم ، وصادقهم وكاذبهم ، ومقرهم بالحق ، ومنكرهم له أو جاحد به .

فليس أبعث للشقاء والفتن وأنقى للهوى والاستقرار والاطمئنان بين الأفراد والجماعات من سلب الحقوق واغتصاب الأقرباء حقوق الضعفاء ، وتسلب الجبارين على الأمنيين المسالمين في غيبة العدالة بين العباد ، لأن ذلك يهدد المجتمع بالأخطار التي تحمل الناس ما لا طاقة لهم به من آثار الخصومات والضعائن والأحقاد والفتن التي تقتضي على الأحضر واليابس وتهدد الأمن والسلام والحياة بين البشر ، ولذلك كان القضاء من الأمور المقدسة عند كل الأمم مهما بلغت درجتها من الرقي والحضارة حتى لا يصبح الناس فوضى إذ لا الخصومة من نوازع البشرية وتنازع البقاء سنة الكون .

ومن خلال الدراسة والبحث في هذا الموضوع استطعت التوصل إلى النتائج

التالية :

1. أُنشئت الدراسة في مرحلة ما قبل الإسلام كانت تحصع لطبيعة العصر الذي انتشرت فيه الكهانة والسحر والشعوذة فكان القضاء حراً من عقلية الناس في ذلك العصر فكانت الأحكام التي تصدر خالية من الأحكام العقلية عدا تلك التي تصدر عن الحكماء وأصحاب الرأي الراجح .
2. أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد وضع للمسلمين منهجاً في القضاء وترك لهم حرية الاجتهاد بما تمليه متغيرات العصر في القضايا إلى لم

يكن لها نص من الكتاب والسنة .

3. إن الخلفاء الراشدين قد ساروا على هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في إصدار الأحكام القضائية فكانوا يأخذون بما حكم به رسول الله في القضايا المتشابهة وبما حكم به أول الخلفاء الراشدين وكذلك الحليفة الثاني .

الباحث

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- القرآن الكريم، رواية قالون عن نافع.
- ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن علي بن محمد الشيباني (م: سنة 630هـ/1232م).
- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق محمود الطاحي، وأحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية (القاهرة، 1963م).
- ابن الأثير، مجد الدين أبو المعادات المبارك بن محمد (ت: 606هـ/1209م).
- 1- أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار الشعب (القاهرة، 1970م).
- 2- الكامل في التاريخ، دار صادر (بيروت، 1965م).
- الأربلي، المتوكل على الله، أخلص الذهب المسبوك، مطبعة القدس (بدون مكان، 1985).
- البغدادي الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي (م: سنة 463هـ/1070م). تاريخ بغداد أو مدينة السلام، مكتبة الحاجي (القاهرة، 1931).
- الـلانري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت 279هـ/893م). فتوح البلدان، تحقيق صلاح الدين المنجد، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة، 1956م).
- لبـيـهـي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت 458هـ/1066م).

السفن الكبرى، 10 أجزاء، دار المعرفة (بيروت، بدون تاريخ).

- الترمذی، أبو عيسى محمد بن عيسى (297هـ/909م). صحيح الترمذی، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط2، مكتبة ومطبعة مصطفى النابی الحلبي (القاهرة، 1978م).
- بن تیمیة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الدمشقي (ت 728هـ/1328م) مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم العاص النجدي، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة، 1970م).
- الجاحظ، أبو عثمان بن عمر بن بحر (ت 255هـ/869م). البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي (القاهرة، 1975م).
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت 393هـ/1003م). الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط2، دار العلم للملايين (بيروت، 1979).
- ابن حبيب، أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو (ت 245هـ/1859م). المحير، تحقيق أليزة يفتن شفيتر، دار الآفاق الجديدة (بيروت، بدون تاريخ).
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي الكنتاني (ت 852هـ/1448م). 1- الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق طه محمد الريني، 15 جزءاً، مكتبة الكليات الأزهرية (القاهرة، 1970م).

2- تهذيب التهذيب، 12 جزءاً، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية (الهند، 1916م).

- ابن أبي الحديد، عز الدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة لله (ت 655هـ/1257م).

شرح نهج البلاغة، تحقيق الشيخ حسن نعيم، 5 أجزاء، مكتبة الحياة (بيروت، 1963م).

- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت 456هـ/1064م): المحلي، تحقيق أحمد محمد شاكر، 10 أجزاء، دار الفكر (بيروت، بدون تاريخ).

- ابن حنبل، الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني (ت 241هـ/855م).

المسند وبهامشه منتخب كنز العمل في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي، 6 أجزاء، ط2، المكتب الإسلامي (بيروت، 1978م).

- الخشنسي، أبو عبد الله محمد الحارث (ت 661هـ/1263م). قضاة قرطبة، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني (بيروت، 1982م).

- الخصاف، أبو بكر أحمد بن عمرو بن مهير الشيباني (ت 261هـ/875م).

أدب القاضي، شرح أبي بكر أحمد بن علي الرازي، تحقيق فرحات زيادة، الجامعة الأمريكية (القاهرة، 1977م).

- ابن حلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت 808هـ/1405م).

- المقدمة، كتاب التحرير (القاهرة، 1966م).
- ابن حاكمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد الدويلي (ت 681هـ/1282م).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، 8 أجزاء، دار صادر (بيروت، 1968م).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحق السجستاني (ت 275هـ/888م).
- سنن أبي داود، مراجعة محمد محي الدين، 4 أجزاء، دار الفكر (بيروت، بدون تاريخ).
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ/1347م).
- 1- الخلفاء الراشدون من تاريخ الإسلام، دار الكتب العلمية (بيروت، 1988م).
- 2- سير أعلام النبلاء، 25 جزءاً، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة (بيروت، 1982م).
- الزبيدي، الإمام زين الدين أحمد بن عبد اللطيف، مختصر صحيح البخاري، دار بن الهيثم (القاهرة، بدون تاريخ).
- الزبيدي، مرتضى، أبو الفيض محمد بن محمد (ت 205هـ/1790م).
- ساج للعروس من جواهر القاموس، 10 أجزاء، مكتبة دار الحياة (بيروت، 1888م).
- أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله البصري، (ت 280هـ/893م).

تاريخ أبي زرعة، تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوحاسي،
مجمع اللغة العربية (مشرق، 1980م).

- الرمحشــــــــــــــــري، جابر الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت: 538هـ/1143م).

أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة
(بيروت، 1979م).

- الزوزنــــــــــــــــي، أبو عبد الله حسين أحمد (ت486هـ/1093م).
شرح المعلمات السبع، ط2، دار الجبل (بيروت، 1972م).

- ابن ســــــــــــــــدد، أبو عبد الله محمد بن سعد الزهري (ت230هـ/845م).
الطبقات الكبرى، 9 أجزاء، دار صادر (بيروت، بدون
تاريخ).

- ابن ســــــــــــــــدد، الأندلسي.
المغرب في جلي المغرب، جزءان، تحقيق الدكتور شوقي
صيف (القاهرة، 1964).

- ابن ســــــــــــــــدد، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458هـ/1066م).
المخصص، 17 جزءاً، دار الفكر (بيروت، بدون تاريخ).

- السيوطــــــــــــــــي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت911هـ/1505م).

أسباب النزول من حاشية تفسير الجلالين، دار مروان
(بيروت، بدون تاريخ).

- ابن أبي شــــــــــــــــيبه، عبد الله بن محمد بن أبي شيبه بن عثمان
(ت235هـ/849م).

- المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق عبد الحلق الأفعاسي وآخرين، 15 جزءاً، بدون مكان، بدون تاريخ
- الطبــــــــــــــــري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ/922م). تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم، 10 أجزاء، دار المعارف (القاهرة، 1962م).
- ابن الطــــــــــــــــلاع، أبو عبد الله محمد فرج المالكي (ت497هـ/1104م). قضية رسول الله (ﷺ)، تحقيق عبد الرحمن الأعظمي، دار الكتاب المصري (القاهرة، 1978م).
- ابن طباطبــــــــــــــــا، محمد بن علي المعروف بابن الطقطقي (ت705هـ/1309م). الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر (بيروت، 1966م).
- ابن عبد البــــــــــــــــر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (ت463هـ/1071م). الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي محمد البجاوي، 4 أجزاء، دار الجبل (بيروت، 1994م).
- ابن عبد الحــــــــــــــــكم، عبد الله بن عبد الحكم بن رافع (ت214هـ/829م). سيرة عمر بن عبد العزيز، تحقيق أحمد عبيد، ط2، مكتبة وهبة (القاهرة، 1954م).
- ابن عبد ربــــــــــــــــه، أبو عمر أحمد بن محمد (ت328هـ/940م). كتاب الأموال، تحقيق محمد هيكल هراس، ط3، دار الفكر (القاهرة، 1981م).
- ابن عساكــــــــــــــــسر، تقي الدين أبو القاسم علي بن الحسن. تهذيب تاريخ دمشق الكبير، 7 أجزاء، هذبه ورثه عدد

- القادر بدران، ط2، دار المسيرة (بيروت، 1977م).
- ابن عذاري، أبو عبد الله محمد المراكشي.
البيان للمغرب في أخبار المغرب، تحقيق ليفي بروفنسال
(بيروت، 1960م).
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ/1005م).
معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، 6
أجزاء، دار الفكر (بيروت، 1979م).
- الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت817هـ/1414م).
قاموس المحيط، 4 أجزاء، ط2، المطبعة الحسينية
(القاهرة، 1934م).
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276هـ/889م).
عيون الأخبار، 4 أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب
(القاهرة، 1973م).
- ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت630هـ/1233م).
المغني ويليهِ الشرح الكبير، 12 جزءاً، دار الكتاب العربي
(بيروت، 1983م).
- القافضدي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت821هـ/1418م).
صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، 14 جزءاً، وزارة
الثقافة والإرشاد القومي (القاهرة، 1963م).
- ابن القيم، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر
(ت751هـ/1350م).

أعلام الموقعين عن رب العالمين، مراجعة طه
عبدالرؤف سعد، 4 أجزاء، دار الحل (بيروت،
1973م).

ابن عرنبوس، محمود بن محمد.

تاريخ القضاء في الإسلام، مكتبة الكليات الأزهرية
(القاهرة، بدون تاريخ).

- ابن كثر، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت 774هـ/1372م).

البداية والنهاية، 15 جزءاً، ط2، مكتبة المعارف (بيروت،
1977م).

- الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب (ت 355هـ/966م).

ولاية مصر وأخبار قضائها (بيروت، بدون تاريخ).

- بن أنس، مالك الأصبحي (ت 179هـ/795م).

الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، جزءان، دار إحياء
التراث العربي (بيروت، 1951م).

- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت 450هـ/1059م).

1- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية
(بيروت، 1985م).

2- أدب القاضي، تحقيق محي هلال السرحان، جزءان،
إحياء التراث الإسلامي (بغداد، 1971م).

- مسلم، بن الحجاج القشيري (ت 261هـ/875م).

صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، 5 أجزاء، دار
إحياء التراث العربي (بيروت، 1954م).

- الألبوسي، محمود شكري.

بلوغ الإرب في معرفة أحوال العرب، تحقيق محمد سهجة

الأثري، ط2، 3 أجزاء، دار الكتب العلمية (بيروت، بدون تاريخ).

المالك —————، أبو بكر عبد الله بن أبي عبد الله.
رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وأفريقيا، تحقيق
حسين مؤنس (القاهرة، 1951م).

العصفري —————، خليفة بن خياط.
تاريخ خليفة، دار العلم للملايين (بيروت، 1977م).

المبرد —————، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (ت286هـ/899م).
الكامل في اللغة والأدب والنحو التصريف، تحقيق ركي
مبارك، 3 أجزاء، مكتبة مصطفى البابي الحلبي (القاهرة،
1937م).

المسعودي —————، أبو الحسن علي بن الحسين (ت346هـ/957م).
مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين
عبد الحميد، جزآن كتاب التحرير (القاهرة، 1966م).
المقريزي —————، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت845هـ/1441م).
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، جزآن، مؤسسة
الحلبي (القاهرة، 1853م).

ابن مسطور —————، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ/1311م).
لسان العرب، 15 جزءاً، دار صادر (بيروت، 1990م).

المقريزي —————، أحمد بن محمد التلمساني (ت1041هـ/1631م).
نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تحقيق محمد محي
الدين عبد الحميد (القاهرة، 1949م).

الساوي —————، أبو الحسن علي بن عبد الله (ت792هـ/1390م).

- تاريخ قضاة الأندلس، المكتب التجاري (بيروت، بدون تاريخ).
- السائبي، أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب (ت303هـ/915م).
- سنن النسائي، 8 أجزاء، المكتبة التجارية الكبرى (القاهرة، 1930م).
- الديسابوري، أبو الحسن علي أحمد الواحدي (ت468هـ/1075م).
- أسباب النزول، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي (القاهرة، 1959م).
- هبة الله، بن سلامة بن نصر بن علي (ت410هـ/1019م).
- رسالة الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، تحقيق حسين الدراويش (القدس، 1990م).
- ابن هشام، أبو محمد عبد الملك ابن هشام (ت213هـ/828م).
- سيرة النبي (ﷺ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، 4 أجزاء، كتاب التحرير (القاهرة، 1964م).
- وكيع، أبو بكر محمد بن خلف بن حبان (ت306هـ/918م).
- أخبار القضاة، 3 أجزاء، عالم الكتب (بيروت، بدون تاريخ).
- اليعقوبي، أبو يعقوب أحمد بن إسحاق (ت284هـ/897م).
- تاريخ اليعقوبي، جزءان، دار صادر (بيروت، 1960م).
- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت183هـ/799م).
- كتاب الخراج، دار للمعرفة (بيروت، 1979م).

ثانياً: المراجع:

- أمين، أحمد. فجر الإسلام، ط11، النهضة المصرية (القاهرة، 1975م).
- البهسي، أحمد عبد المنعم. تاريخ القضاء في الإسلام (القاهرة، 1970م).
- التليسي، بشير رمضان وزميله جمال هاشم. تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، ط1، دار المدار الإسلامي (بيروت، 2002م).
- التسنري، محمد تقي. قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات (بيروت، بدون تاريخ).
- جواد، علي. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، 10 أجزاء، دار العلم للملايين (بيروت، 1978م).
- حسن، إبراهيم حسن. للنظم الإسلامية، ط3، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة، 1962م).
- حنفي، حسن. موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت، 1986م).
- الخضري، محمد. إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء، المكتبة التجارية (القاهرة، بدون تاريخ).

- ســــــــالــــــــم، السيد عبد العزيز.
تاريخ الدولة العربية (القاهرة، بدون تاريخ).
الشطشــــــــاط، علي حسين.
دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، دار قباء للطباعة والنشر،
طا ١ (القاهرة، 2001م).
شاكــــــــر، محمود.
الأمين ذو النورين، المكتب الإسلامي (بدون مكان، 1997م).
الشامــــــــي، فاطمة قدورة.
تطور تاريخ العربي السياسي والحضاري، دار النهضة العربية
(بيروت، 1977م).
شاكــــــــر، مصطفى.
دولية بني العباس، جزآن (الكويت، 1975م).
عفــــــــاف، سيد ميرة وزيله مصطفى الحناوي.
دراسات في تاريخ الخلفاء الراشدين، مكتبة الرشد (الرياض،
2003م).
عفــــــــاف، سيد ميرة وزميله مصطفى الحناوي.
النظم الإسلامية، مكتبة الرشد (الرياض، 2004م).
عــــــــوض، إبراهيم نجيب محمد.
القضاء في الإسلام، مجمع البحوث الإسلامية (القاهرة، 1975م).
عبــــــــاس، رضا الهادي.
الأندلس محاضرات في التاريخ والحضارة، منشورات إلجا (فاليتا،
1998م).
عبد القــــــــادر،

موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت، 1986م).

- عويــــــــس، عبد الحليم عبد الفتاح وزميله عبد الرحمن أحمد محمد سالم. إدارة القضاء العربي الإسلامي، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، دار النشر (القاهرة، بدون تاريخ).
- ابن عرــــــــس، محمود بن محمد. تاريخ القضاء في الإسلام، مكتبة الكليات الأزهرية (القاهرة، بدون تاريخ).
- عبد الباقيــــــــ، محمد فؤاد. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الكتب المصرية (القاهرة، 1945م).
- عــــــــي، محمد كرد. الإسلام والحضارة العربية (القاهرة، 1968م).
- عاليــــــــه، سمير. نظام الدولة والقضاء والعرف في الإسلام، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1 (بيروت، 1997م).
- الفضــــــــيلات، جبر محمود. القضاء في الإسلام وآداب القاضي، دار عمار، (مسقط، 1991م).
- أبو فــــــــارس، محمد عبد القادر. القضاء في الإسلام، دار الفرقان، ط4 (عمان، 1995م).
- فــــــــسواد، عبد المنعم أحمد وزميله الحسين علي غنيم. الوسيط في التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة (إسكندرية، بدون تاريخ).
- القاسمــــــــي، ظافر.

- نظام الحكم في الشريعة، دار الفنائس، ط 1 (بيروت، 1992م).
- الكعكي، يحيى أحمد.
معالم النظام الاجتماعي في الإسلام، دار النهضة العربية (بيروت، 1992م).
- مؤنس، حسين.
فجر الأندلس (القاهرة، 1959م).
- مذكور، محمد سلام.
القضاء في الإسلام، دار النهضة العربية (القاهرة، 1964م).
- مشرقية، عطية.
القضاء في الإسلام، شركة الشرق الأوسط (بدون مكان، 1966م).
- محمصائسي، صبحي.
تراث الخلفاء الراشدين، دار العلم للملايين، ط 1 (بيروت، 1984م).
- المصري، جميل عبد الله.
تاريخ الدعوة الإسلامية في زمن الرسول والخلفاء الراشدين، مكتبة الدار (المدينة المنورة، 1987م).
- النبهان، محمد فاروق.
نظام الحكم في الإسلام (الكويت، 1973م).
- هيك، محمد حسين.
للفاروق عمر، جزءان (القاهرة، 1364هـ).
- واصل، نصر فريد محمد.
السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام، المكتبة التوفيقية (القاهرة، 1403هـ).